Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية
تخصص إقتصاد دولي

الموضوع

قياس و تحليل مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري

من إعداد الطالبة:
بلعجين خالدية

تحت إشراف:
أ.د. زايري بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة

– د. فقيه عبد الحميد	**(أستاذ محاضر – أ – جامعة وهران)**	**رئيسا**
– أ.د. زايري بلقاسم	**(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)**	**مقررا**
– د. كربالي بغداد	**(أستاذ محاضر – أ – جامعة وهران)**	**ممتحنا**
– د. شرشم محمد	**(أستاذ محاضر – أ – جامعة وهران)**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2009 – 2010

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الدعاء

" اللهم إني أسألك علما نافعا ، و قلبا خاشعا ، و نورا ساطعا ، و ذرية صالحة ، و شفاء من كل داء إنك سميع الدعاء "

بسم الله الرحمن الرحيم

" آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه و المؤمنين كل آمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله لا نفرق بين أحد من رسله و قالوا سمعنا و أطعنا غفرانك ربنا و إليك المصير . لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت و عليها ما إكتسبت ، ربنا لا تآخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، و إعف عنا و إغفر لنا و إرحمنا أنت مولانا فإنصرنا على القوم الكافرين ."

الأيتين275 و 276 من سورة البقرة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكر

الحمد لله و الشكر و كل الشكر بادىء الأمر إلى الله عز و جل على منحي القوة اللازمة لإتمام هذا العمل.

وافر الشكر إلى كل من تعلم علما و لم يعرف قلبه الأنانية فأبى إلا أن يعلمه ، فكان بذلك رسول علما فنال بدل الجزاء جزائين.

الشكر الخاص إلى:

الأستاذ المشرف أ.د. زايري بلقاسم على التأطير و الإشراف.

كل من الأساتذة مداني بن شهرة و بلحرى خليفة على المساعدة القيمة.

الأستاذة سمية أستاذة مقياس التجارة الدولية بجامعة الجزائر العاصمة.

إلى الأستاذة بوعلام فاطمة بجامعة Montpellier بفرنسا.

إلى الأستاذ عطيف عمر و كل موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيارت

إلى السيد ميسوم عبد الحميد نائب رئيس بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية تيارت و كل موظفو البنك.

إلى السيد آيت عمران عزيز مكلف بالدراسات في البنك الوطني الجزائري بولاية تيارت.

إلى السيدة مسعودي نائبة رئيس البنك الخارجي الجزائري بوهران.

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

بلعجين خالدية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهداء

إلى من كان حبهما أعظم من تعبهما مهما بلغ ، فقدما حياتهما عن طيب خاطر
و كانا مثالا للوالدين ، إليكما يا والدي الحبيبين أطال الله في عمركما.

" و قل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى قرة عيني إخوتي محمد و رياض.

إلى كل من كان سندا لي و لم يتراجع يوما في مساعدتي
و تشجيعي على المرور قدما

و إلى كل الأهل و الأصدقاء

أهدي ثمرة جهدي و أرجو أن يكتبه الله في ميزان الحسنات فيكون
علما نافعا إلى كل طالب جعل العلم نورا لحياته فكان طالب علم .

بلعجين خالدية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

الدعاء
الشكر
الإهداء
الفهرس
المقدمة العامة
الفصل الأول: الأسس النظرية والتنظيمية للتحرير المالي والمصرفي
مقدمة الفصل.....1
المبحث الأول: الإطار النظري العام للتحرير المالي والمصرفي.....2
المطلب الأول: طبيعة و مراحل التحرير المالي والمصرفي و علاقتهما بالعولمة المالية.....2
1. طبيعة التحرير المالي والمصرفي و علاقتهما بالعولمة المالية.....2
2. مراحل التحرير المالي والمصرفي والعولمة المالية.....7
المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول التحرير المالي والمصرفي و خصائصه.....10
1. نظرة تاريخية حول التحرير المالي والمصرفي.....10
2. خصائص التحرير المالي والمصرفي.....12
المطلب الثالث: مؤشرات، أسباب و أهداف التحرير المالي.....12
1. مؤشرات التحرير المالي و المصرفي.....12
2. أسباب التحرير المالي والمصرفي.....13
3. أهداف التحرير المالي والمصرفي.....13
المطلب الرابع: العوامل المؤدية للتحرير المالي و المصرفي.....14
1. تنامي الرأسمالية المالية.....14
2. ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال.....15
3. وجود الإبتكارات المالية الحديثة.....15
4. التقدم التقني.....17
5. إنتشار التحرير المالي الوطني و الدولي.....18
6. إتساع سوق السندات.....18
المبحث الثاني: تطبيقات التحرير المالي.....19
المطلب الأول: شروط التحرير المالي و المصرفي و ركائزه.....19
1. شروط التحرير المالي و المصرفي.....19
2. ركائز التحرير المالي و المصرفي.....21
المطلب الثاني: مبادىء و إجراءات التحريرالمالي و المصرفي.....22

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

1. مبادىء التحرير المالي و المصرفي.....22
2. إجراءات التحرير المالي و المصرفي.....22
المطلب الثالث: مزايا و فوائد التحرير المالي و المصرفي و عيوبه (تحدياته)....23
1. مزايا و فوائد التحرير المالي والمصرفي.....23
2. عيوب (تحديات) التحرير المالي و المصرفي.....26
المطلب الرابع: نتائج التحرير المالي و المصرفي.....27
1. النتائج الإيجابية.....27
2. النتائج السلبية.....28
المبحث الثالث: الإطار العام للإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS).....31
المطلب الأول: مفهوم ونطاق إتفاقية (الغاتس GATS)، منطلقاتها و مبرراتها.....31
1. مفهوم ونطاق إتفاقية (الغاتس GATS).....31
1.1. مفهوم إتفاقية (الغاتس GATS).....31
2.1. نطاق إتفاقية (الغاتس GATS).....32
2. منطلقات و مبررات إتفاقية (الغاتس GATS).....35
المطلب الثاني: المبادىء الأساسية و دعائم إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS).....35
1. المبادىء الأساسية لإتفاقية (الغاتس GATS).....35
2. دعائم إتفاقية (الغاتس GATS).....38
المطلب الثالث: المواضيع الأساسية ، اللوائح و القوانين المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات (الغاتس GATS).....38
1. المواضيع الأساسية المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات (الغاتس GATS).....38
2. اللوائح والقوانين المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات 40
خاتمة الفصل.....41
الفصل الثاني: طبيعة و خصائص الجهاز المصرفي الجزائري
مقدمة الفصل.....42
المبحث الأول: تطور و إتجاهات النظام المصرفي الجزائري.....43
المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري و أهميته.....43
1. نشأة النظام المصرفي الجزائري 43
2. أهمية النظام المصرفي الجزائري.....49
المطلب الثاني: مميزات النظام المصرفي الجزائري و أسباب ضعفه.....50

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

1. مميزات النظام المصرفي الجزائري.....50
2. أسباب ضعف النظام المصرفي الجزائري.....51
المطلب الثالث: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري.....52
المبحث الثاني: خصائص و محددات إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر.....54
المطلب الأول: الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري و فرضيات إصلاحه.....54
1. الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.....55
2. فرضيات إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.....57
المطلب الثاني: آفاق، أسباب (دوافع) الإصلاح المصرفي في الجزائر.....57
1. آفاق الإصلاح المصرفي في الجزائر.....57
2. أسباب (دوافع) الإصلاح المصرفي في الجزائر.....58
1.2. الأسباب الداخلية.....58
2.2. الأسباب الخارجية..... 59
المطلب الثالث: تطور المنظومة المصرفية في الجزائر جراء الإصلاحات.....59
1. تطور المنظومة المصرفية قبل إصلاحات 1990 59
1.1. الإصلاح المالي و المصرفي لعام 1970 60
2.1. الإصلاح المالي و المصرفي للفترة ما بين 1980- 1990 60
2. تطور المنظومة المصرفية بعد إصلاحات 1990 62
1.2. الإصلاحات الأساسية لعام 1990.....62
2.2. الإصلاحات الأساسية مابعد 1990 إلى المرحلة الراهنة.....63
المطلب الرابع: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر.....65
المبحث الثالث: الواقع و التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في الجزائر....65
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في المنظومة المصرفية في الجزائر.....65
1. العوامل الخارجية.....65
1.1. تأثير إتفاقيات بازل على المنظومة المصرفية في الجزائر.....65
2.1. العولمة المالية والمصرفية و تأثيرها على المنظومة المصرفية في الجزائر.....68
3.1. آثار المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية في الجزائر.....72
4.1. أثر المؤسسات النقدية الدولية على المنظومة المصرفية في الجزائر.....73
5.1. ظاهرة إندماج الأسواق الدولية.....77

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

6.1. ظاهرة البنوك الإلكترونية.....77
2. العوامل الداخلية.....77
1.2. إنحرافات المنظومة المصرفية.....77
2.2. عراقيل و ترددات الإصلاحات.....78
3.2. هيكل ملكية البنوك و صغر حجمها.....79
4.2. تجزئة النشاط البنكي و ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات.....79
5.2. القروض المتعثرة.....79
6.2. ضعف إستخدام التكنولوجيا و الرقابة.....80
7.2. قيود مالية ، محاسبية ، تنظيمية و قانونية.....80
المطلب الثاني: أسس إعادة هيكلة المنظومة المصرفية في الجزائر.....80
المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي و مهامه.....84
1. هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي.....84
1.1. الخزينة العمومية و بنك الجزائر..... 84
2.1. البنوك الأولية (التجارية).....85
3.1. البنوك و المؤسسات المصرفية حديثة النشأة.....88
2. مهام النظام المصرفي الجزائري..... 94
خاتمة الفصل.....96
الفصل الثالث: تحديات التحرير المالي في ظل النظام المصرفي الحالي
مقدمة الفصل.....97
المبحث الأول: تطبيقات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS).....98
المطلب الأول: إلتزامات إتفاقية (الغاتسGATS) و الدول الأعضاء.....98
1. إلتزامات إتفاقية (الغاتسGATS).....98
2. إلتزامات الدول الأعضاء طبقا لإتفاقية (الغاتسGATS).....103
المطلب الثاني:الخيارات المتاحة للمصارف وفقا لإتفاقية (الغاتسGATS).....104
1. الخيار الأول.....104
2. الخيار الثاني.....105
3. الخيار الثالث.....106
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS).....106
المطلب الرابع: خصائص، محاور و أهمية إتفاقية (الغاتسGATS).....108

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

1. خصائص إتفاقية (الغاتسGATS).....108
2. محاور إتفاقية (الغاتسGATS).....109
3. أهمية تحرير تجارة الخدمات.....109
**المبحث الثاني: الخدمات المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS).....110
المطلب الأول: أنواع الخدمات المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS).....110
المطلب الثاني: محددات الخدمات المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS).....115
**المبحث الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل إتفاقية (الغاتسGATS).....116
المطلب الأول: موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي 116
المطلب الثاني: آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري والنمو الإقتصادي.....120
1. آثار التحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري.....120
1.1. الآثار الإيجابية.....120
2.1. الآثار السلبية.....121
2. آثار التحرير المالي و المصرفي على النمو الإقتصادي.....122
المطلب الثالث: مكاسب و خسائر التحرير المالي بالنسبة للقطاع المصرفي.....123
المطلب الرابع: الإستراتيجيات الواجب إتخاذها لمواجهة عملية التحرير.....124
1.4. على المستوى الداخلي (المحلي).....124
2.4. على المستوى الخارجي (الدولي).....133
خاتمة الفصل.....137
الفصل الرابع: دراسة مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي على البنوك الجزائرية
مقدمة الفصل.....138
المبحث الأول: عموميات حول الدراسة الميدانية.....139
المطلب الأول: أهمية الدراسة و هدفها.....139
1. أهمية الدراسة.....139

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفهرس

2. هدف الدراسة.....139
المطلب الثاني: مشكلة الدراسة و فرضياتها.....140
1. مشكلة الدراسة.....140
2. فرضيات الدراسة.....140
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.....140
المبحث الثاني: دراسة العينة و تحليل نتائج الدراسة.....141
المطلب الأول: إعداد الإستبيان و معالجة البيانات.....141
1. إعداد الإستبيان.....141
2. معالجة البيانات.....142
المطلب الثاني: توزيع العينة جغرافيا و حسب البنوك.....142
1. توزيع العينة جغرافيا.....142
2. توزيع العينة حسب البنوك.....143
المطلب الثالث: خصائص العينة الديمغرافية.....144
1. توزيع العينة حسب الجنس.....145
2. توزيع العينة حسب العمر.....145
3. توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي.....146
4. توزيع العينة حسب التأهيل العلمي.....147
5. توزيع العينة حسب الخبرة.....148
المبحث الثالث: تحليل النتائج و إختبار الفرضيات.....149
المطلب الأول: تشخيص وضعية النظام المصرفي الجزائري.....149
المطلب الثاني: الأثار الإيجابية و السلبية للتحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري.....164
1. الأثار الإيجابية للتحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري.....164
2. الأثار السلبية للتحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري.....181
المطلب الثالث: السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المالي و المصرفي.....188
المطلب الرابع: الإستنتاجات العامة للدراسة الميدانية.....207
خاتمة الفصل.....210
الخاتمة العامة.....211
قائمة الأشكال و الجداول.....217
قائمة المراجع.....226
الملاحق.....236

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة العامة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية ، فالإقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ، وأصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين من الدول و الحكومات وتعددت إلى منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات ، وتكتلات إقتصادية عملاقة ، ويسعى الكل إلى إقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها و تحرير المعاملات . وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده و أثاره و أبعاده ألا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن إستيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات، و في إطار تزايد الإعتماد المتبادل ، وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار و التغيرات في حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية و تحركات رؤوس الأموال. وبناء على ذلك فقد إنتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و الإدارية و الإعلامية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها ، فهناك العولمة الإقتصادية التي تبقى الأساس لكل الأنواع الأخرى. كما يحتل القطاع المصرفي والمالي مركزا حيويا في النظم الإقتصادية ما يشجع عملية التحرير المالي والمصرفي (العولمة المالية)، بما له من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات .

وفي ظل هذه التحولات يلعب النظام المصرفي دورا أساسيا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملاءمة التي تسمح لهذا الإقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالإستقرار، ونظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة ، ولا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النظام المصرفي في ظل إنفتاح داخلي واسع على إقتصاد السوق و بالتالي على الإقتصاد العالمي، وعولمة مالية متزايدة سمتها الأساسية إندماج الأسواق المالية الدولية و ترابطها.

لذلك فإن التطور الذي شهدته إقتصاديات دول العالم من خلال وجود إقتصاد بلا حدود (عولمة إقتصادية، إقامة تكتلات إقتصادية بما يخدم مصالحها وغيرها من التحولات)، جعل هذه الدول منها الجزائر تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة إقتصادية و مالية تترجم إستراتيجيتها في السوق. فقامت بخلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع تحول الإقتصاد الوطني و المحيط المالي الدولي، وخلق وسائل إتصال فعالة مع المحيط الداخلي أو الخارجي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة العامة

وفي ظل التغيرات الحاصلة في العالم، وجدت الأجهزة المصرفية في الدول النامية منها الجزائر نفسها أمام عدة تحديات، يخص ندرة الموارد ، إستخدام التكنولوجيا ، متطلبات الزبائن، مصداقية الإعلام، شدة المنافسة، تطبيق اللامركزية و التخصص ، تطوير التشريعات أو القوانين المنظمة لأعمالها، رفع المستوى المهني للعمال والإطارات، مواجهة مخاطر الإستثمارات، وتحديث وسائل الإتصال.

ومن أجل تحقيق النمو الإقتصادي سعت الكثير من الدول النامية خاصة الجزائر إلى تطبيق التدخل الحكومي، بصفتها القادرة على إبداء النصيحة الإقتصادية ، والقادرة على توفير رؤوس الأموال الضرورية لخطط التنمية ، و لتغطية العجز في الأسواق المالية.

ساهم التدخل الحكومي على توجيه أسعار الإئتمان، وبالتالي إنخفاض معدلات الفائدة على القروض والودائع، ومس هذا الإنخفاض معدلات الفائدة الخاصة بالودائع، ولم يعد للمدخرين حافزا داخل البلاد ، إذ هربت الأموال خارج الوطن في إطار التدخل والرقابة الحكومية، مما أدى إلى نوع من الكبح المالي الذي ترتب عنه المناداة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي.

وإنفتاح أو تحرير السوق المالي المحلي يعني أيضا إلغاء مستوى أسعار فائدة عالي و القيود على الأنشطة المعتمدة من طرف البنوك ، و هذا ما إستطاعت التوصل إليه العديد من الدول المتقدمة. بينما الدول الأخرى السائرة في طريق النمو والدول النامية كالجزائر، و التي تتميز بنظام مصرفي ضعيف و لا يزال في مرحلة نمو و تطور متأخرة جدا، إضافة إلى أنه غير فعال و غير قادر على المنافسة لأنه قطاع عام و ليس خاص، فلا تزال حتى الآن تعمل جاهدة من أجل بلوغ وتحقيق أحد أهدافها، أنا وهو، العولمة المالية من خلال التحريرالمالي والمصرفي.

لقد إستكملت الدول المتقدمة فعليا التحرير المالي والمصرفي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، وبعدها شرعت العديد من الدول النامية في إجراء إصلاحات إقتصادية، بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر (إقتصاد السوق)، إذ لا يمكن للإصلاح الإقتصادي أن يحدث إلا بالإهتمام بالقطاع المصرفي، والتعجيل به عن طريق تحريرالقطاع المصرفي، يدخل هذا في الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الإقتصادي.

ويدخل التحرير المالي والمصرفي كذلك ضمن التطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرير من القيود والعراقيل، إضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك، إستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للإتصال والمعلومات، تطبيق مقررات لجنة بازل ، والدخول إلى المنظمة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة العامة

العالمية للتجارة (OMC) كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضاءه و محرر للخدمات المالية و المصرفية ، و ذلك من خلال الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS).

وعلى هذا الأساس، تعتبر الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS) أحد أهم إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتعتبر الإتفاقية التي أصبحت سارية المفعول منذ جانفي 1995 ، المجموعة الأولى و الوحيدة من القواعد متعددة الأطراف التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات ، وهي تضع إطار العمل الذي يمكن للشركات والأفراد العمل من خلاله.

لذلك فإن العالم يشهد حالياً توجهاً واضحاً نحو تحرير التجارة والخدمات المالية حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية. ومن المؤكد أن هذا يؤدي إلى رفع حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ، و إزدياد حلقاتها وظهور ضغوط على الحصص السوقية والربحية للمصارف المحلية وشركات التأمين، في المقابل يوجد فوائد كبيرة لإزدياد العولمة وتحرير الخدمات المصرفية و التأمينية في الأسواق العالمية ، لأنها تعطي المؤسسات المحلية فرصة للدخول في أسواق باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وحتى تتمكن المؤسسات المالية العربية من مجابهة التحديات، ينبغي ألا تعيش أسيرة الماضي متهيبة للمستجدات و رافضة للتغيير، وإلا تصبح عرضة للتهميش و الزوال ولن تستطيع منافسة المؤسسات المالية الأكثر مرونة سواء داخلياً أو خارجياً .

وعلى هذا الأساس يتوقف مستقبل المصارف في الدول النامية (منها الجزائر) والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين و سوق الأوراق المالية) على مدى التطوير العلمي لهذه المؤسسات، وإستغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل، وإبتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية، وإتجاهات العولمة المالية سعياً وراء إرضاء المتعاملين (بالداخل والخارج) كأحد متطلبات العولمة من ناحية، وإستجابة للتطورات التي حدثت في الفكر الإداري من برامج الجودة الشاملة من ناحية أخرى ، الأمر الذي يتطلب من إدارات المصارف والهيئات المالية الأخرى بذل المزيد من الجهد وأعمال الفكر، وتحديث طرق وأساليب تقديم الخدمات وتنويعها، وإستعداداً لتلقي المزيد من رؤوس أموال الأعمال التي تزداد عائداتها مع الوقت، وتعظيم الربحية عن طريق التحكم في النفقات التشغيلية وتخفيضها، من خلال الإستخدام الفعال والأمثل للتقنيات الحديثة. ولا تعتبر التقنيات الحديثة هدفاً في حد ذاتها وإنما أحد العوامل لزيادة الكفاءة .

وما يمكن ملاحظته الآن أنه قد تغير العالم فجأة ولا يمكن إرجاع أزمات المنافسة المتلاحقة والتي تواجهها الأنظمة المالية حالياً إلى عوامل فترات الركود الإقتصادي المؤقتة، كما لا يمكن تصور دورات إقتصادية كما كانت من قبل (ركود يتبعه إنتعاش ثم ركود وهكذا)، وقد أكدت البيئة التي نعيشها اليوم أنه لا يوجد وضع ثابت أو يمكن التنبؤ به بسهولة، وذلك بسبب إنتعاش الأسواق أو التعديلات التي طرأت على طلبات العملاء، أو التغيرات التقنية أو طبيعة المنافسة،

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة العامة

ولأنه كما يقول "مايكل همرن وجيمس شابي" هناك ثلاث قوى، وهي معروفة من قبل ولكن تغير تأثيرها كثيراً، وهي التي تدفع المؤسسات والشركات في الإتجاه الجديد وينظر إليه المديرون والرؤساء بالقلق، وإنعدام الرؤية وهذه القوى الثلاث تبدأ كلها بالحرف (C) باللغة الإنجليزية وهي: العملاء Customers والمنافسة competition و التغير change .

لذا نجد مرحلة ما قبل الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988 ، أين كان الجهاز المصرفي مسير من قبل الحكومة سواء كانت بنوك تجارية أو البنك المركزي ، وهذا الأخير كان يقوم بعملية تمويل عجز البنوك التجارية بقرار إداري دون مراعاة شروط المردودية لبقاء تلك البنوك في السوق.

ويعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جاء بقواعد تنظيمية، رقابية و أخرى توجيهية تتناسب و خصوصيات إقتصاد السوق، ونال بموجبه البنك المركزي الإستقلالية، الإجرائية والسلطة اللازمة للإشراف على إصلاح القطاع و تنظيمه.

ومنذ سنة 1997 وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري التي ساعدت على تأسيس مصارف جديدة ، خاصة كانت أو مختلطة ، فتح رؤوس أموال البنوك العمومية، تنشيط السوق المالي و متابعة إعادة الهيكلة التنظيمية للبنوك الحكومية.

وفي إطار التغيرات الحاصلة في العالم، ولكي يكون الجهاز المصرفي الجزائري قادرا على منافسة الأنظمة المصرفية المتقدمة، تحاول الجزائر جاهدة تحرير نظامها المصرفي من أجل مواكبة التطورات الحديثة نظرا لقرب موعد إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و ما له من آثار، سواء كانت آثارا إيجابية و المتمثلة في إكتساب الخبرات والمعارف و أدوات مالية مصرفية جديدة و حديثة ، أو كانت آثارا سلبية و المتمثلة في الأزمات المالية و المصرفية الناجمة عن الإنفتاح المالي السريع، و غير المضبوط كالأزمات المالية الحالية التي يعاني منها العالم. ودراسة التحرير المالي والمصرفي تؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإشكالية:

ما مدى إدراك موظفو البنوك في الجزائر لأثر التحرير المالي و المصرفي على المنظومة المصرفية في إطار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS)؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالتحرير أو الإنفتاح المالي و كذا الكبح المالي؟
- ما هي خصائص و حقائق المنظومة المصرفية في الجزائر؟
- ما هي آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ما هي إيجابيات وسلبيات التحرير المالي و المصرفي ؟
- ما هي إنعكاسات التحرير المالي والمصرفي و العولمة المالية على الجهاز المصرفي ؟
- وهل التحرير المالي غير المضبوط و السريع يؤدي إلى إحداث أزمات مالية و مصرفية؟
- متى وكيف يمكننا تحرير تجارتنا في مجال الخدمات المالية و المصرفية ؟
- كيف يمكن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ورفع القيود وما يصاحب ذلك من إصلاحات بالصورة و الطريقة التي تحقق الحد الأقصى من مزايا التحرير والعولمة المالية؟

فرضيات البحث:

- هناك إدراك غامض و محدود لدى موظفو البنوك حول أثر التحرير المالي و المصرفي على النظام المصرفي الجزائري.
- يؤدي التحرير المالي و المصرفي إلى تغيير أسلوب أداء البنوك الجزائرية.
- يؤدي التحرير المالي و المصرفي من الإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المالية.

أهمية البحث:

الموضوع الذي إخترته والذي سأتناوله فيما يلي هام جدا كون الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لإقتصاد أي دولة في العالم إضافة إلى أنه يعتبر عجلة الإقتصاد بما يقوم به من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عمليات التمويل و الدعم و تنشيط و تفعيل العمليات الإقتصادية ، و تسهيل عملية إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي، و ذلك بمواكبة كل تطور يشهده و الإستفادة من كل ما يقترحه كما أنه يعكس الوضعية الإقتصادية، النقدية و المالية التي يعيشها البلد مما يسمح لأي دولة بتحقيق النمو الإقتصادي، التطور و الإزدهار.

أهداف البحث:

- معرفة موقف موظفو البنوك من التحرير المالي و المصرفي
- لما عملية التحرير المالي و المصرفي متأخرة في الجزائر؟
- التدابير التي يمكن للسلطات الجزائرية إتباعها من أجل تقوية و تطوير المنظومة المصرفية

مصادر البحث:

تتمثل في الإستعانة بالكتب باللغتين العربية و الفرنسية، والملتقيات الوطنية المنعقدة على مختلف جامعات الوطن مثل ملتقى الشلف، ملتقى تلمسان وغيرها، إضافة إلى ملتقيات عقدت خارج التراب الوطني في دول الخليج مثل ملتقى عمان أو أخرى إنعقدت في دول أوروبية مثل ملتقى باريس.

تم أيضا الإعتماد على المجلات كمجلة إقتصاديات شمال إفريقيا في عددها الثالث إضافة إلى التقارير الصادرة في كل من المجلس الشعبي الوطني و المنظمة العالمية للتجارة OMC والبنك العالمي. كما تم الإستعانة ببعض مذكرات التخرج لنيل شهادات الماجيستر وشهادة الدكتوره.

حدود البحث:

من جهة الجانب النظري ، ليس هناك مشاكل أو عراقيل فيما يخص جمع المعلومات ، حيث أن الكتب متوفرة و كذا المذكرات ، العرقلة الوحيدة كانت فيما يخص المعطيات الإحصائية الحديثة فقط . أما من جهة الجانب التطبيقي ، فقد تم مواجهة بعض العراقيل فيما يخص الدخول إلى بعض البنوك التي لا تسمح بالإستقبال و لا إستلام الإستمارات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مناهج البحث:

سنتطرق إلى هذا الموضوع المتواضع ذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي، و المنهج التحليلي لدراسة و قياس معطيات العينة المأخوذة من مجموعة الأفراد العاملين في البنوك العمومية الجزائرية.

هيكل البحث:

وسنحاول من خلال هذا البحث المتواضع التكلم عن التحرير المالي والمصرفي من خلال جزئين:

جزء نظري عبارة عن دراسة نظرية معمقة وهذا الجزء بدوره مقسم إلى ثلاثة فصول: **الفصل الأول** يتم فيه التعريف بالتحرير المالي والمصرفي و خصائصه، ماهيته، مبادئه، أهدافه، إجراءاته أو مظاهره ، شروط نجاحه ، دوره في إصلاح المنظومة المصرفية بسرد العوامل التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ، ثم مزاياه وعيوبه. إضافة إلى التعريف بإتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS).

الفصل الثاني يتناول المنظومة المصرفية في الجزائر، خصائصها، العوامل المؤثرة فيها، إتجاهاتها الحديثة وأهم الإصلاحات التي مستها و واقعها في الجزائر جراء الإصلاحات.
و**الفصل الثالث** يتم فيه تناول تحديات التحرير المالي والمصرفي و إتفاقية (الغاتس GATS) من خلال التطرق إلى كل الوقائع التي تضمنتها هذه الإتفاقية وأنواع الخدمات التي توفرها وما موقف الجهاز المصرفي الجزائري منها في حالة إجراء عملية التحرير.

لنختم البحث بالفصل الرابع و هو الجزء التطبيقي الذي يمكننا من معرفة مدى إدراك موظفو البنوك للتحرير المالي و المصرفي و أثره على المنظومة المصرفية في الجزائر من خلال دراسة ميدانية في شكل إستبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة لعينة من موظفي البنوك .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول: الأسس النظرية والتنظيمية للتحرير المالي

مقدمة الفصل:

إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية، وهذه التغيرات ترتبط بصورة كبيرة بالنشاط المالي والمصرفي بوصفها جزءا من العولمة الإقتصادية.

وقد أصبح تناول ظاهرة التحرير المالي والمصرفي من الموضوعات الهامة، إذ يحظى بإهتمام كبير من قبل الأكاديميين وصناع القرار في المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك نظراً لتزايد الدور و الوظائف التي تؤديها العولمة المالية في تكامل و إرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي.

ولتسهيل عملية التحريرالمالي والمصرفي، تم المصادقة على ما يعرف بالإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات General Agreement on Trade in Services (GATS) والتي تعتبر إحدى إتفاقيات جولة الأوروجواي الأساسية.

وقد شملت الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات، كان من بينها الخدمات المالية التى تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الإتجاه نحو **التحرير المالي والمصرفي** أوما يسمى أيضا **بالعولمة المالية والمصرفية**.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتم فيه التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتحرير المالي والمصرفي وخصائصه، المبحث الثاني يتناول تطبيقات التحرير المالي والمصرفي، وأخيرا المبحث الثالث الذي يتم فيه التطرق إلى الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) و أشكالها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: الإطار النظري العام التحرير المالي والم

يدخل التحريرالمالي والمصرفي ضمن التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم على التحررمن القيود والعراقيل، زيادة حدة المنافسة بين البنوك، إستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للإتصال والمعلومات، تطبيق مقررات لجنة بازل، والدخول إلى منظمة التجارة العالمية OMC كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضاءه ومحرر للخدمات المالية والمصرفية.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التحريرالمالي والمصرفي من خلال ماهيته ومراحله، أصوله وجذوره، أهدافه، مؤشراته، خصائصه، أسبابه، و العوامل المؤدية إليه.

المطلب الأول: طبيعة و مراحل التحرير المالي و المصرفي والعولمة المالية

1. طبيعة التحرير المالي و المصرفي و علاقتهما بالعولمة المالية:

يقصد بمصطلح تحريرالمعاملات المالية بين الدول، أو العولمة المالية **"فتح الأسواق المالية لحركة رؤوس الأموال، ورفع القيود في مجال الخدمات المالية"** [1]. و على هذا الأساس فإن **التحرير المالي والمصرفي** عملية تقتضي مجموعة من التدابيرالمستعملة بهدف القضاء على العراقيل المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحريرأسعار الفائدة، إلغاء الضوابط المفروضة على حساب رأس المال [2].

و نشير إلى أن **التحرير المصرفي و المالي** بالمعنى الضيق [3]، هو مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي. أما بالمعنى الواسع، فهو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطويرالأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي .

تقوم سياسة التحريرالمالي والمصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق، إذ يتم تحرير القيود الإدارية، وإعطاء قوى السوق الجدية في العمل [4]، عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى لها، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات وتحسين نوعيتها، بزيادة الإدخار والتحكم بالأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق .

---

(1). د. ممدوح محمود منصور: "العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد"، دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية : 2003، ص: 14.

(2). Ben Salha Oussama : « La libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique : une investigation empérique en données de panel », mémoire de fin d'études de magister en économie et finances internationales – Faculté des sciences économiques et de gestion -Tunis ; 2006, p : 4.

(3). أ.بن طلحة صليحة- أ. معوشي بوعلام : "دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية- واقع وتحديات- جامعة الشلف: 14- 15 ديسمبر 2004 ، ص : 477 .

(4). Richard E.Caves – Jeffrey A.Frankel : « Commerce et paiements internationaux, édition : De Boeck : 2003, p : 491- 492.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد إتخذ التحرير المالي والمصرفي أبعادا ومـ
ميادين وأنشطة غير مسبوقة، بمعنى آخر، التحرير الـ
بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية [1]، عالم من الفرص الإقتصادية بالغة الضخامة.

و يقتضي التحرير المالي والمصرفي التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة و توجيه القروض إلى قطاعات محددة، وإستخدام أدوات غير مباشرة والمعتمدة أكثر على آليات السوق في تخصيص الموارد . أولا لابد من البدأ بتحرير مالي ومصرفي محلي قبل الإنتقال إلى تحرير مالي ومصرفي خارجي للأسواق المالية، وسيكون ذلك بشكل تدريجي لتفادي الأزمات المصرفية الناجمة عن التحرير المالي والمصرفي السريع وغير المضبوط . فقد سمح التحرير المالي والمصرفي لكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، فأصبحت هذه الدول أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي وذلك في إطار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس) في ممارسة أنشطتها وترويج خدماتها، فأدى ذلك إلى إنشاء أسواق جديدة، إنخفاض التكاليف وإبتكار أدوات مالية جديدة ساعدت على نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية [2].

كما يعرف التحرير المالي والمصرفي على أنه "خلق سوق واحدة للنقود على المستوى العالمي (إلغاء القيود، إلغاء الوساطة، إعادة التقسيم) في إطار جديد للتراكم المالي" [3]. حيث أن التعريف بهذه الظاهرة تؤدي بنا إلى التفكير، فيما يسمى "**بالتحرير المالي والمصرفي الأمثل**"[4]. وهي ظاهرة مهمة جدا تدفع من جهة، مطبقي السياسات الإقتصادية عند تطبيق برنامج لتحريرمتعدد الأطراف إلى طرح عدة تساؤلات، ومن جهة أخرى، تؤدي إلى التفكير فيما يسمى بظاهرة "**الكبح المالي La répression financière**"[5] : بمعني إبقاء أسعار الفائدة في مستوى منخفض. وهذه الظاهرة حسب الإقتصادي بلييون"Plihon " هي: "وضعية يكون فيها النظام المالي مسير من طرف الحكومة، والهدف من هذا التصرف هو إعانة القطاعات ذات الأولوية والقطاعات التي تعاني من العجز". ومن **عوامل الكبح المالي** مايلي [6]:

- إرتفاع الضرائب التضخمية.
- إرتفاع نسب الإحتياطي الإجباري.
- الإئتمان المدعوم أو الموجه و تقييد الإئتمان.

---

(1). د.عبد المنعم محمد الطيب: "العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3 : ديسمبر 2005 ، ص : 12 .

(2). د.عمر صقر: "العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية: 2002- 2003 ، ص : 25 .

(3).L.Carroué- D.Collet – C.Cruz : « La mondialisation ; genèse, acteurs et enjeux », édition : Bréal : 2005, p : 107.

(4). Richard E.Caves – Jeffrey A.Frankel, idem, p : 498- 499.

(5). Ben Salha Oussama, idem, p : 4.

(6). أ.خالد منة: "العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية "، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2004، ص : 207 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة والقروض (معدلات الفائدة).

أما **آثار الكبح المالي** فتتمثل فيما يلي:

- تخفيض حجم الأموال المتاحة للإستثمار من خلال الإنخفاض في الودائع المصرفية.
- التأثير على كمية الإستثمار من خلال تعديل سلوك الوسطاء الماليين، كما أشار إلى ذلك الإقتصادي شو"Shaw".

ويبين الجدول التالي أوجه الإختلاف بين التحرير المالي والكبح المالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (1): أوجه الإختلاف بين التحر

التحرير المالي والمصرفي	الكبح المالي والمصرفي
من حيث التحليل: – دور إيجابي لأسعار الفائدة الإيجابية على الإدخارات. – الإدخارات تخلق الإستثمارات. – الودائع تصنع القروض (القروض تمنح من ودائع الزبائن). – تخصيص أمثل للموارد. – تشجيع الإدخار و زيادة حجم رؤوس الأموال المنتجة. **من حيث السياسة:** – قلة الإرتباط ما بين الخزينة العمومية والسياسة النقدية الصارمة. – الأصول المالية المملوكة من طرف الأسر هي الوحيدة التي تدفع. – خلق شبكات من خلال اللامركزية. – الزيادة في أسعار الفائدة تسمح بالإبتكارات المالية. – معيار الربحية: تقنين و تخصيص الأسعار.	**من حيث التحليل:** – دور إيجابي لأسعار الفائدة الحقيقية على الإستثمارات. – الإستثمارات تخلق الإدخارات. – الفصل بين الإخار والقروض: المودعون لا يستفيدون من القروض المرتبطة بودائعهم. – القروض تصنع الودائع (بمعنى آخر تمويل الودائع). – تخصيص غير أمثل للموارد. – تخفيض حجم رؤوس الأموال المنتجة. **من حيث السياسة:** – تحويل تضخمي وسياسة إنتقائية للقروض. – لا تقدم أسعار فائدة لودائع الأسر. – الإقتصاد غير النقدي وندرة السيولة تفترض سياسة مركزية والودائع الإدخارية يمكن تعبئتها. – الهياكل المالية تحتل الأولوية مقارنة بالسياسات النقدية والمالية. – معايير التوزيع والحصص: الحصص الكمية.

Source *:* Amel Ben Hassena : « L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire » ; mémoire de fin d'étude pour l'obtention d'un diplôme de magister en hautes études commerciales ; université de Sfax- Ecole Supérieur de Commerce - Tunisie, 2006, p : 34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و يلاحظ من المفاهيم السابقة أن **العولمة المالية** قواعد النظام المالي العالمي[1]. وقد ظهرت العولمة المـ خلال التسعينات و كل مايميز العولمة قد إمتد خلال عشرين سنة من (1970 إلى 1990) [2].

كما يمكن إعتبارها أنها الناتج الأساسي لعمليات **التحرير المالي والمصرفي** و التحول إلى ما يسمى **بالإنفتاح المالي والمصرفي** ، مما يؤدي إلى تكامل و إرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والقضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية والخارجية، إضافة إلى إلغاء العراقيل أمام الأنشطة المصرفية، من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس مال أكثر إرتباطا و تكاملا. وتتضمن عملية العولمة المالية تحرير المعاملات التالية [3]:

- المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الإستثمارية والمشتقات.
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أوبيع العقارات التي تتم محليا أو في الخارج.
- المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أوالقروض أوالهدايا أوالمنح أوالتركات أوتسوية الديون.
- المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار المباشر الوارد للداخل أوالمتجه للخارج، أوعلى تصفية الإستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

ويرى كل من الإقتصاديون روغوف، واي، كوز و باساد أن:"**العولمة المالية مفهوم عام يعني إرتفاع العلاقات ما بين الدول من خلال إنتقال رؤوس الأموال فيما بينهم**"[4]. أما الإقتصادي باراديس "Paradis" فيرى أن العولمة المالية ناتجة عن أربعة حقائق وعوامل متمثلة في [5]: **رفع القيود – إزالة الوساطة – إزالة الحواجز – بفعل التكنولوجيا والإتصالات.**

---

(1). Ben Salha Oussama, idem, p : 4.

(2).Charles Albert Michalet : « Qu'est ce que la mondialisation ? », 2004, p : 1, article publié sur le site : www.la-fac.org/formationetactioncitoyenne, site visité le 12/05/2009.

(3). د.كمال رزيق- أ. عبد الحليم فضيلي: " تحديث النظام المصرفي الجزائري" ، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، ص : 375- 376 .

(4). Ben Salha Oussama, extrait tiré de l'article de « Rogoff – Wei – Kose – Passad : « La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés, conférence sur la globalisation et la pauvreté (NBER) : 2005 », p : 5.

(5). Ghislain Paradis : « Globalisation financière : quelques réflexions », note de présentation pour la conférence internationale sur le développement international – Faculté d'Ottawa, Mars 2000, p : 1- 2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويلخص الشكل الموالي أهم الوقائع التي حدثت في ظل

الشكل(1): تخطيط يمثل ظاهرة التحرير المالي والمصرفي و العولمة المالية

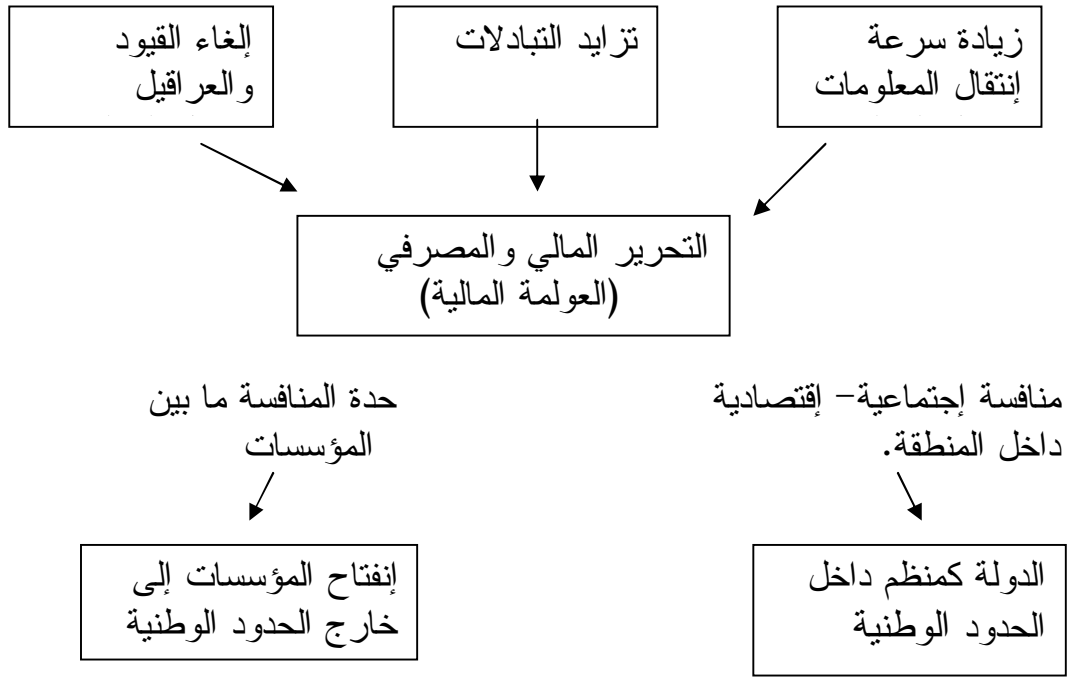

Source: Bruno Desgardins, " Le nouvel environnement international ; développement de l'entreprise", édition : Dundod – Paris : 1997, p : 10.

2. مراحل التحرير المالي و المصرفي وعلاقتهما بالعولمة المالية

هناك العديد من التداخلات التي تسمح بإستعراض مراحل التحرير المالي والمصرفي والذي يؤدي بدوره إلى العولمة المالية والمصرفية، وهذه المراحل هي كالتالي [1]:

1.2. مرحلة التدويل المالي والمصرفي غير المباشر:

هي أول مرحلة من أجل التوجه إلى العولمة المالية، وترجع إلى عام 1960 كما أنها

---

(1). François Chesnais : « La mondialisation financière : genèse, coûts et enjeux », édition : La découverte – Syros, 1996, p : 23- 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مرحلة مشتركة ما بين الأنظمة المالية والنقدية المجز
طرف النظام المالي ذو طابع إداري (خاصة في الولايا
أخرى، بتدويل مالي محدود . البنوك كانت المؤسسات المالية الوحيدة المسيطرة في هذه المرحلة سواءا محليا أو دوليا ، ذلك لأنها كانت تعتمد في هذه الفترة على سوق الأورودولار[*] الذي هو سوق ما بين البنوك، مما أدى إلى ظهور عدة أزمات مالية، لذا تم إنشاء نظام بريتون وودز لمواجهة هذه الأزمات وذلك من خلال مايسمى بنظام "أسعار الصرف المرنة" فنتج عن ذلك عدم الإستقرار المالي والمصرفي، لأن سوق الصرف هو أول سوق إتجه إلى العولمة المالية.

2.2. مرحلة إلغاء القيود والتوجه إلى التحرير المالي والمصرفي:

ثاني مرحلة للإتجاه إلى العولمة المالية تعود إلى فترة ما بين 1979-1981 ، ففي هذه الفترة تم تحرير وعولمة النظام المالي والمصرفي والذي أصبح يتميز بحرية إنتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج **(تحرير وإنفتاح مالي ومصرفي)**، إضافة إلى إلغاء القيود والعراقيل المالية والنقدية مما أدى إلى إتساع الأسواق المالية والنقدية في مرحلة الثمانينات [1].

3.2. مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

إمتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن و قد تميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها حتى أصبحت تشبه السوق الواحدة ، وذلك باستعمال وسائل الإتصال الحديثة و ربطها بشيكات التعامل العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الإنطلاقة من بورصة لندن عام 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية ، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الإنهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية ، و التي كلفت الإقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية.

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد إنتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء وينتظر أن يصبح الإقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

والجدول التالي يلخص أهم الوقائع التي حدثت خلال مراحل التحرير المالي والمصرفي:

(*). الأورودولار: هي ودائع مقومة بالدولار الأمريكي توضع في بنوك خارج الولايات المتحدة ، أما سوق الأورودولار فهي عبارة عن سوق ما بين هذه البنوك .

(1). د. محفوظ جبار: " العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول المختلفة ، الجزائر والعولمة" ، الملتقى الدولي حول تأثير العولمة في الجزائر، جامعة منتوري – قسنطينة : 2001 ، ص : 94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول(2): أهم الوقائع التي حدثت خلال مراحل

1979 - 1960	1985 – 1980	1995 - 1986	2007- 1996
– تدويل مالي "غير مباشر" للأنظمة المالية المجزئة. – توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق المالية.	توجه آني إلى مالية السوق وإلى الترابط الداخلي للأسواق المحلية من خلال التحرير المالي والمصرفي.	تأكيد التواصل البيني (interconnexion)، تمديد قرارات التحكيم وإدراج أسواق الدول النامية	–إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 من أجل تنظيم العلاقات الدولية
– تدويل سريع للبنوك الأمريكية. – بداية أزمة الديون في العالم الثالث. – ظهور أسواق مشتقة. – التوجه إلى نظام أسعارالصرف المرنة. – إنتهاء الضبط والرقابة على القروض في الدول المتقدمة. – ظهورالأسواق المشتقة (الأسهم).	– تحرير رؤوس الأموال. – تحرير أسعار الفائدة. – إلغاء الوساطة فيما يخص السيولة. – نمو سريع لأصول صناديق المعاشات و صناديق الإشتراكات. – توسع سريع لمعضم الأسواق. – سياسة نقدية جديدة لجذب الإستثمارات الأجنبية.	– إلغاء التقسيم وإلغاء القيود على الأسواق منذ بداية 1990. – نمو سريع للأسواق. – توسع كبير في السياسة المالية المباشرة. – نقاش حول مهام صندوق النقد الدولي جراء أزمة المكسيك (1995). – توسع كبير في السياسة المالية المباشرة. – نمو سريع للأسواق المشتقة. – تجزئة و تحرير المعاملات في مختلف الأسواق خاصة سوق السندات.	– إستمرار نمو حجم الصادرات الدولية من السلع و الخدمات ما بين 2000 و 2007. – و على هذا الأساس إرتفع حجم التدفقات الدولية بنسبة قدرها 6.2 % في فترة 1996 – 2007. – تحرير أسواق الأسهم. – زيادة إرتباط الأسواق العالمية فيما بينها.

Source : François Chesnais: « La mondialisation financière; genèse, coûts et enjeux », édition : La Découverte, Syros : 1996, p : 22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول التحرير المالي والم

1. نظرة تاريخية حول التحرير المالي والمصرفي:

يعتقد البعض أن ظاهرة العولمة المالية الحالية جديدة نسبيا ولم يكن لها مثيل، لكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة تلازمت بنشوء وتطور هذا النظام مرورا بالتجاريين (الماركنتاليين)، والثورة الصناعية، والحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، إلا أن درجة التكامل بين الأسواق المالية في السابق لم تكن مثلما هي عليه الآن [1]. فمستويات التكامل مرتفعة سواءا من حيث تقارب مستوى معدلات العائد على الإستثمارات المالية، أو تقارب معدلات الفائدة المحلية مع نظيرتها العالمية، كما إرتبطت أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي، إضافة إلى إتساع مدى حرية حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية مقارنة مع مسيرة السوق المالية العالمية في الماضي البعيد أو حتى القريب.

إلا أن المسيرة الطويلة للعولمة المالية لم تكن لتسيربشكل مستمر، فقد تم تعطيلها أحيانا بسبب الأزمات الإقتصادية و النقدية و كذلك بسبب الحروب، كما أن سرعة إنتقال الأموال و حجم تدفقها، و أدواتها المالية، ودرجة حرية حركتها تختلف أيضا في الوقت الراهن عما كانت عليه سابقا. أي أن إنسياب التيارات المالية بين دول الفائض ودول العجز، و هذا هو أساس ظاهرة العولمة المالية، ليس بالأمرالجديد و إنما تاريخه يتزامن مع تاريخ النظام الرأسمالي نفسه. ولقد بلغت العولمة المالية درجة عالية بسبب تطور الأسواق المالية، وإرتفاع درجة التحرير ومستوى إنتقال رؤوس الأموال عبر الدول. و ما كان يميز تلك المرحلة من العولمة المالية هو الثبات النسبي المرتفع لأسعار الصرف الذي أستند على قاعدة الذهب [2].

وعند تخلي العالم عن قاعدة الذهب بسبب الحرب العالمية الأولى، وإندفاع الحكومات لفرض قيود على رؤوس الأموال وعلى أنظمة الصرف والتجارة الدولية، تفككت روابط أسواق المال الدولية. ثم تم رفع هذه القيود تدريجيا مع إنتهاء الحرب العالمية، وإستعادت قاعدة الذهب مكانتها لتعيد لرؤوس الأموال حريتها في الحركة عبر الحدود الوطنية و لتعود الروابط بين الأسواق المالية الدولية، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا أن عودة قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى كانت عودة متواضعة و لم تكن بنفس القوة لفترة ما قبل الحرب.

و في أزمة الكساد الكبير(1929-1931) فرضت العديد من الحكومات قيودا متعددة على حركات رؤوس الأموال كإحدى آليات تخفيف حدة الكساد، و لكبح حركة رؤوس الأموال ما بين الأسواق المالية الدولية مما أدى من جديد لتفكيك الروابط فيما بينها.

---

(1). أ.د أحمد منير النجار: "عولمة الأسواق المالية وأثرها على التنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق المالي الكويتي"، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع - إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة – 15- 16 مارس 2005 ، ص : 8.

(2). Philippe d'Avisenet – Jean Pierre Petit : « Economie internationale ; la place des banques », édition : Dundod : 1999, p : 94- 95.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بعد الحرب العالمية الثانية و تطبيق نظام (بريتن حيز التنفيذ، ووضع ترتيبات محدودة لأسعار الصرف، للإنتعاش.

ومع نهاية عصر (بريتن وودز) وإنتشار مرحلة تعويم أسعارصرف العملات بدأت مرحلة جديدة من مسيرة العولمة المالية. ففي بداية السبعينات من القرن العشرين شهدت الدول الصناعية المتقدمة مرحلة الركود التضخمي"stagflation" حيث إرتفعت معدلات البطالة مع معدلات التضخم في آن واحد، كما ظهرت عالميا مشكلة الفائض المالي العالمي بسبب الفوائض النفطية، والفائض الياباني والألماني إلى حد ما، وإرتفاع أسعار النفط مع صدمة (1974/1973) و (1980/1979) ، مما أدى إلى إختلال موازين مدفوعات الغالبية العظمى، سواءا الصناعية والنامية، الإشتراكية أنذاك والرأسمالية وهذا بالطبع كان له الأثرالواضح السلبي على مسيرة العولمة المالية. وظهرمن ينادي بمصطلح جديد في العولمة المالية هو **التحرير المالي والمصرفي** والذي يهدف إلى إلغاء القيود والضوابط التي تحد من تحركات رؤوس الأموال القصيرة أوالطويلة الأجل، وإعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع و تخصيص الموارد المالية طبقا لقوانين العرض والطلب. وما ساعد على ذلك دون شك هو تعاظم ظاهرة التدويل المضطرد على جميع المستويات الإنتاجية والتسويقية والتقنية والإعلامية.... إلخ.

ومن ناحية أخرى، تم التطرق إلى مصطلح **التحرير المالي والمصرفي** في بداية السبعينات والثمانينات من طرف مجموعتين، **المجموعة الأولى** كانت من خلال كتابات ماكينون"Mc Kinnon" وشو"Shaw" عام 1973 من خلال "الكبح المالي" عرفت بإسم" مدرسة الكبح المالي"[(1)]، ويعتبر هاذين الإقتصاديين أن التحرير المالي والمصرفي أداة فعالة وسهلة من أجل تسارع النمو الإقتصادي في الدول النامية. وهذه النظرية حظيت بقبول كبيرمن قبل المنظمات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة،إضافة إلى قبول الدول النامية لها من جهة أخرى، حيث قال ماكينون:"**إن التحرير التجاري والمالي والمصرفي يبقى اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الإقتصادية الفعالة** [(1)]".

أما **المجموعة الثانية**، فكانت من خلال المدرسة التركيبية الجديدة "L'école Neo-Structuraliste "[(2)] بقيادة تايلور"Taylor " عام 1983 والتي أتت كرد فعل لإقتراحات ماكينون وشو. فهذه المدرسة تأخذ بعين الإعتبارالأسواق المالية غير الرسمية " Marchés financiers informels " ودورها الهام في تخصيص الموارد المالية.

ومن ناحية أخرى، فقد حاولت المدرستين السابقتين جاهدة فهم ومعرفة، ما إذا كانت السياسات المتبعة من طرف الدول النامية من أجل بلوغ وتحقيق التحريرالمالي والمصرفي قد أدت بها إلى زيادة نموها الإقتصادي أم لا؟

---

(1). Baptiste Venet : « Libéralisation financière et développement économique », une revue critique de la littérature, CREFED- CERPEM- Université de Paris IX Dauphine, article tiré du site: www.dauphine.fr/eurisco/eur_wp/Nice2, visité le 25/01/2010, p :2.

(2). Baptiste Venet, idem, p : 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. خصائص التحرير المالي والمصرفي :

يسمح التحرير المالي والمصرفي بتحرير الأسواق المالية الدولية نتيجة العولمة و ما رافقها من تطور في تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات [1] ، و قد كان ذلك من خلال:

- إرتفاع كبير في حجم التدفقات المالية و في درجة تذبذبها.
- إرتفاع نصيب القطاع الخاص من هذه التدفقات حيث أصبحت حصته تضاهي خمسة أضعاف التدفقات الرسمية بعد ما كانت هذه الأخيرة تستحوذ على نصيب الأسد قبل بداية التسعينات.
- إرتفاع نصيب الإستثمار الأجنبي المباشر في التدفقات المالية العالمية (حجم الإستثمارات العالمية بلغ 16 مليار دولار عام 2009) على حساب القروض البنكية .
- قد يؤدي التحرير المالي والمصرفي السريع وغير المضبوط أيضا إلى نشوب أزمات مالية ومصرفية حادة وخطيرة ، تنتشر بفعل العدوى المالية في كل الدول، مما يؤثر على الإستثمارات ويؤدي إلى تذبذب التدفقات المالية بشكل كبير (ما حدث عام 1997 في تايلندا و المكسيك عام 1994 و الأرجنتين عام 2002، و الولايات المتحدة عام 2009).

المطلب الثالث: مؤشرات ، أسباب و أهداف التحرير المالي و المصرفي

1. مؤشرات التحرير المالي و المصرفي:

المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من10%من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام1980 ، أما في عام 2008 فبلغت 32 مليار دولار من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 24 مليار دولار في الإتحاد الأوروبي عام 2008 [2].

المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي[3]، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد إرتفعت من 91 مليار دولار في 2008 إلى حوالي 100 مليار دولار في أفريل 2009 .
ومن ناحية أخرى فان جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال والذي

---

(1). أحمد طلفاح : " الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وآثارهما على التدفقات المالية"، المعهد العربي للتخطيط – الكويت ، أفريل 2005 ، ص : 3.

(2). Données tirées de l'article de "World Trade Developpement", 2009, p: 17, extrait du site www.wto.org, visité le 26/01/2010.

(3). جاك آدا :"عولمة الإقتصاد من التشكل إلى المشكلات" : ترجمة مطانيوس حبيب- طلاس للدراسات والترجمة ، الطبعة الأولى، ديمشق ، سوريا ، ص: 184.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقصد به إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المدفوعات.

2. أسباب التحرير المالي والمصرفي:

يمكن تلخيص أهم أسباب التحرير المالي والمصرفي في النقاط التالية [2]:

- رغبة السلطات المحلية في التخلص من الأنشطة المكلفة و ذلك برفع القيود من خلال عملية التدويل.
- سعي الدولة الى توفيرشروط عادلة داخل المجتمع من أجل تجنب التمييز وعدم المساواة بين الأفراد.
- التنسيق بين أنشطة المؤسسات المحلية والأجنبية التي تعمل في القطاع الخاص ضمن قواعد منافسة عالمية مختلفة ، عن تلك التي تعمل فيها المؤسسات ضمن قواعد القطاع العام.
- إرتفاع الديون الخارجية للدول مما أدى إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في هذه الدول [3].

و تعتبر فرنسا وألمانيا أفضل مثال عن الدول التي إستطاعت تحقيق نموذج التحرير المالي والمصرفي بشكل متكامل ومتكافيء.

3. أهداف التحرير المالي و المصرفي:

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحريرالقطاع المالي والمصرفي ، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الإستثمار، وتتمثل في :

- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار.
- تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد عن طريق رفع معدلات الإستثمار .
- إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحريرالتجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد: " العولمة وإقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية ، 2005 ، ص : 34، ص: 35.

(2). Bruno Desgardains : « Le nouvel environnement international de l'entreprise », édition : Dundod : 1997, p : 48.

(3). Michel Aglietta : « La globalisation financière », édition : La découverte, CEPII, 2000, p : 8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المن
مصادر إقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة .
- تحريرالتحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الإقتصادية مثل تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة [1].

المطلب الرابع: العوامل المؤدية للتحرير المالي و المصرفي

يؤكد الكثير من الإقتصاديين على أن تسارع وتيرة عولمة الأسواق المالية سيكون كبيرا في القرن الحادي والعشرين وبشكل أكبر مما كان عليه في الربع الأخير من القرن العشرين لذلك لابد من التطرق إلى العوامل المسببة لهذا التسارع في العولمة المالية، والتي يمكن إجمالها بعدة عوامل أساسية هي كالتالي:

1. تنامي الرأسمالية المالية:

لم يكن للعولمة المالية أن تنمو و تتسارع بشكلها الراهن والمتوقع دون التنامي الموازي في الرأسمالية المالية. لقد نمت الرأسمالية المالية من خلال نمو وتطورالخدمات المالية بتركيبتها الهيكلية المصرفية وغير المصرفية، كالمصارف التجارية، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وصناديق الإشتثمار، وصناديق التقاعد.... إلخ.
كما أصبحت الرأسمالية المالية ذات طابع ريعي صرف، إذ تقوم بتوظيف الأموال وليس إستثمارها،كما أنها تحقق ريع أوراق مالية أكثر من أن تحقق أرباح في المشاريع الإنتاجية. إلا أن ذلك يعكس بعدا خطيرا يتجلى في أن حركة رأس المال في الأسواق المالية العالمية لم تعد ترتبط بحركة التجارة العالمية،بل أصبح لها كيانها وآلياتها ودورتها الخاصة بها.
وفي مجال تنامي الرأسمالية المالية فقد ربط "دروكر" Druker بما أطلق عليه تسمية "**الإقتصاد الرمزي**" [2] ، الذي تحركه رموز و مؤشرات الثورة العينية مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية، كما تحركه مؤشرات البورصات العالمية مثل النيكاي، والداوجونز، والداكس... ، و يتأثر بأية تغيرات تحدث في أسعارالفائدة، وأسعارالصرف الأجنبي، وموازين المدفوعات، ومعدلات البطالة، وتغيرات المستوى العام للأسعار،إضافة إلى أنه إقتصاد يتأثر كثيرا بالشائعات والعوامل النفسية الناتجة عن بيانات وزارات المالية أو محافظي البنوك المركزية أو المسؤولين في الدولة.

---

(1). أ. بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص : 478 .
(2). عبد المطلب عبد الحميد: "العولمة وإقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص : 36 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال:

إن النمو الهائل في تدفقات رؤوس الأموال الدولية عكس في ضوء عولمة الأسواق المالية حجما كبيرا من المدخرات والفوائض المالية التي لم تستطع أسواقها الوطنية إستعابتها مما أدى إلى البحث على فرص إستثمارية خارجية.

فظاهرة الإستثمار خارج الحدود الوطنية ، تعتبر ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي نفسه ، كما أن ظاهرة الإستثمار المالي في الأسواق المالية الخارجية كانت موجودة منذ أولى مراحل تطور النظام الرأسمالي ، لكن ما هوجديد في الظاهرة حاليًا ، هو تزايد حجمها بشكل هائل وتنوع أدواتها المالية وكذلك الإرتباط القوي بين الأسواق المالية، والإستقلالية الواسعة نسبيًا التي تتحرك بها الأموال بمعزل عن متطلبات حركة التجارة العالمية. كما أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال للخارج في إطار العولمة المالية الحالية ما هي في حقيقة الأمر سوى إنعكاس لإتجاه معدلات الربح نحو الإنخفاض والتدهور في الأسواق الدولية التي تخرج منها هذه الأموال. حيث بلغ حجم رؤوس الأموال في الولايات المتحدة عام 2007 حوالي 144 مليون دولار من نسبة الناتج المحلي، وفي بريطانيا في نفس العام حوالي 141.5 مليون دولار من نسبة الناتج المحلي [1].

3. وجود الابتكارات المالية الحديثة:

إرتبط نمو العولمة المالية أيضًا بظهورعدد من الأدوات المالية الحديثة التي أخذت تجتذب العديد من المستثمرين [2]. فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية كالأسهم والسندات، فقد ظهر العديد من الأدوات الإستثمارية الأخرى منها المشتقات[*] "Dérivatives" التي تتعامل مع المستقبل وقد وصلت قيمتها حوالي 605 تريليون دولار في جوان 2009 [3] ، حيث زادت بنسبة 10% عن عام 2008، ومن أدواتها "Swap" (وصلت قيمتها حوالي 15 مليار دولار في جوان 2009 في الولايات المتحدة الأمريكية)،

---

(1). Données de 2007 tirées du site www.wto.org/ServiceProfile, visité le 26/01/2010.

(2). أ. د. أحمد منير النجار:"عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي"، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة،الأردن ، 15-2005/03/16، ص:12.

(*). المشتقات Dérivatives : آداة مالية تتغير قيمتها وفقا للتغيرات في معدل أو سعر المنتج. هذه المشتقات يتم سدادها في وقت لاحق ، ومن أدواتها:

الخيارات Options: مشتق عند شرائه أو إلتزام به أو بيعه، يعطى للمشتري الحق ببيع أو شراء موجودات مالية بسعر ثابت لوقت معين أو لتاريخ معين بهدف المضاربة أو التأمين .

المستقبليات Futures : عبارة عن أصول أساسية محددة بدقة وهي أكثر الأدوات إستعمالا في العالم.

Swap: هي أحد المشتقات المالية تعنى المبادلة أو التبادل المالي بين طرفين، إذ هي تبادل للتدفقات المالية وتتم بين المصارف أو المؤسسات المالية عادة.

السقف Collars : أداة مالية تهدف إلى تخفيض تكاليف من مخاطر التغطية (la couverture) أسعار الفائدة.

(3). Données tirées de l'article:"Regular OTC derivatives Market statistics, 12 Novembre 2009, p:1, extrait du site: www.bis.org, visité le 26/01/2010.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والمستقبليات "Futures " المبادلات والسقف و القاعدة "Collars " والخيارات"Options " (حيث وصلت قيمتها حوالي 10 ملايير دولار[1] في جوان 2009 في الولايات المتحدة الأمريكية) ....الخ والمتتبع لهذه الأدوات يجد بوضوح تطورها عبر الزمن وبشكل سريع ملفت للنظر.

كما أن قسمًا من هذه الأدوات الإستثمارية الجديدة ظهر تحت ضغوط حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، وأدت إلى تسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق المالية المختلفة وبسرعة فائقة، وتنويع محافظهم المالية [2] . كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب والتشابك بين مختلف الأسواق المالية مثل تحويلات الحكومة إلى و خارج البنوك والمقايضة بالعملة الأجنبية خاصة بأداة" **Swap** " لأنها أحدثت تجانسًا في شروط مختلف الأسواق المالية بواسطة إمكانية تبادل الديون.

والشكل الموالي يبين نمو وتطور الإبتكارات والتكنولوجيات ما بين دول العالم في سنوات التسعينات والألفين:

---

(1). Données tirées de l'article:"BIS Quarterly Review" Decembre 2009, p: 1, extrait du site www.bis.org, visité le 26/01/2010.

(2). شذا جمال الخطيب: " العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طابا : الطبعة الأولى- عبدين- مصر: 2002 ، ص: 13.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمثيل البياني(1): شكل بياني يبين تطور التكنولوج
العالم في فترة 1990 و 2000

الوحدة المعيارية: ملايين الدولارات

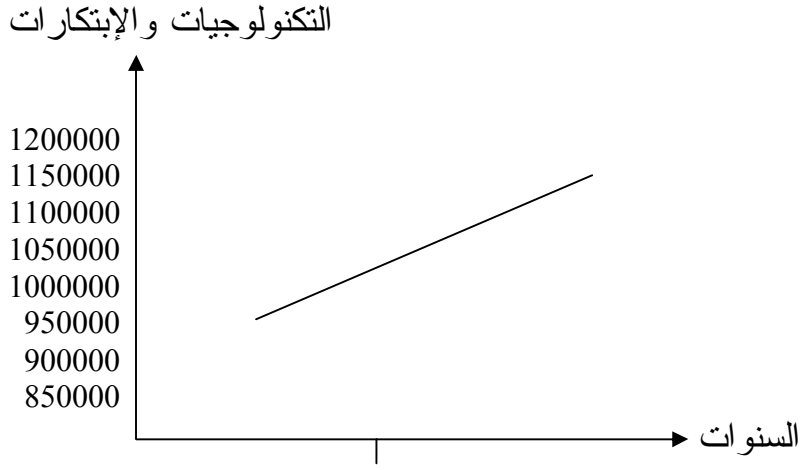

المصدر: معطيات من البنك العالمي،2009 (www.worldbank.org)

يلاحظ من البيان أعلاه أنه منذ بداية عمليات التحرير المالي والمصرفي في سنوات التسعينات، كنتيجة لتشكيل المنظمة العالمية للتجارة، ورفع القيود بين الدول، زاد مستوى الإبتكارات وزاد إنتقال التكنولوجيات المتبادلة بين دول العالم. حيث إرتفع هذا المستوى من 900000 مليون دولار في التسعينات، إلى أكثر من 1150000 مليون دولار في سنوات الألفين، ولا يزال هذا الإرتفاع مستمرا إلى حد الآن.

4. التقدم التقني:

مما ساعد على نمو العولمة المالية وظهور الإبتكارات المالية الحديثة وسرعة إنتشارها هو التقدم التقني خاصة في حقل الإتصالات Communications و المعلومات Informations (بلغت قيمت الإتصالات في الولايات المتحدة المريكية حوالي 4988 مليون دولار من الناتج المحلي[1] ، أما في الإتحاد الأوروبي، فبلغت 29968 مليون دولار من الناتج المحلي)، حيث تم تجاوز عقبة حواجز الزمان والمكان بين الأسواق الوطنية المالية المختلفة، وإنخفضت تكلفة الإتصالات بأنواعها مما كان له إنعكاسا إيجابيًا على زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى. فمن خلال شبكة تقنية الإتصالات والمعلومات الحديثة أصبح من السهل جدًا معرفة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية العالمية، والمقارنة بينها وإتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وذلك في ثوان معدودة لا.

---

(1). Données de 2007 tirées du site www.wto.org/ServiceProfile, visité le 26/01/2010.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5 . انتشار التحرير المالي الوطني والدولي:

إن زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وبين سوق وآخر تؤثر أيضًا على عمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي (الدولي). إلا أنه حتى يكتب للتحرير المالي الوطني والدولي النجاح، يجب خلق مناخ مناسب من تحقيق إستقرار إقتصادي، والتصدي لمشكلة التضخم، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة لحدود معقولة، وإصلاح سوق الصرف الأجنبي، وتقوية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتكوين إحتياطات دولية كافية، وتطوير أسواق الأوراق المالية، وخفض عجز ميزان المدفوعات للتحكم في حجم المديونية الخارجية، وإتخاذ التدابير الحكومية المناسبة للرقابة الإحترازية، وكذلك توفير الإطار القانوني و المؤسسي لما سبق.

وما يجب الإشارة إليه هنا دور التوسع الكبير الذي حدث في العديد من الدول والمتعلق بالإعفاءات الضريبية ، ومنح مزايا عديدة للمستثمرين الأجانب لدفعهم لتفضيل الأسواق المالية الخارجية التي منحت هذه الإمتيازات عن أسواق بلدانهم الأصلية.

6. إتساع سوق السندات:

تعتبر السندات أحد أهم الأدوات المالية المتداولة ، كما يعود تسارع عولمة الأسواق المالية إلى النمو الكبير في إصدار السندات وتداولها في تلك الأسواق، وخاصة السندات الحكومية التي تعتبر أساس سوق السندات عمومًا. وترجع بدايات نمو سوق السندات إلى عام 1973 حيث صدرت سندات بما قيمته 7.8 مليار دولار وقد وافق ذلك إرتفاع أسعار النفط عالميًا . لكن إرتفاع معدلات التضخم عالميًا من أواسط السبعينيات وحتى أواسط الثمانينيات من القرن العشرين قد أعاق كثيرًا نمو إصدار السندات، حيث أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية عليها سالبة بسبب التضخم ،مما شكل عقبة أمام الإستثمار في أوراق مالية طويلة الأجل بمعدلات فائدة ثابتة. إلا أنه مع إنخفاض معدلات التضخم ، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة ، فقد إرتفعت من جديد الإصدارات على المستوى الدولي وبمعدلات متفاوتة بين الدول، وإستمر الإرتفاع بل الإنفجار في سوق السندات في عقد التسعينيات من القرن العشرين[1] .

---

(1). د. أحمد منير النجار: " عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق المالي الكويتي"، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15 – 16 /2005/3 ، ص: 12 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: تطبيقات التحرير المالي و المصرفي

المطلب الأول: شروط التحرير المالي و المصرفي و ركائزه

1. شروط التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدوا التحرير المالي والمصرفي ومن بينهم الإقتصادي (Fry 1997)لإنجاح هذه السياسة [1]، وتتمثل هذه الشروط في:

أولا . توافر الإستقرار الإقتصادي العام:

من أهم ركائز الإستقرار الإقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض،لأن إرتفاعه يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة وإرتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الإقتصاد، مما يعرقل النمو الإقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي،والتأثير على التحرير المصرفي. ومن أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي العام ،يجب إتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية وسياسة التحرير المصرفي :

أ. الإجراءات الوقائية :

هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، بتصميم هياكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين،تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي،ويضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.

ب. الإجراءات العلاجية:

هي عادة إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية،وتكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية،كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، والقيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الإعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.
من أجل القيام بالإصلاح المصرفي،لابد من تطبيق وتنفيذ سياسة التحرير المصرفي،كما يشترط توفر الإستقرار الإقتصادي العام،المتمثل في إستقرار الأسعار، وتقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، والتحكم في معدل التضخم الذي يضخم من الديون، ويؤثر على النظام المالي.

---

(1). أ. بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص : 478 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يزيد الإستقرار الإقتصادي من يقين البنك في التحكم في قيمتها في القيام بمشروعات طويلة المدى.

ثانيا . توافر المعلومات والتنسيق بينها :

تختلف المعلومات عن السلع الإستهلاكية، فالأولى لا تستهلك بالإستعمال عكس الثانية، وكذلك الأولى لها فوائد عامة وللثانية فوائد خاصة. ويقصد بالمعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الإستثمار والعائد المتوقع.

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة،ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي الأكثر عائدا، والعكس صحيح، لأنها تعوض معدل الفائدة .

كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات،صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة،ورفع تكلفة الحصول على المعلومات،ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المصرفي ضرورة التدخل الحكومي،لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح، أو فرض ضرائب، أو تقديم إعانات لتفادي إرتفاع تكلفة الحصول على المعلومات،التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق،وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا . إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي :

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي،يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي ، بحيث :

- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق،وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة،وبطريقة عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة.
- القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وإنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي والمالي،بحيث :

- **القطاع الحقيقي** يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية .
- **القطاع المالي والمصرفي** برفع الرقابة على تدفق وإنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدلى القصير.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رابعا. الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

يخص التدخل الحكومي إنجاح سياسة التحرير المصرفي،حيث تحدد الوكالات الإشرافية والمشرفون على وجه الخصوص أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال،لضمان الشفافية وتحليل المخاطر المحتملة،وكذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية .

ويهدف الإشراف الحذرعلى المؤسسات المالية،إلى مكافحة التسيب عن طريق الإهتمام بمواجهة الأخطار، وضمان الشفافية عن طريق الإهتمام بالأوضاع المالية،والهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات المالية، والإستقلال الذاتي عن طريق تعويض المشرفين بسلطات أقوى إتجاه المؤسسات المالية. كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف، وتسهيل تدفق المعلومات، والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار، ومتابعة تنفيذه .

لقد ساهمت لجنة بازل التي تأسست سنة 1975، في التأكيد على مفهوم الإشراف الحذر، والموحد على مجموعة البنوك الدولية، التي يجب أن تكون راضية على سلامة البنك،ليس لوحده،ولكن في إطار فحص إجمالي .

خامسا . رقابة صارمة على القطاعات العمومية:

حيث أن عملية التحرير المالي والمصرفي تقتضي إلغاء كل أنواع التدخلات في القطاع المصرفي من أجل تمويل العجز المالي للدولة.

سادسا . الإنضباط المالي:

الإنضباط المالي يضمن تخفيض الديون الحكومية لمواجهة الضغوط التضخمية بسبب تمويل العجز في الموازنة.

2. ركائز التحرير المالي و المصرفي:

إشترط الإقتصادي Fry (1997)، الذي تمم أعمال Mc Kinnon و Shaw، خمسة ركائز لنجاح أي تحرير مالي ومصرفي . وتتمثل هذه الركائز في [1]:

- إطار قانوني ملائم من أجل مراقبة البنوك التجارية.
- مستوى مقبول فيما يخص الأسعار.
- مستوى مقبول من الدين لتجنب الأزمات التضخمية.
- جو منافسة ملائم فيما بين البنوك التجارية.
- نظام ضريبي محكم وعادل.

---

(1). محمد بن بوزيان – فتحي بلدغم: " التحرير المالي والبنكي والتنمية الإقتصادية "، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر – الواقع والآفاق – جامعة تلمسان ، 29- 30 ديسمبر 2004 ، ص : 4 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: مبادىء و إجراءات التحرير المالي و الـ

1. مبادىء التحرير المالي والمصرفي:

تقوم عملية التحرير المالي والمصرفي على مبدأين [1]:

- **المبدأ الأول:** تمويل المشاريع بإستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الإدخار والإستثمار عن طريق معدلات الفائدة ، برفعها للإدخار وخفضها للإستثمار .
- **المبدأ الثاني:** تحديد سعر الفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملاءمة بين الإستهلاك والإنفاق الإستثماري، وعليه زيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي

2. إجراءات التحرير المالي والمصرفي:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات: لتحسين السياسة النقدية، أولتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أولتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي. على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية [2]:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة كالسقوف الإئتمانية والإحتياطي القانوني
- زيادة إستقلالية المؤسسات المالية ؛
- التقليل من تدخل الدولة في منح الإئتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها ؛
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص ؛
- تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق والإنسحاب منه ؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- إطلاق الرسوم و العمولات ؛
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي .
- تحرير الإعتمادات والإحتياطات الإلتزامية: الحد من الإعتمادات للقطاعات الإخرى و توجيه الإئتمان.

المطلب الثالث: مزايا و فوائد التحرير المالي والمصرفي و عيوبه (تحدياته)

1. مزايا التحرير المالي والمصرفي و فوائده:

---

(1). أ. بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص : 477 .
(2). عبد الغني حريري: "دور التحرير المالي في الأزمات المالية والتعثر المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العلمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص: 3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1.1. مزايا التحرير المالي و المصرفي:

في ظل إتساع مظاهرالعولمة المالية، كان على البنوك تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ومن مزايا التحرير المصرفي:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة ، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين،والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة و العمولات .
- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالإعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية .
- ترك المبادرة لقوى سوق العمل، وبالتالي القضاء على البنوك غيرالقادرة على التحسين، بإستعمال عمليات الإندماج المصرفي .
- رفع مستوى التعامل مع الزبائن، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الإعتماد على الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإستثمار لأنه أقل تكلفة.
- زيادة حجم المعاملات يخفض مخاطر السوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية إتخاذ القرارات.
- زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- تعزيز العمق المالي وتطوير الأسواق المالية على المدى البعيد.
- تعزيز العلاقة بين الأسواق المالية والنمو الإقتصادي للدولة.
- تدعيم الدول بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى الوطني.
- إجراء التحرير المالي والمصرفي، المصحوب ببرنامج واسع للخوصصة، وخلق بيئة مناسبة لنشاط القطاع الخاص، يسمح بإجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج، أي الحد من ظاهرة تهريب رأس المال إلى الخارج.
- إرتباط الخدمات المالية بالإقتصاد الكلي والتنظيم والرقابة المالية والنظام التجاري [1].
- إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواق المال الدولية من خلال ما توفره العولمة المالية من قابلية التحويل للحساب الجاري ولحساب رأس المال.
- إقتحام أفضل كأسواق رأس المال العالمية.
- تنويع وتطويرالأدوات المصرفية، وتطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات [2].
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كإنعكاس لنجاح العولمة المالية والتحررالمالي، سوف يؤدي إلى إنخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الإقتراض وفتح مشاريع جديدة [3].
- ضغط لتحسين شفافية و إنسياب المعلومات إضافة إلى تحسين وسائل الرقابة وتعزيزالمنافسة بين البنوك.

---

(1). قريشي محمد الجموعي : " قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات الإقتصادية – دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2003 "، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية : 2006 ، ص : 42 .
(2). سمير محمد عبد العزيز:" وعالمية تجارة القرن الحادي عشر"،المكتب العربي الحديث، 2006 ، ص:359.
(3). د. شريط عابد: " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الأوروموتوسطة – حالة دول المغرب العربي ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية : 2004 ، ص : 59- 60 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تطوير مستوى الخدمات المالية وتحسين نوعيتها
- تحرير القطاع المالي والمصرفي وإنفتاحه ع
بالإستفادة من التطور و التكنولوجيا، إضافة إلى تخفيض تكاليف التحرير والإنفتاح[1].
- إن وجود بنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة إندلاع الأزمات.
- تسعير الخدمات المالية بشكل يتماشى مع الأسعار الدولية لهذه الخدمات.
- التحرير المالي والمصرفي يسهل على الدول الحصول على القروض سواء بطريقة مباشرة (بفعل عملية التحرير) أو بطريقة غير مباشرة (بإنخفاض تكاليف القروض) [2].
- جعل قطاع الخدمات المالية و المصرفية أكثر فعالية و إستقرارا.
- الإستفادة من إقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الإندماج المصرفي ، و تعميق المنافسة من عمليات الخوصصة.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما إشتدت درجات المنافسة و الإندماج المصرفي[3].
- توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء و تحسين جودتها من أجل رفع مستوى التعامل معهم و تلبية إحتياجاتهم الخاصة و التمويلية.
- التخفيض من مخاطر السوق و تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات و مجال الخدمات.
- تحسن السياسة النقدية، بحيث أن تحرير القطاع المصرفي وضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة ومناسبة. أما تحرير التجارة في الخدمات المصرفية فهو يعيد تخصيص الموارد المالية من خلال تقليل التدخل الحكومي المباشر، بحيث يحدث في النهاية تحقيق الكفاءة في توظيف تلك الموارد بأقل مخاطر ممكنة، ومن ثم يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى تحسين تخصيص الموارد المالية ، وزيادة العائد على الإستثمار، والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الإستثمارات، وهو ما يؤدي إلى المزيد من النمو الإقتصادي من خلال سياسة نقدية وسياسة إقتصادية أكثر كفاءة وفعالية[4].
- تحرير تجارة الخدمات تسمح بنقل التكنولوجيا، المهارات الإدارية والإختراعات السريعة إضافة إلى إرتفاع العمالة و تخفيض أسعار الفائدة و الرسوم المصرفية [5].

---

(1). OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N : 05 -2335 présenté par quelques pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon,…) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005, p : 1.

(2). Agnes Bénnasy Quéré - Véronique Salinas : « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005, p : 9.

(3). عبد المطلب عبد الحميد: " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق ، ص : 145.

(4). عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع ، ص : 146 .

(5). د. عدلي شحادة قندح: "تأثير إتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية (95 – 2001)"، إدارة السياسات الإقتصادية، مصرف قطر المركزي، 2003، ص: 26 – 27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يؤ
ذلك من مزايا، وفرص، والتعامل على أساس
والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة المالية من مخاطر ومحاذير،لأن إدارة البنوك في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تقتضي رفع القيود عن تلك التجارة بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى المحلي.

2.1. الفوائد المتحصل عليها من التحرير المالي و المصرفي:

هناك ستة فوائد لتحرير الخدمات المالية والمصرفية، وتكمن هذه الفوائد فيما يلي:

- **الأداء الإقتصادي:** تعتبر البنية التحتية الفعالة للخدمات شرط مسبق للنمو الإقتصادي. وتوفر الخدمات مثل الإتصالات السلكية واللاسلكية، والبنوك، والتأمين، و المواصلات مدخلات إستراتيجية مهمة لجميع القطاعات، والسلع والخدمات [1].
- **إدخارات المستهلك:** هناك دليل قوي في الخدمات على أن التحرير يوفر أسعارا منخفضة، وجودة أفضل، وتشكيلة أوسع للمستهلكين. كما يساعدعلى تحسين شروط الإمداد العديد من المنتجات الأخرى.
- **التنمية:** يساعد الدخول إلى الخدمات المتميزة المصدرين والمنتجين في الدول النامية على إستغلال قوتهم التنافسية، كما إستطاعت بعض الدول النامية أيضا بالإستناد إلى الإستثمار الأجنبي والخبرة، التقدم في أسواق الخدمات الدولية [2].
- **الإبتكارات السريعة:** شهدت الدول ذات أسواق الخدمات المتحررة إنتاجا أضخم و إبتكارات عملية خاصة لتطور شبكة الإنترنت، إنطلاقا من الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم.
- **الشفافية الأكبر والتوقعات:** تعادل إلتزامات الدولة لجدول خدمات منظمة التجارة العالمية ضمانا قانونيا ملزما يسمح للشركات الأجنبية بتزويد خدمتهم تحت الظروف المستقرة، و هذا يعطي كل من يملك حصة في القطاع فكرة واضحة لقواعد اللعبة، حتى يصبحوا قادرين على التخطيط للمستقبل.
- **نقل التكنولوجيا:** تساعد إلتزامات الخدمات في منظمة التجارة العالمية على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) ويساعد هذا الإستثمار المباشر بمهاراته وتقنيته الجديدة التي تكتسب ضمن إقتصاد أوسع بطرق مختلفة إلى تطوير عدة قطاعات من بينها قطاع الخدمات عن طريق إنتقال التكنولوجيا ما بين الدول.

---

(1). تقرير لمنظمة التجارة العالمية حول "الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS) : الحقيقة والخيال"، شركة أبوغزالة للترجمة والتوزيع والنشر ،عمان، 1999 ص : 7 ، من موقع الإنترنيت www.tagi.com، يوم الزيارة: ماي 2009 .

(2). تقرير لمنظمة التجارة العالمية حول "الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS) : الحقيقة والخيال"، مرجع سابق ، ص: 7.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. تحديات (عيوب) التحرير المالي والمصرفي:

هناك عددا من التحديات التي تفرزها عملية التحرير المالي تتمثل هذه التحديات في:

- سهولة التعرض لأزمات مالية بسبب إنفتاح الإقتصاد على الإقتصاديات الأخرى، فإذا حصلت أزمات مالية في دول مجاورة قد ينتقل أثر هذه الأزمة إلى الإقتصاد الوطني بسبب تكامل الإقتصاديات في ظل التحرير المالي[1] (الأزمة التي تعرضت لها تايلندا عام 1997 ، أزمة الأرجنتين عام 2002 ، و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009).
- إمكانية حدوث هروب لرؤوس الأموال والإستثمارات المحلية بسبب إنخفاض في معدل العائد (ما حدث في تايلندا عام 1997 عندما إنخفضت العملة التايلندية مما أدى بالمستثمرين الجانب إلى إخراج أموالهم من البلد).
- زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الإقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث تضخم (زيادة في عرض النقد) ويؤدي إلى حدوث إختلال بأسعار الفائدة والصرف والذي قد يؤدي إلى حدوث أزمة إقتصادية.
- عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافؤ من ناحية الخبرات والموارد المالية والتقنيات هذا الكلام تبينه مقولة "**الكبير يأكل الصغير**".
- إنخفاض في سيادة الدولة بسبب أن التحرير المالي قائم على أساس إنسحاب الدولة من بعض المظاهر الإقتصادية [2].
- أسواق القروض في معظم الدول النامية مقسمة.
- سيطرة وإحتكار من قبل المؤسسات المالية.
- عدم كفاءة و توافق القواعد المؤسساتية مع الرقابة والتنظيم.
- وجود رؤوس الأموال الساخنة وخروج رؤوس الأموال بشكل مفاجئ: فالمستثمر الأجنبي يفضل إستثمار أمواله والمضاربة بها في إقتصاديات مستقرة إقتصاديا و سياسياً وتحقق له أعلى عائد ممكن [3] (أفضل مثال إخراج المستثمرين لأموالهم من تايلندا عام 1997 نتيجة حدوث الأزمة التي أدت إلى إنخفاض العملة التايلندية).

---

(1). حمزة عدنان العسلي: "أثر التحرير المالي على عوائد الأسهم وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن": رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال- جامعة البيت – المفرق ، 2006 ، ص : 50.

(2). صلاح الدين محسن السيسي : " قضايا إقتصادية معاصرة" ، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة: 2003، ص: 115.

(3). Philipe D'Avisenet, idem, p : 103.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل(2): مزايا وعيوب التحرير

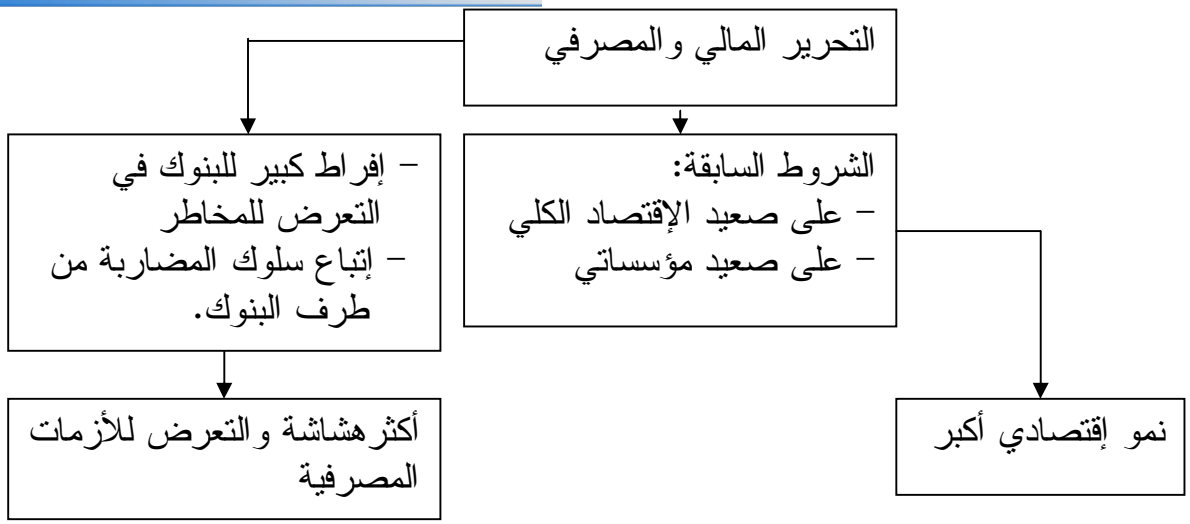

Source : Oussama Ben Salha, Tarek Bouazizi et Chaker Aloui : « Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique ; Cas des pays Sud de la Méditerranée, Colloque international de l'OMC sur « L'Ouverture et l'émergence en Méditerranée », les 17-18 octobre 2008 – Maroc, p : 9.

المطلب الرابع: نتائج التحرير المالي والمصرفي

يجب الإشارة إلى أن عملية التحرير المالي والمصرفي تسمح من جهة بالحصول على مداخيل كثيرة وعديدة (نتائج إيجابية)، ومن جهة أخرى تؤدي إلى حدوث أزمات مالية ومصرفية خطيرة (نتائج سلبية)، يمكن إدراج هذه النتائج في النقاط التالية:

1. **النتائج الإيجابية:** وتتمثل هذه النتائج فيمايلي:

- **ظهور العولمة المالية والمصرفية:** تعتبر العولمة المالية والمصرفية أهم ناتج لعملية التحرير المالي والمصرفي وقد ظهرت نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل دول العالم، ومن بينها الدول النامية، التي قامت بإلغاء القيود على التدفقات المالية في ظل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الغاتس).
- **التحرير المالي والمصرفي سمح بنجاعة وكفاءة كبيرة للادخار العالمي:** إن تحرير أسواق رؤوس الأموال يسمح بالتوزيع الأمثل للموارد، وهذا راجع إلى توسيع نطاق وسائل التوظيف والتمويل، مما يسمح بسيولة أكبر في الأسواق إضافة إلى سرعة إيصال المعلومات، تحديد أسعار الموجودات والتقليل من تكاليف التوظيف.
- **التحرير المالي والمصرفي يسمح بتنويع مرتفع في الموجودات الدولية:** من خلال نظرية تسيير المحفظة (لتوبن و ماركوفيتز) والتي تنص على أن الحصول على

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

محفظة أوراق متنوعة يشكل أفضل إستراتيجية ل
أقل الأخطار، فمن الطبيعي القول أنه من جهة،
لهذه النظرية، ومن جهة أخرى، يشكل قيدا إيجابيا لتحديث النظام المالي والمصرفي .
لذلك، فإن معظم دول العالم تسعى جاهدة إلى تطوير و تنمية تنافسيتها.

- **التحرير المالي والمصرفي سمح للعديد من دول العالم التخفيف من قيود التوازن الخارجي:** بمعنى آخر أن تمويل الإختلالات في موازين المدفوعات سمح بالمرونة في إستيعاب الصدمات الخارجية.أي أنه لم يعد من الضروري لدولة ما تمويل كل مشاريعها الإستثمارية بالإدخارات فقط، حيث أن هذا سمح لها بالتمهيد فيما يخص القيود الخارجية يمكن الدول من مواجهة الصعوبات الخارجية، فمثلا الدول البترولية يمكنها إعادة توظيف عوائدها البترولية في الخارج من أجل الحصول على مداخيل تستعملها عند الحاجة، وهذا ما يسمى" بالتسيير الزمني للتوازن الخارجي"[1].
- التمويل بأقل التكاليف.
- الإستغلال الأمثل للموارد.
- التمويل اللازم لنمو الإقتصاد العالمي.

2. **<u>النتائج السلبية</u>:** هذه النتائج تتمثل في:

- فقدان الإقتصاديات المحلية لإستقلاليتها.
- تقلبات أسعار الصرف.
- التعرض لمخاطر نظمية و مخاطر المضاربة.
- نشوب **أزمات مالية ومصرفية** خطيرة و متنوعة تؤثر سلبا على الحياة الإقتصادية والتي قد تؤدي إلى كساد إقتصادي محلي، والذي ينتقل فيما بعد إلى باقي دول العالم بفعل العدوى. وكمثال عن تلك الأزمات: الأزمة الأسيوية عام 1997 (تايلندا، أندونيسيا،..) وأزمة أمريكا اللاتينية التي بدأت في المكسيك عام 1994 وإنتشرت في دول أخرى مجاورة كالأرجنتين عام 2002 بفعل العدوى[2] ، وكذا أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 و التي إنتقلت إلى باقي دول العالم كالدول الأوروبية . ومعضم هذه الأزمات كانت بسبب التحرير المالي والمصرفي غير المضبوط ، وكذا العولمة المالية.
- أنظمة تحليل وإدارة و رقابة المخاطر الداخلية ضعيفة بالمصارف.
- الإشراف الرسمي غير مناسب وغير ملائم [3].
- الإفصاح غير الملائم للمعلومات.

---

(1). عبد النبي إسماعيل الطوخي : "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام مؤشرات المالية القائدة"،جامعة أسيوط - مصر ، دون تاريخ نشر، ص : 1.
(2). أحمد طلفاح : مصدر سابق ، ص : 6.
(3). أ.د. أحمد منير النجار:"عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة للسوق المالي الكويتي"، مصدر سابق ، ص: 26- 27 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ذعر مالي يؤدي إلى غلق، سيطرة أوشراء من
- غلق، إندماج، شراء أو تدخل خارجي (عادة ما
من أجل دعم مجموعة أو مؤسسات مالية مهمة.
- الأزمات المصرفية تحدث عادة عندما تتراكم نقاط الضعف في النظام المصرفي والتي تكون إما ذات طبيعة دورية conjoncturelle كمشاكل السيولة مثلا، أو ذات طبيعة هيكلية structurelle كحدوث إختلال في الميزانية، والتي تؤدي عادة إلى إفلاس معظم البنوك.

والشكل التالي يبين العلاقة بين التحرير المالي والمصرفي والأزمات المالية الحاصلة:

الشكل(3): التحرير المالي والمصرفي و الأزمات المصرفية

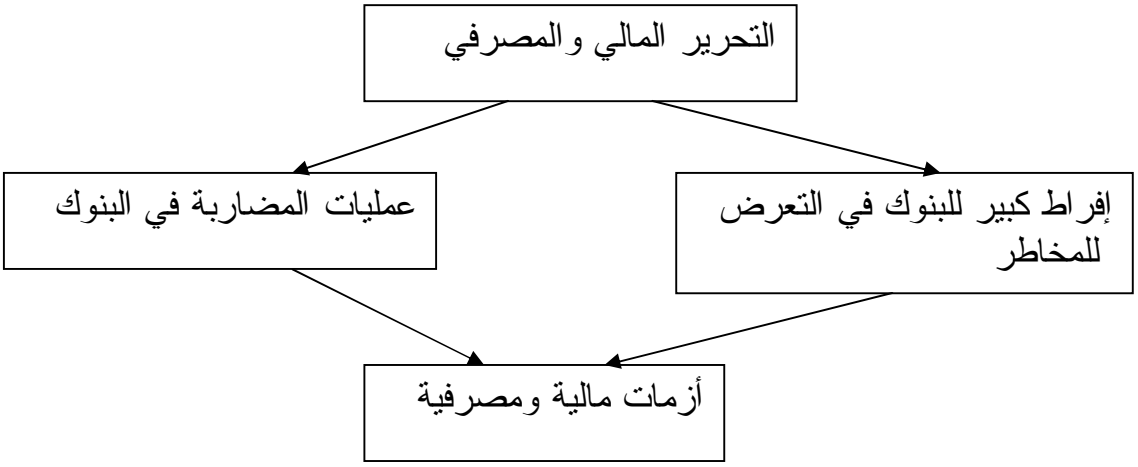

Source : Oussama Ben Salha, Tarek Bouazizi et Chaker Aloui : « Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique ; Cas des pays Sud de la Méditerranée, idem, p : 8.

و يبين الشكل(5) الموالي العلاقة بين التحرير المالي والمصرفي ، المضاربة و الأزمات المالية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل(4): العلاقة بين التحرير المالي والمصرفي– ال

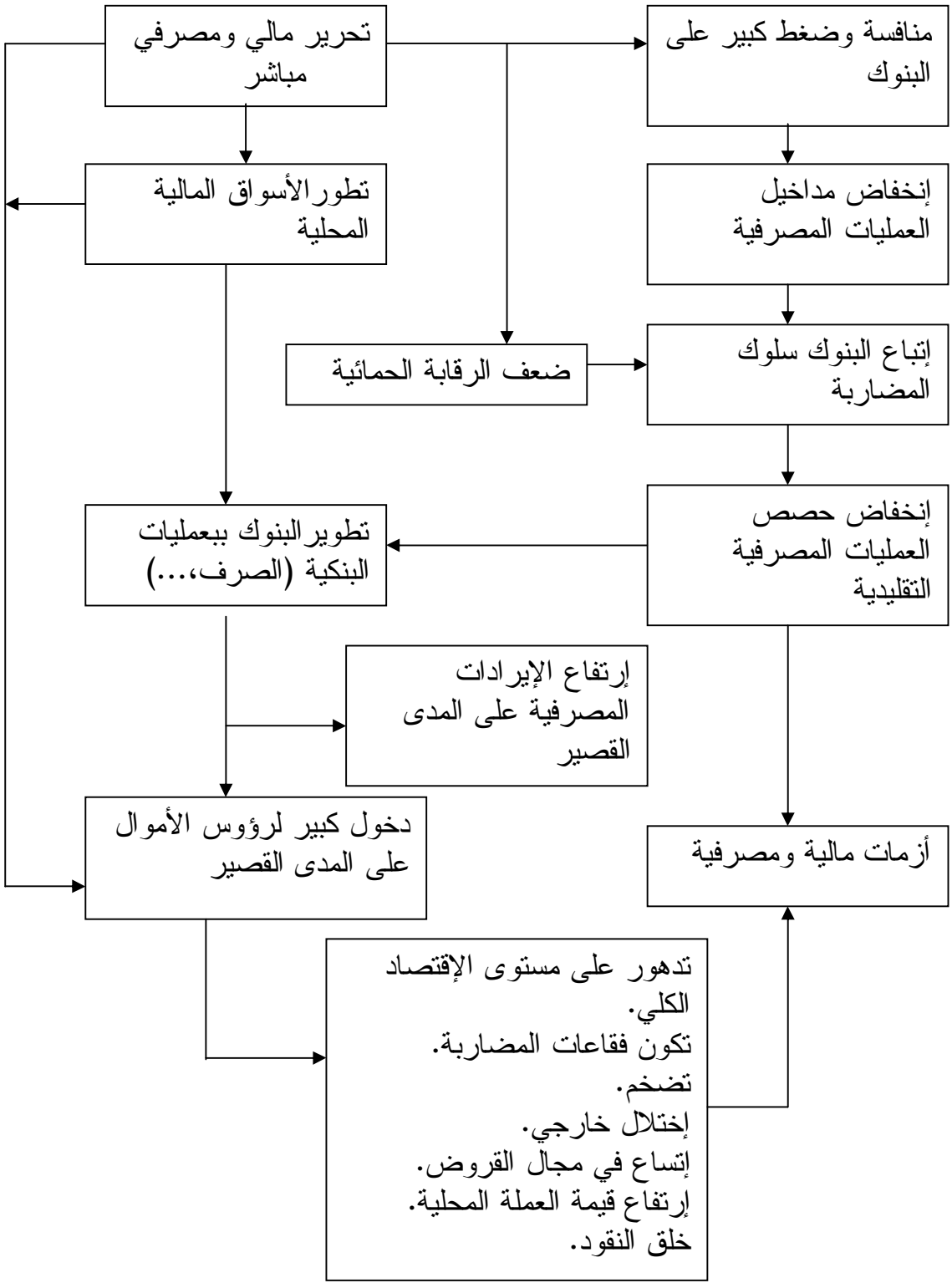

Source : L. Miotti - D.Plihon : « Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires », article publié dans Economie internationale, N°=85, 1 er trimestre 2001, p : 15.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: الإطار العام للإتفاقية العامة لتحرير تج

تعتبر الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات General Agreement on Trade in Services (GATS) من النتائج المميزة لجولة أورجواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السلع، لكنه إمتد في ظل الإتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات.

وقد شملت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التى تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الإتجاه نحو التحرير المالي والمصرفي أو ما يسمى بالعولمة المالية والمصرفية. ويتناول هذا المبحث مفهوم تجارة الخدمات والمبادئ الأساسية للإتفاقية ، المواضيع الأساسية لها و المزايا المحتملة لتطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم ونطاق إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS)، منطلقاتها ومبرراتها

1. مفهوم ونطاق إتفاقية (الغاتسGATS)

1.1. المفهوم:

إن أحد أهم النتائج التي أسفرت عنها جولة أوروغواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في المنظمة العالمية للتجارة من خلال الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT هي الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (**الغاتس**) **General Agreement on Trade in Services (GATS)** وهذه الأخيرة كشفت بعد مفاوضات شاقة إستمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995 وتوقيع الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الإتفاقية بأكملها عام 1999.

إتفاقية تحريرتجارة الخدمات هي إتفاقية متعددة الأطراف تنظم و تحدد الخدمات وتسعى إلى تحريرها وهذا القطاع هو آخر قطاع يدخل ضمن المنظمة العالمية للتجارة من خلال مايعرف بإتفاقية الغاتس.

ولعل من الضروري تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع [1]، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبور الحدود" وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهذه هي القيود التي سعت إتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام للتبادل الحر للخدمات، خلال عشر سنوات على الأكثر.

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق ، ص : 109- 110.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويحدد الجزء الأول من الإتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمة، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل إنتقال تأدية الخدمة المستفيد كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو إنتقال مستهلك الخدمة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة، أوإنتقال المشروع الإقتصادي المؤدى إلى الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث في حالة إنشاء شركات أجنبية أوفروع لهذه الشركات، أوكذلك إنتقال مواطني دولة ما لأداء الخدمة في دولة أخرى كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين الأجانب. كما يحدد هذا الجزء من الإتفاقية الخدمات المشمولة وهي أية خدمة في أي قطاع، عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري، في إطار أداء الحكومة لوظائفها كما يحدث في خدمات البنوك المركزية.

وهكذا تشمل الإتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية، وأهمها الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك ، والخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال ، وخدمات النقل البري والجوي والبحري ، والإتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات الإستشارية ، والمقاولات ، والإنشاء والتعمير بكافة أشكالها ، والخدمات المهنية والتعليمية ، والطبية ، والمحاماة ، والمحاسبة. وعلى هذا الأساس تعرف أيضا **التجارة في الخدمات على أنها توريد الخدمة** [2]

2.1. نطاق (الغاتس GATS):

تضمنت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الغاتس GATS) 12 قطاعا كان من بينها قطاع الخدمات المالية الذي يشمل الخدمات المصرفية والأسواق المالية والتأمين، وقد ساهمت هذه الإتفاقية في إتجاه المصارف إلى التحرير المالي والمصرفي أو ما يسمى بالعولمة المالية والمصرفية، وتشمل إتفاقية تحريرتجارة الخدمات (الغاتس GATS) الخدمات التالية:

- قطاع الخدمات المالية (مصرفية وتأمينية): حيث يشتمل، كما حددته جولة الأوروغواي على:

أ. قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين على الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التي تعمل في هذا المجال.

ب. قطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى (بإستثناء التأمين) وتشمل المؤسسات التي تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء وتمول المعاملات التجارية،والشركات التي تعمل في

---

(1). د. عادل أحمد حشيش – د. مجدي محمود شهاب : "العلاقات الإقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة : 2005 ، ص :366 .
(2). عبد المطلب عبد الحميد: " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية : 2005 ، ص : 124- 125.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مجال بيع وشراء الأسهم والسندات، والشركات وال
النقد والقطاع الأجنبي والمشتقات المالية والتي تتعامل في الأصول النقدية والمالية [1].

- خدمات النقل (برية، بحرية و جوية).
- خدمات الإتصالات والمعلومات.
- الخدمات المهنية (الطبية، الهندسية والتعليمية).
- خدمات قطاع التشييد والبناء.
- خدمات أنشطة السياحة.
- خدمات الترفيه، الرياضة والثقافة.
- خدمات البيئة.
- الخدمات الصحية والإجتماعية.
- خدمات التوزيع.
- خدمات متعلقة بالتعليم.
- خدمات أخرى.

ويلخص الشكل الموالي كل القطاعات المعنية بالإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS):

(1). أ.د. صفية أحمد أبوبكر: " الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتس)"، مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية والإجتماعية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، جامعة أسيوط : 1997 ، ص: 970.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل(5): مخطط يلخص القطاعات المعنية بالإتفاقية

الإتفاقيّة العامة للتجارة في الخدمات (الغاتس GATS)

بعد الحرب العالمية الثانية: نظام اقتصادي عالمي جديد

إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (1945)

الغات (الإتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة- 1947): هدفها تخفيض التعرفات الجمركية من خلال جولات مفاوضات

1986-1994 جولة الأوروغواي
حصيلتها إنشاء **منظمة التجارة العالمية**
(1 جانفي 1995)

منظمة مستقلّة عن الأمم المتّحدة

مبادئ عامة مطبقة على جميع الإتفاقيات:
الدولة الأولى بالرعاية: على كل دولة أن تعامل منتجات وشركات الدول الأعضاء بالتساوي وبدون تفضيل إحداها على الأخرى.
النفاذ إلى الأسواق: على الدول أن تفتح حدودها لشركات ومنتجات الدول الأعضاء الأخرى من دون تحديد كميّة الخدمات أو كيفيّة تقديمها.
المعاملة الوطنيّة : لا تستطيع الدولة أن تعطي معاملة تفضيليّة للشركات والمنتجات المحليّة على الشركات والمنتجات الأجنبيّة.

إتفاقيّة الزراعة | إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية | الغاتس | الإتفاقية العامة حول التعريفات والتجارة

1- جولات مفاوضات متتالية كل 5 سنوات، غير محدودة في الزمن.
2- الهدف: بلوغ أقصى حدّ من التحرير التجاري.
3- لا يحقّ للدول الأعضاء أن تسحب أياً من إلتزاماتها إلاّ بعد مرور 3 سنوات وبعد التفاوض على التعويض

ما هو قطاع الخدمات؟ يشمل المصارف، المواصلات،الإتصالات، السياحة، التعليم، الصحّة، الثقافة....

ما هي القطاعات المعنيّة فعليّا بالغاتس؟ تطال الإتفاقيّة "كل الخدمات في كل القطاعات، باستثناء الخدمات المزوّدة في إطار ممارسة السلطة الحكوميّة" (المادة 1-3- ب) أي حسب الاتفاقية الخدمات التي تزوّدها الحكومة "لا على أساس تجاري، ولا بالتنافس مع واحد أو أكثر من مزوّدي الخدمات " (المادة 1-3- ج).
أي أن الإتفاقيّة لا تستثني إلاّ الشرطة والجيش والقضاء وإدارة الضرائب.

المصدر: أتاك لبنان، الجمعيّة اللبنانيّة المناهضة للعولمة، نادي اللقاء، عين المريسة، مقابل طلعة جنبلاط، بيروت، لبنان،2008: شكل مأخوذ من الموقع (www.lubnan.attac.org)، تاريخ الزيارة ماي 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. منطلقات و مبررات إتفاقية (الغاتسGATS)

إن دعاة تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية وفتحه على الأسواق الدولية يستندون إلى عدة إعتبارات في دعوتهم إلى عولمة أنشطة القطاعات المالية والمصرفية، وبإختصار يمكن تلخيص منافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في النقاط التالية [1]:

- تعزيز المنافسة وتحسين أداء قطاع الخدمات المالية والمصرفية مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة مع توفير خيارات أكثر وأفضل في الخدمات المالية والمصرفية.
- تحسين خدمات الوساطة المالية وزيادة فرص الإستثمارمن خلال توظيف الموارد وإدارة المخاطر.
- تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الإقتصادية و سياسات الإشراف و الرقابة الخاصة بالقطاعات المالية والمصرفية.

كما يعزز دعاة تحرير قطاع تجارة الخدمات المالية والمصرفية موقفهم بالإستناد إلى مبررات أخرى، بعضها مرتبط بتحقيق معدلات نمو إقتصادي أعلى، وبعض المبررات الآخرى تسعى إلى وضع سياسات إقتصادية و رقابية سليمة و محكمة.

إن المبررات التي تساق في صالح تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية لا تتوقف عند حد ما بل تشمل عدة جوانب نذكر منها على سبيل المثال إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي خاصة في مجال الإدارة ، المحاسبة ، التعامل مع المعلومات والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة. كما أن تحرير تجارة الخدمات من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة من أجل التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية، إضافة إلى أن التحرير يعمق ويوسع من هذه الأسواق من خلال زيادة حجم المعاملات و زيادة تنويع الخدمات. كما أن وجود أسواق مالية ذات كفاءة و إنفتاح يعزز معدلات الإدخار والإستثمار وعليه يزيد من كفاءة توظيف الموارد المالية.

المطلب الثاني: المبادىء الأساسية و دعائم إتفاقية (الغاتسGATS)

1. المباديء الأساسية لإتفاقية (الغاتسGATS):

قامت إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيق الإتفاقية [2]، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

---

(1). د. جاسم المناعي : " قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المالي الخليجي"، المؤتمر المصرفي الرابع لدول التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة: الدوحة – دولة قطر: 24- 25 أكتوبر 1998 ، ص : 2 .

(2). عبد المطلب عبد الحميد: " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق ، ص : 114- 115 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يقصد بهذا المبدأ عدم التمييز بين موردي الخدمات [illegible] الأسواق وشروط التشغيل، ويضاف إلى ذلك أن الإتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الإتفاقية لعضو آخر و لدولة أخرى غيرعضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الإتفاقية، ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود، لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط، وتقتصر على الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا، وفي كل الأحوال فإن أي ميزة مراجعة الإستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات على بدء سريان إتفاقية الخدمات. حيث يلاحظ أنّ الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الإتفاقية تنصّ على أنه بإمكان أي عضو أن يطبق معيارا لا يتفق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نصّ على ذلك صراحة في ملحق الإعفاءات الخاصة بالمادة الثانية [1] .

ثانيا. مبدأ الشفافية:

تتضمن الإتفاقية العامة لتحرير الخدمات المالية محورا هاما يتجسد في الإفصاح المالي وشفافيته، حيث أشار في المادة الثالثة على ضرورة تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين ، والتشريعات ومبادئ الرقابة ، والتوجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر أو غير المباشر. وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإتفاقية، وينبغي أيضا نشر جميع الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها، والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر، ويعتبرها العضو مؤثرا في تنفيذ بنود الإتفاقية.

ومن جهة أخرى ليس في هذه الإتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة، أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنويا على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الإتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول إلتزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر، وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

---

(1). د. جاسم المناعي : " قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المالي الخليجي"، مصدر سابق ، ص: 2 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا. مبدأ التحرير التدريجي:

يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لت[illegible] التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الإتفاقية تحت عنوان "التفاوض حول الإلتزامات المحددة"، عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات [1].

رابعا. مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الإتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الإلتزامات المحددة، التي تتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقا للجزئين الثالث والرابع من هذا الإتفاق، والتي تتعلق بما يلي[2]:

أ- تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية.

ب- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

جـ- تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

خامسا. مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:

تم الإتفاق على هذا المبدأ نظرا لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعيق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين من أجل منافسة الأجانب، وعلى ضوء أن هذه الممارسات قد تتم أيضا بواسطة بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات، مما يمنع عن منافسته الأجانب في تلك الأسواق أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين، أو توابعهم أيضا عند تقديم الخدمات في أسواق خارجية. فقد نصت المادة الثامنة على أنه على الدول التي تمنح هؤلاء المحتكرين الحق في إحتكارالسوق المحلي أن تتأكد من عدم إستغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع إلتزام الدول بالتحرير. و يرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الإحتكاري معلومات محددة تخصّ هذه العمليات.

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد: " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق ، ص : 130 .
(2). د. عادل أحمد حشيش – د. مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص : 367 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. دعائم إتفاقية (الغاتسGATS):

يرتكز إسهام إتفاقية (الغاتسGATS) في التجارة العالمية في الخدمات إلى دعامتين أساسيتين هما [1]:

أ. ضمان الشفافية المتزايدة والقدرة على التنبؤ باللوائح والقواعد ذات العلاقة.
ب. تعزيز التحرير المتنامي من خلال الجولات المتعاقبة من المفاوضات.

وضمن إطار الإتفاقية، يعتبر المفهوم الأخير مرادفاً لمفهوم تحسين النفاذ إلى الاسواق وتوسيع نطاق مبدأ المعاملة الوطنية ليشمل الخدمات الأجنبية و موردي الخدمات عبر عدد متزايد من القطاعات. وهذا لا يستلزم، بأية حال، إلغاء القيود المنظمة. على العكس من ذلك، نجد أن الإتفاقية تقر وبشكل واضح حق الحكومات في التنظيم، وسن اللوائح التنظيمية الجديدة بهدف تحقيق أهداف السياسة الوطنية، وحاجة الدول النامية في ممارسة هذا الحق بشكل معين.

المطلب الثالث: المواضيع الأساسية، اللوائح و القوانين المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات

1. المواضيع الأساسية المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات:

هناك من يعتقد أنه من الصواب القول أنه ليس فقط من مصلحة أي دولة في النهاية تحرير قطاعات خدماتها المالية والمصرفية، بل أنه أمر أساسي بالنسبة لمستقبل إقتصادها، وفي النهاية سنجد أن أي قطاع تجاري ديناميكي لن يكون مزدهراً بدون وجود قطاع خدمات مالية ومصرفية حر ومفتوح.

السؤال الذي يطرح نفسه هو متى وكيف وليس هل يجب أن نحرر تجارتنا في الخدمات المالية والمصرفية؟. إن هذا الأمر يثير العديد من المواضيع ذات العلاقة، من جهة، بينما تبين أغلب الدراسات أن الأثر على المدى الطويل للتجارة في الخدمات المالية والمصرفية المحررة هو أمر مفيد، فإنه ليس هناك دليل واضح على المدى القصير، وبمرور الوقت ينشأ عن المنافسة تعميق النظام وتقديم خدمات جديدة وقدرة أكبر على تلبية الإحتياجات التمويلية الكلية للنظام التجاري للأمة، وبشكل خاص في المرحلة الحالية حيث يتقدم الإبتكار بشكل سريع، والذي تحفزه تقنية المعلومات والإتصالات وتطور إقتصاد معرفة عالمي، حيث تصبح الأمة التي هي بدون قطاع مالي منافس في وضع سيء جداً.

---

(1). Michel Aglietta, article sur les obligations du GATS tiré du site: www.google.fr, visité le 12/05/2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى ، فإن دخول قوى تنافسية في نظ
إيجابية أو سلبية على المدى القصير، وهذه هي النقط
والمصرفي . إن البلدان العربية تريد أن تتأكد أنها لن تدفع مبلغاً عالياً جداً نتيجة لفتح أنظمتها المالية، خاصة مع المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجه العديد من البلدان العربية، فإن آخر شيء تريد فعله هو إختلاق أزمة . وبعد تحرير (فتح) القطاع المالي والمصرفي ودخول المنافسين الأجانب ، فإن هنالك مخاطرة محتملة بالنسبة للمصارف المحلية والمؤسسات الأخرى، حيث أنه لا يوجد نموذج مالي ومصرفي واضح موضوع لتقييم إحتمال تحقيق النجاح أو حدوث مخاطرة في الأزمة أثناء تحقيق التحرير.

تشترك أغلب الأزمات بخصائص عامة بما في ذلك أخطاء الإدارة الكلية والأنظمة القانونية الضعيفة أوغيرالموجودة، وأنظمة المحاكم والتنظيم والإشراف الضعيفة، ورأس المال غير الكافي، والإدارة غير الكفوءة، والإفتقار إلى المعايير المحاسبية، ولسوء الحظ فإن هذا يعني بأن عدداً كبيراً من البلدان العربية من المحتمل أن تواجه المتاعب، والحل هو البدء في تنفيذ إصلاحات داخلية وفي نفس الوقت التخطيط لعملية تحرير تدريجية، **وتشمل بعض المواضيع الأساسية التي تحتاج إلى المعالجة ما يلي** [1]:

- تقليل التأثير السياسي على إدارة العمليات المصرفية وعمليات الإقراض.
- تنفيذ "المبادىء الأساسية للإشراف المصرفي الفعال" التي نشرتها "لجنة بال" حول الإشراف المصرفي في سبتمبر 1997.
- تبني معايير المحاسبة الدولية.
- مقاومة صانعي السياسة إغراء الإعتماد على توسع إقتصادي فوري نتيجة للتحريرأي "خذ نظرة على المدى الطويل وخطط للمدى الطويل".
- إجراء تحليل بعناية للتوازن الذي يجب عمله بين الإلتزامات التي تتم بموجب إتفاق الغاتس لفتح القطاعات المالية أمام المنافسة، والعلاقة التي ستوازي بها هذه الإلتزامات التغيرات في أنظمة حساب رأس المال، ونظام سعر الصرف ونظام التنظيم المالي.
- بناء أنظمة معلومات مالية يمكنها أن تقدم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول وضع المخاطرات المالية ومدى التعرض لها.
- أسلوب حذر لإمكانية تحويل حساب رأس المال على المدى القصير، مع إلتزام طويل الأمد لتحقيق قابلية التحويل بشكل كامل.

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد: " الجات وآليات منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق ، ص : 119 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعليه نرى أن **أهم بند عمل على جدول الأعمال هو الإ**

يعتبر تطوير أنظمة جديدة للمعلومات المالية ذو أهمية خاصة، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك هو وكالات الإئتمان التي هي حتى الآن غير موجودة في العالم العربي (وقد تم إنشاء وكالة واحدة هي وكالة طلال أبوغزالة وشركاه الدولية (تاجي) التي تعمل الآن مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو أس إيد) لتطوير أول وكالة إئتمان محلية في العالم العربي)، حيث تعتبر وكالات الإئتمان ضرورية لأداء النظام المالي في البلدان المتقدمة، ومع ذلك وبطريقة ما، فقد تم التقدم نوعا ما في العالم العربي بدون تلك الوكالات، ولكن كانت النتيجة ليس فقط التردد في منح القروض، ولكن عدم القدرة على القيام بذلك ، لأن القروض لا يمكن منحها بدون معلومات مناسبة. إن الصعوبات الحالية مع حالات عدم الوفاء على نطاق واسع هي نتيجة لعدم وجود أنظمة مالية عاملة في العالم العربي [(1)].

2. اللوائح و القوانين المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات:

بشكل عام فقد نصت الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS) على أربع طرق أساسية يمكن من خلالها ممارسة تجارة الخدمات المالية وهذه الطرق هي [(2)]:

أ. التجارة عبر الحدود و يتمثل ذلك في توفير الخدمات إلى مستهلك في بلد آخر دون نقل المصدر مثل تحويل الأموال أو الإقراض....
ب. إستهلاك الخدمات من خلال السفر إلى الخارج كأنشطة السياحة مثلا و غيرها.
ج. التواجد التجاري: وتفترض هذه الطريقة وجود مصدر الخدمة داخل حدود الدولة المستوردة كما هو الحل بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية، والشركات المالية، وشركات التأمين و غيرها.
د. حرية حركة الأشخاص: تعتمد تجارة الخدمات وفقا لهذه الطريقة على حرية تنقل الأشخاص المطلوبين لتأدية الخدمات المعنية كالإستشارات و المقاولات مثلا.

و هذه الطرق سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث.

ويمكن القول بأن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) تشمل على جانبين أساسيين، أحدهما يتمثل في مجموعة من القواعد والأحكام ، والآخر يتمثل في جداول إلتزامات محددة.

كما تقوم الإتفاقية أيضا على مبدأين رئيسيين، **الأول** يتعلق بالدولة الأولى بالرعاية (الذي يضمن بأن أي عضو في الإتفاقية لن يتحيز أو يميز) أما **المبدأ الثاني** فيقوم على المعاملة الوطنية أي الإلتزام بمعاملة الأعضاء الآخرين في الإتفاقية نفس المعاملة الوطنية.

---

(1). تقرير منظمة التجارة العالمية : نشر عام 1999 حول التمويل التجاري والأزمات المالية ، كلية مايكل ، قيد جرائد وبقلم طلال أبوغزالة في 26 أكتوبر 2002 ، عمان ، ص : 39 .
(2). د.جاسم المناعي ، مصدر سابق ، ص : 4.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل:

لقد رأينا مما تقدم أن إصلاح وتحرير وتحديث أنظمتنا المالية والمصرفية، تعتبر من الأولويات الأكثر إلحاحا . كما يجب الإهتمام بالقيام بإجراءٍ تشريعي يضع أساساً لتقديم أنواع جديدة من الخدمات والوسائط المالية غير المتوفرة هنا، على أنه سيكون من الخطأ عدم وضع حدود زمنية دقيقة لتحقيق التقدم. وأحد أفضل الطرق التي تثبت فائدتها لتحقيق التقدم في منطقتنا هي المشاركة في العملية متعددة الأطراف (بمعنى الإستفادة من مباديء، إجراءات و مزايا التحرير و الإنفتاح على العالم). لذلك فإن أفضل الطرق من أجل جذب الدعم الدولي والتشجيع الإيجابي تكون من خلال سياسة مشاركة مع منظمة التجارة العالمية، وبالنسبة لقطاع الخدمات المالية فهذا يعني الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتسGATS).

وبما أن البعد التجاري هام ، فإنه يجب أن يوضع في نطاق سياسة أوسع ، حيث أنه جزء من النقاش الأوسع حول تعزيز الإستقرار المالي الدولي . كما يجب ضمان قوة وإستقرار القطاع المالي كمتطلب مسبق وحاسم لتحقيق النمو والتنمية .حيث تحتاج الكثير من البلدان، وبالأخص البلدان النامية، و من بينها الجزائر، ضمان أن تكون مؤسساتها الضرورية، وهياكلها التنظيمية وأطرها القانونية في مكانها المناسب لترافق خطوات التحرير المالي والمصرفي، ذلك من خلال تطبيق المباديء و الدعائم والشروط المتعلقة به، إضافة إلى الإلتزام بمقررات المنظمة العالمية للتجارة، و القوانين و اللوائح التي تتضمنها، وخاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS)، ويجب تقدير جهود القوى الدولية المختلفة بشكل كبير ، ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية ، ذلك لأنها تمثل مساهمة أساسية لضمان إستقرار الأنظمة المالية.

وفي ضوء ذلك، ينتهي الفصل الأول بأن تكون أولويات أي دولة مقدمة على التحرر والإنفتاح (مثل الجزائر)، تهيئة نظامها المالي والمصرفي من أجل أن تستطيع مواجهة تحديات العالم الخارجي، من خلال عملية التحرير المالي والمصرفي، ولا يكون ذلك إلا بإحداث إصلاحات وتعديلات على الجهاز المصرفي المحلي، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني الموالي من خلال تناول النظام المصرفي الجزائري وواقعه جراء الإصلاحات التي مسته.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني: طبيعة و خصائص الجهاز المصرفي الجز

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع النقدي والمالي من بين أهم القطاعات التي تتأثر بالتطور الإقتصادي ، فمن المعروف أن نشأتها إرتبطت بما تشهدته الإقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها إقتصاديا وإجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشأة البنوك أو المصارف ، وإنما إكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيئ المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه. من هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها إختلف بين الدول نتيجة للتباين في الظروف والتحولات الإقتصادية التي تمر بها الدول.

إن النظام المصرفي لإقتصاد ما بالمعنى الواسع يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية و من المؤسسات المالية والنقدية ، ويحتل البنك المركزي الصدارة (فهو قمة النظام Sommet du système) ، بحكم وظائفه وعلاقته بالسياسة الإقتصادية العامة ، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض ، متعددة الوظائف تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني، ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي و التمويلي.

وفي هذا الإطار فقد أجرت الجزائر العديد من الإصلاحات المالية و المصرفية ، إبتداءا من سنوات السبعينات ، والتي لم تشمل فقط الجانب الحقيقي بل كذلك شملت إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات.

وهذا ماسنتناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتنـــاول الجهـــاز المصرفي الجزائري تطوراته و إتجاهاته . المبحث الثاني يتطرق إلى مختلف الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي ، والمبحث الثالث يتناول واقع و تحديات الجهاز المصرفي الجزائري جراء الإصلاحات المتبعة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: تطور و إتجاهات النظام المصرفي الج

النظام المصرفي الجزائري هو عبارة عن مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف. كما أنه أيضا عبارة عن نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية ، وخاصة المتعلقة بمنح الإئتمان . ويشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية ، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية: البنك المركزي والخزينة العامة، وما يميز نظام مصرفي عن آخر: تركيب هيكله و حجم المصارف التي يتكون منها، وعددها وتوزيع فروع المصارف في البلاد، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها أو توحيدها.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث ، ذلك بالتطرق إلى ماهية الجهاز المصرفي الجزائري و أهميته ، مميزاته ، أسباب ضعفه و عوامل نجاحه .

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري و أهميته

1. نشأة النظام المصرفي الجزائري:

ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا (24 بنكا أجنبيا خاصا، وسوق رأسمالية صغيرة ، وشركتان للتأمين، وصناديق البريد للودائع والإدخار) لكنه تابع للإقتصاد الفرنسي وقائم على نظام إقتصادي ليبرالي ، لذلك واجهت وضعا إقتصاديا صعبا، خاصة بعدما ماخلفته الحرب التحريرية ، و نتيجة أيضا مغادرة المعمرين الذين كانوا مسيطرين على النشاط الإقتصادي للبلاد، مما أدى إلى شل الإقتصاد الجزائري خاصة بعد رفض الجهاز المصرفي الأجنبي تمويل الإستثمارات المحلية ، بل إقتصرت على تمويل النشاطات الصناعية فقط ، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء المصرف المركزي والخزينة العمومية[1] لتمويل القطاعات الإقتصادية. ورغم إنشاء هاتين المؤسستين، وإلى جانب إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، إلا أنه كان هناك نظام مزدوج قائم على أساس ليبرالي من جهة، وعلى أساس إشتراكي من جهة أخرى ، مما أدى بالجزائر إلى تأميم المنشآت والمؤسسات المالية والمصرفية الضرورية لتمويل الإقتصاد من أجل ضمان الإستقلال المالي والنقدي، ومن أجل وقف النزيف المالي الذي أصاب البلد ، وكان هذا التأميم سنة 1966. حيث تم تأميم المصارف الأجنبية وظهور جهاز وطني مصرفي، إضافة إلى إقامة بنوك تجارية هي عبارة عن بنوك أولية (Banques primaires). كما أنه تم تعويض الصندوق الجزائري للتنمية بالبنك الجزائري للتنمية (BAD) . و كان الجهاز المصرفي في سنوات السبعينات يلعب دور صندوق (Tiroir- Caisse) ، تحول من خلاله الأموال الداخلية والخارجية لتمويل الإستثمارات الإنتاجية.

خلال المرحلة 1962–1970، صدر قانون المالية لسنة 1966 والذي ضم التدابير الآتية :

---

(1). الطاهر لطرش : "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية – الطبعة الثانية : 2003 ، ص : 179 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إلغاء الحد الأقصى لمساهمات المصرف المركزي ف
- إنتقال سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية
- تحديد ثلاثة أنماط لتمويل الإستثمارات ، من بينها إعادة الخصم الآلي للقروض المتوسطة الأجل لدى البنك المركزي.
- إقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسة العمومية الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية.
- إجبار المؤسسة العمومية على توظيف جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية الموجودة.
- تمويل إحتياجات رأسمال العامل للمؤسسة العمومية بالقروض بطريقة آلية ، مما أدى إلى إرتفاع مديونتها قصيرة الأجل إتجاه البنوك التجارية [1].

ثم بدأت مرحلة الإصلاحات ما بين 1971-1985. أولها كان سنة 1971 و كان هذا الإصلاح منعرجا حاسما، حيث أن السياسة النقدية كانت تلعب دورا هاما في تمويل الإقتصاد الوطني، لكن هذا لا يعني أن الجهاز المصرفي كان يقوم بكل صلاحياته في إدارة النقد، فتقييم مسار هذه الفترة يظهر لنا النقاط التالية:

- تمويل الإستثمارات عن طريق الخزينة العمومية.
- إعطاء الجهاز المصرفي دور التمويل .
- الإعتماد على الإصدار البلدي في تمويل الإستثمارات.
- ضعف عملية تعبئة الإدخار الوطني.
- الخزينة كمحور لعملية تمويل الإقتصاد الوطني و إقتصار الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية.

وفي هذه الفترة حددت السلطة النقدية ما يسمى بمجلس النقد والقرض ، تمثلت مهامه في:

- دراسة طبيعة حجم وكلفة القروض في إطار المخططات والبرامج التنموية .
- مراقبة تطور الكلفة النقدية من خلال مراقبة تطور القرض والجهاز المصرفي .

إن هذه الصلاحيات هي من مهام البنك المركزي ، وهو ماجعله ينحصر في أداء المهام الإدارية، ولم يعد يقوم إلا بإصدار ما طلب منه في الإقتصاد الوطني عن طريق الخزينة العمومية. إن البنك ونتيجة لما سبق إبتعد عن القيام، بأدواره الإقتصادية، وإكتفى فقط بالقيام بدور الوسيط للمبادلة من خلال التحديد الإداري للأسعار. مما نتج عنه الإكتناز، ونقص الإدخار و إنتشار عمليات المضاربة ، والسوق السوداء التي كانت تلعب دور الجهاز المصرفي في عمليات الصرف.

ثم تلت هذا الإصلاح إصلاحات أخرى ، متمثلة في أول قانون هو قانون 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض ، يليه قانون1988 المعدل والمتمم لقانون 1986 يتضمن إعطاء

---

(1). الطاهر لطرش : نفس المرجع ، ص : 179 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد. ثم تلا
عرفت إهتماما كبيرا و حقيقيا بمشاكل النظام المصرفي ذ

أولا: تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (FMI) لمساندة الإصلاحات المصرفية، عن طريق وضع برامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي.

ثانيا: إصدار قانون 1990 المتعلق بالنقد والقرض[1] ، من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم. بموجب هذا القانون أصبحت للبنوك العامة بالجزائر حرية تمويل القطاعات الإقتصادية، وتقديم الإئتمان لمختلف الآجال، كما فتحت السوق الجزائرية المصرفية بموجبه أمام القطاع الخاص والأجنبي، ونتيجة هذا الإنفتاح كان لابد على النظام المصرفي الجزائري مسايرة التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي أهمها مقررات لجنة بازل.

إلى جانب هذا، وخلال مرحلة التسعينات ، توسعت البنوك حيث تحول الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط عام 1997 حيث وصل عدد البنوك إلى 28 بنكا ومؤسسة مالية عام 2002 منها بنوك جزائرية ، وأخرى مختلطة وأخرى فروع لبنوك أجنبية، والتي أصبح عددها 34 عام 2009.

كان القطاع العمومي يسير وفق المناهج التقليدية . رغم الإصلاحات المتتالية فقد تبعته عدة إختلالات سواء في قواعد الحذر أوالتقليد في مجال الإقتراض بنسبة CooKe [*] المعتمدة في جويلية 1988، كما أن البنوك الخاصة مقيدة بالحد الأدنى المسموح به لتأسيس مؤسسة مصرفية المقدرب 500 مليون دينار جزائري ، لذلك فهي بنوك محدودة الحركة ، ولا تساهم في التنمية الإقتصادية، بل أصبحت عبئا على الدولة، حيث أن البنوك الخاصة كانت تساهم بنسبة 5 % من القروض ، بينما البنوك العامة فبنسبة 95%. كما أن هذه الأخيرة كانت تستفيد من تدابير خاصة كإعادة الرأسملة ، وتطهير محافظها حيث أنها إستفادت عام 2002 من عمليات هدفت إلى تأهيل البنوك العمومية للمساهمة في التنمية الإقتصادية.

إضافة إلى ذلك فقد شكلت الخليفة بنك أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، على الرغم من الأزمات التي تعرضت لها بنوك أخرى كيونين بنك UNION BANK والبنك الدولي الجزائري . نظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة، لجأت الدولة إلى القيام بإصلاحات في صيف 2003 ، نظرا للغموض الواقع بين الهيئات والقطاع المصرفي خاصة بين بنك الجزائر ولجنة النقد والقرض، حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في الرقابة ، وضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي.

---

(1). قانون النقد والقرض (90- 10) الصادر في 14 أفريل 1990: القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في توجهها نحو إقتصاد السوق.

(*). نسبة CooKe: نسبة الإئتمان المصرفي الذي أوصت به لجنة بازل في قراراتها الأولى، وسمي كذلك نسبة إلى CooKe خبير مصرفي إنجليزي، كان محافظا لبنك إنجلترا المركزي سابقا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والشكلين(6) و(7) يبينان بنية و هيكل النظام المصرف
التسعينات:

الشكل(6): بنية النظام المصرفي الجزائري ما بين 1990- 1999

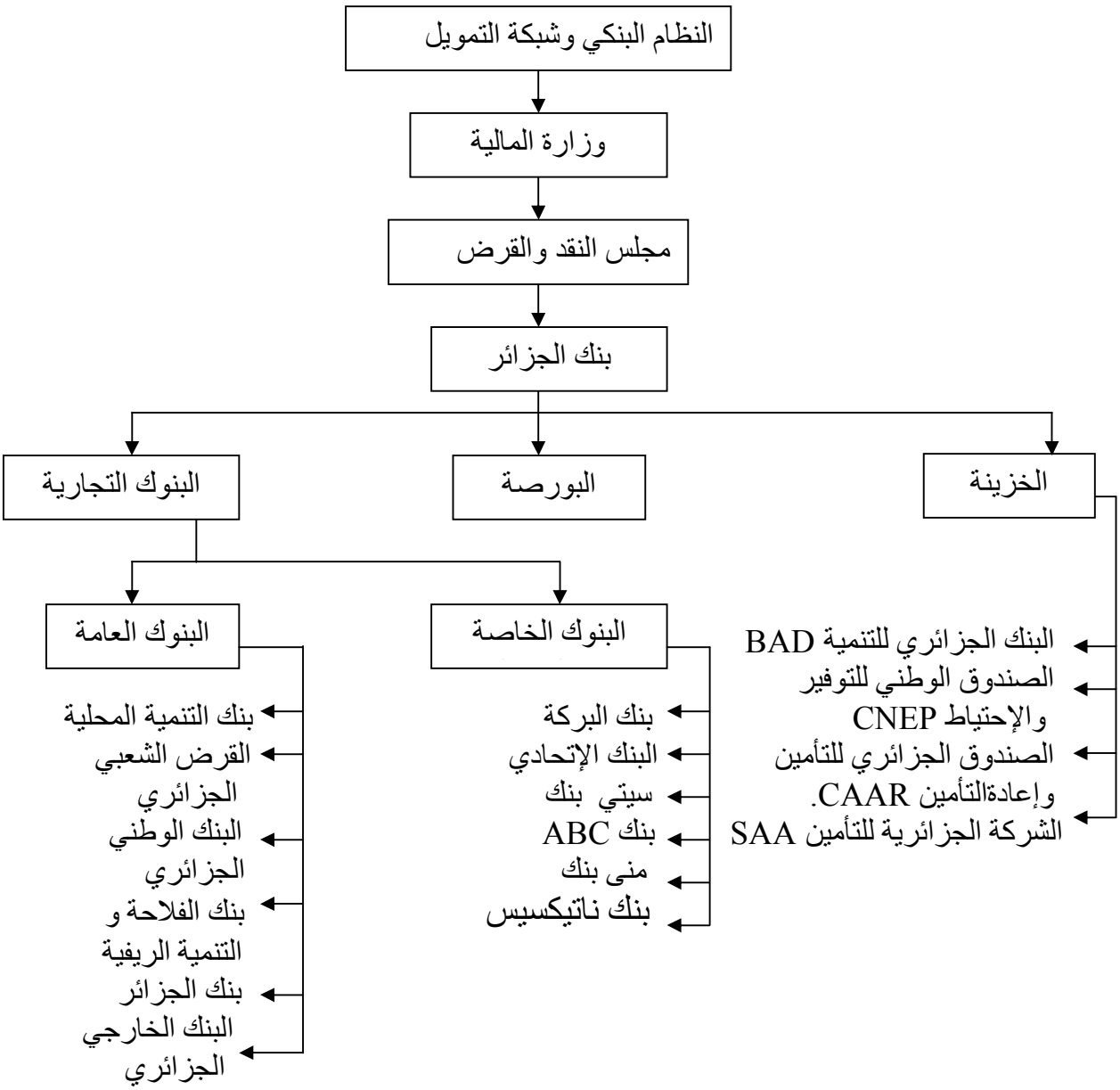

المصدر: د بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي- ديوان المطبوعات الجامعية- الطبعة الثانية- 2003: ص 53.

و في عام 1999 ، تم إعطاء الترخيص لبنوك أجنبية أخرى، فزاد عدد البنوك الخاصة وهذه البنوك مبينة في الشكل الموالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل(7): هيكل النظام المصرفي الجزائري

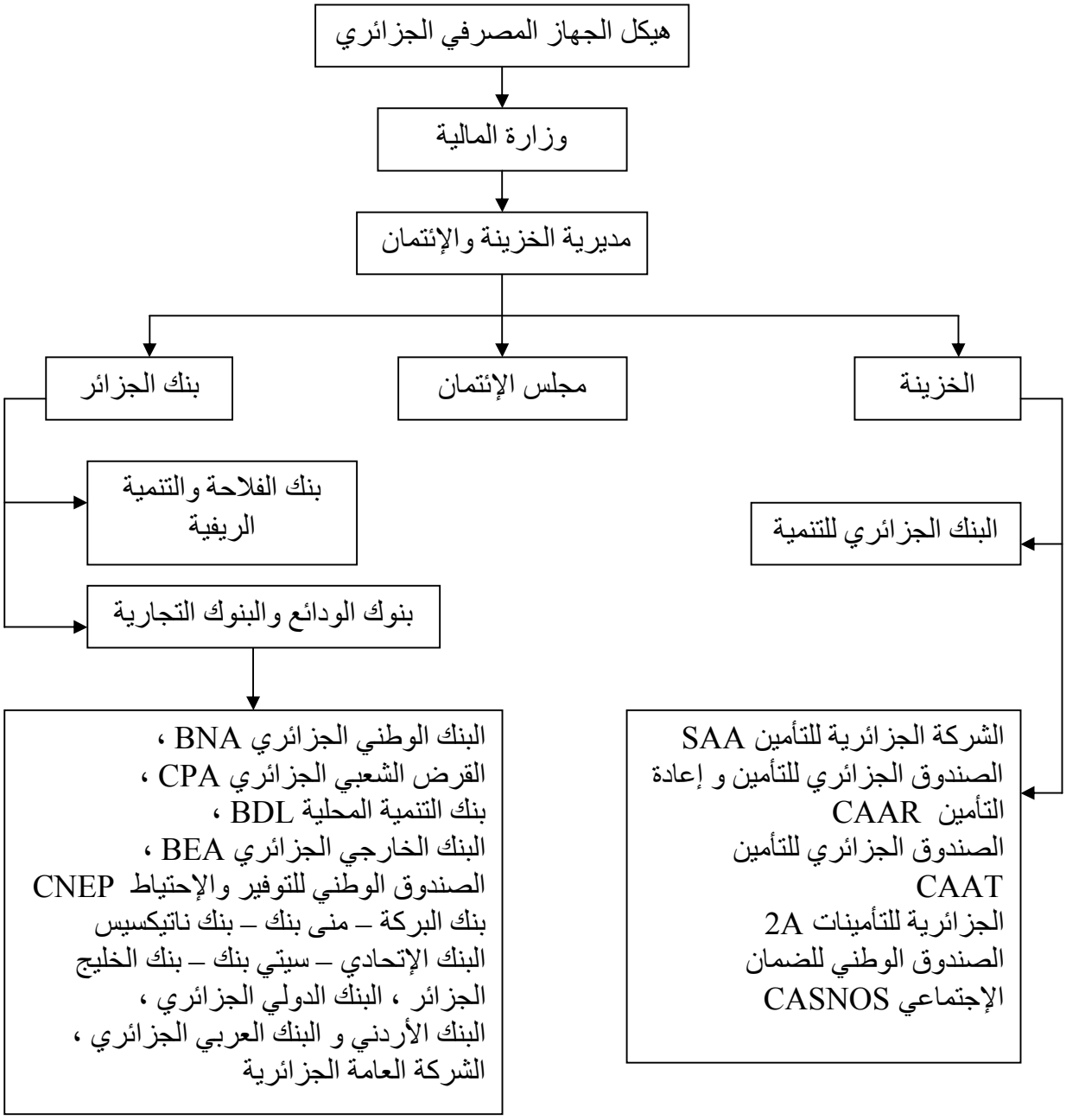

المصدر: معلومات بنكية تم الحصول عليها من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR تيارت، 2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما في سنوات الألفين ، فقد زاد أيضا عدد البنوك التمثيل و كذلك فروع لبنوك و مؤسسات أجنبية في ال المصرفي الجزائري من سنة 2000 – 2009.

الشكل(8): هيكل القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2000 – 2009

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل :**" الجهازالمصرفي الجزائري وتحديات العولمة"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مصدر سابق، ص:31 + معلومات من بنك الجزائر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. أهمية النظام المصرفي الجزائري

يحتل النظام المصرفي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية، ذلك بتسييره للبنوك وتنظيمه لها، كما يتماشى مع التقلبات الإقتصادية والإجتماعية. بفضل النظام المصرفي تحقق السياسة النقدية إنسجام مع السياسة المالية بوجه خاص، والسياسة الإقتصادية بوجه عام، ويمكنها من تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الإقتصادي ، ومن أهم أهداف النظام المصرفي:

أولا. المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية:

يساهم الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية ، بإعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط الهامة لرأس المال، والنقود وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة ، والفوائض المالية من المال الممنوح يساهم في المشاريع الإنمائية الإقتصادية، وكذا إدماج رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية الإقتصادية يجعل المشروع يجدد خبرته الفنية في أفضل المشاريع ، و أرشد الأساليب المستخدمة لضمان نجاح المشروع بحيث يمكن معه الإسترشاد بربحية التمويل المصرفي على نجاح وتحقيق التنمية الاقتصادية، بإعتبار الإرتباط الكبير الموجود بين قطاع التحويل وقطاع العمل[1].

من خلال هذا، تظهر لنا قدرة النظام المصرفي على تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال التدفقات النقدية للجهاز المصرفي (بلغت قيمة التدفقات النقدية للجهاز المصرفي أكثر من 14 مليار دولار في 2009) ، وهي ضرورية لتحسين و رفع كفاءة تخصيص الموارد. حيث يساهم ذلك في تأمين كفاءة إحتياجات الأفراد داخل الدولة، والحد من البطالة التي تعتبر أمرا ضروريا لتحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية متوازنة.

ثانيا. تحقيق العدالة الإقتصادية و الإجتماعية:

تحقيق العدالة من أهم أهداف النظام الإقتصادي. وهي من أبرز مميزات النظام المصرفي، لأن توزيع الدخل والثروة مرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات، والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية ، كثمنا لخدمات الإنتاج أوالمنتجات أو للثروة، وهنا تظهر أهمية النقود بإعتبارها واسطة للحصول على القيم لقدرتها التأثيرية على التوزيع الوظيفي أوالشخصي، كما يرتبط توزيع الدخل بفائدة رأس المال، إذ أن نظام الفائدة يؤدي إلى زيادة تدفق الودائع إلى البنوك وتداولها بربح مضمون.

ثالثا. إستقرار قيمة الوحدة النقدية:

إن النقود هي القياس الحقيقي للأشياء، لهذا لابد أن تحظى بإستقرار في قيمتها. وقيمة النقود

---

(1). إبراهيم بن صالح العمر: "النقود الإئتمانية دورها وآثارها في الإقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه غير مطبوعة في الإقتصاد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1992 ، ص : 5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تكمن فيما تستطيع أن نشتريه بها من سلع و خدمات، الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف الإقتصاد، وعدم إس القومي، فالتضخم يؤدي إلى فقدان النقود لقيمتها و وضيفتها كمخزن للقيمة، و أداة للإدخار، كما يؤدي ذلك أيضا إلى عجز جهاز التنمية على القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعا للطلب الواقعي. وعلى هذا فإن أهم هدف يجب تحقيقه من طرف الجهاز المصرفي هو إستقرار قيمة الوحدة النقدية لأنه بإستقرار هذه القيمة تتحقق التنمية الإقتصادية، وتتحقق العدالة الإجتماعية والإقتصادية.

المطلب الثاني: مميزات النظام المصرفي الجزائري و أسباب ضعفه

1. مميزات النظام المصرفي الجزائري:

لكل نظام مصرفي خصائص تميزه عن نظام آخر، و هذه الخصائص هي كالتالي [1]:

- تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها وآدائها، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضا يخضع للمذهب الإقتصادي.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فنجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، و البنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، وأن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من إختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل، وأدى إلى تراكم المشاكل والتناقضات.
- خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم وآليات الآداء المماثلة لنظام الإقتصاد الإشتراكي، وهذا ينعكس من جهة، على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية . و من جهة أخرى على الدور المتعاظم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام وتوجيهها بطريقة إدارية أيضا.
- تعاظم دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي: فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض (همش دور النظام البنكي)، وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الإدخار، أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود ومراقبة السياسات الإقراضية تتم دون إرادة حقيقية منه.

---

(1). أ. عبد الحليم فضيلي: " الإصلاح المالي والمصرفي : المسار والأولويات"، برنامج نت- منتدى المال و الأعمال- قسم البرامج المالية و الإدارية : 2008 ، ص: 2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- التركز البنكي: هي ظاهرة الأكثر إنتشارا في بصفة خاصة، و المقصود بها هو سيطرة المصرفية، و هذا ما ينتج عنه إنخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري و إقتحامه، و رغم أن عملية خوصصة البنوك مطروحة الآن بحدة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس إحتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية [1].
- توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، هذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومتابعة ومراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك والمؤسسات، وحتى التوازن المالي الداخلي للبلاد. [2]
- خضوع الإستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد: فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك ، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية، كما أن البنوك والمؤسسات ليست المخيرة بعملية التوظيف ، ذلك لأن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.
- النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص: أي أن كل بنك يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الإقتصاد الوطني، وليس له الحق في تمويل فروع من إختصاص بنوك أخرى.
- النظام البنكي هونظام ذو مستوى واحد: بمعنى أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد، ولا يملك البنك المركزي عمليا سلطة على سلوك هذه البنوك.
- عدم الفعالية المالية: وتقاس هذه الفعالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، إضافة إلى ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- **فقدان الإحترافية:** حيث أن البنوك الجزائرية تفتقد إلى الإحترافية اللازمة كونها تخضع في قراراتها إلى السلطات العمومية [3]
- قلة إستعمال أجهزة الإعلام الآلي وإستخدام الموارد البشرية بكثرة.
- عجز التأطير المؤسساتي والبشري بالإضافة إلى ضعف الرقابة والهياكل والوكالات.

2. أسباب ضعف النظام المصرفي الجزائري:

تتمثل هذه الأسباب في النقاط التالية:

- عجز التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحول..): نظرا لغياب الإطارات الكفأة.

---

(1). أ.د. زايري بلقاسم:"أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 – 25 أفريل 2006، ص:9.
(2). الطاهر لطرش : "تقنيات البنوك"، مرجع سابق ، ص : 183.
(3). د.كمال رزيق- أ. عبد الحليم فضيلي: " تحديث النظام المصرفي الجزائري" ، مصدر سابق ، ص : 373- 374.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكف
لعدم وجود التكوين الكفؤ،عدم إتخاذ إجراءات
- عجز أنظمة الإعلام، التسويق والإتصال: لعدم مواكبة التطور التكنولوجي والتقني.
- غياب المنافسة وتأخر التحديث خاصة التكنولوجي: صغر حجم البنوك وعدم تطبيقها للتكنولوجيا يجعلها غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية.
- ضعف دوره كوسيط مالي [1]: فالبنوك حاليا تكتفي بقبول الودائع و تقديم القروض.

المطلب الثالث: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري

يتطلب تسيير البنك في إيطار إقتصاد السوق التنويع في النشاطات وتبني أسلوب لا مركزي في التشغيل وإتخاذ القرار[2]، يجب عليه المساهمة أو العمل على إنشاء مؤسسات أو فروع متخصصة في ميدان الإستثمار، التي تساهم في تمويل تأسيس الشركات الإنتاجية، ويجب أن لا يقتصر الأمر في تقييم الدراسات التقنية والإقتصادية المقدمة من طرف طالبي القروض الإستثمارية، نفس الشيء يقال على السوق المالي، من واجب البنوك أن تكون لديها هياكل متخصصة في الوساطة المالية المباشرة لتدعيم مساهمتها في عمليات الإصدار،المضاربة، التنازل عن الأوراق المالية. و يعتبر تطوير وإصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة ومتعددة الأوجه فيجب أن يشمل التغيير، وبصفة متوازنة ، العناصر الثلاثة التالية: مؤسسات، أدوات، أسواق. لذلك من أجل نجاح أي نظام مصرفي ، لابد من :

1. إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية والأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية
2. صلاح وتسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر الآتية:
مخاطرة السيولة- مخاطرة الإئتمان- مخاطرة النظم. وللتقليل من المخاطر التي يواجهها نظام المدفوعات وحماية الجهاز المصرفي ، يمكن إتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، الضمانات الجماعية، ترتيبات المشاركة في الخسائر، والتقصير من الفترات الزمنية للتسويات.
3. إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين آداء الجهاز المصرفي.
4. تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية: وللتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان هما:
التقنية الخاصة بوسائل الإتصال ، و التقنية الخاصة بأداء الخدمة.
5. ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية ، مما يؤدي إلى تطويرالأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.
6. ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية لتتماشى مع المعايير الدولية:
- متطلبات الرقابة الداخلية و الإفصاح المحاسبي للمصارف.

---

(1). د.بلمقدم مصطفى- أ.بوشعور راضية:" تقييم آداء المنظومة المصرفية الجزائرية"، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2005 ، ص: 86.

(2). باشوندة رفيق- سليمان زناقي:"عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري"، ملتقى الشلف حول المنظومة المصرفية الجزائرية ، 2004 ، ص: 69.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- سياسة تصنيف التسهيلات الإئتمانية و كيفية
- السيولة المصرفية.
- تعيين المدققين الخارجيين والقائمين على تسيير البنوك
- نظام ضمان الودائع والربحية.

7. تفعيل أسواق الأوراق المالية و الإسراع في خوصصة المؤسسات العمومية.
8. الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية الذي لايتم إلا بعد تأهيل البنوك ماديا وبشريا وكذا ربط البنوك ببعضها البعض، عن طريق شبكة الإتصالات أي تعاون بين البنك المركزي و البريد و المواصلات.
9. تعديل و تطوير التشريعات القانونية القائمة لتتماشى مع وسائل الدفع الإلكتروني.
10. إنشاء شركات مخصصة في المقاصة الإلكترونية، بطاقات الدفع الفوري،...
11. إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع الذي يحقق الإستقرار المالي للجهاز المصرفي
12. وضع نظام مراقبة داخلي فعال على مستوى البنك: ويكون ذلك من خلال [1]:

أ. **المراقبة الداخلية (le Control interne)**: هي عبارة عن رقابة دورية لمتابعة كل النقائص و مراقبة وظيفة متسلسلة وتنظيمات متعامل بها في قانون 90/10 من النقد والقرض. فقياس مدى قانونية العمل يظهر من خلال توجيه العمل داخل المؤسسة المالية المصرفية في إطاره الإختصاص الوظيفي لكل مصلحة أو فرع داخل البنك، رقابة كفاءة الموظفين وحل مشاكلهم لإعطاء مردودية و نوعية أفضل في العمل المصرفي، مع تنويع المسؤولية في العمل بين الموظفين مثل: مسؤول عن القروض، مسؤول عن المحفظة للأوراق المالية...إضافة إلى إحترام المبادئ الأساسية لتحسين سير نظام الرقابة الداخلية منها: إحترام تشريع العمل والإتفاقيات الداخلية للعمل، والتنظيمات المتعامل بها في البنوك. بالإضافة إلى وجود مراقبة خارجية لعمل البنوك من طرف المصالح الخارجية كالمفتشية العامة للمالية، قضاة مجلس المحاسبة وهي مراقبة ثابتة حسب برنامج سنوي مسطر من طرف الحكومة.

ب. **التدقيق المالي (Audit Financier)**: هو مجموعة من النظريات والمبادئ و الإجراءات التي تعتني بفحص و إختبار البيانات المحاسبية للتأكد من صحتها و درجة الإعتماد عليها مع إعطاء الحلول لها. و هناك نوعين من التدقيق : **تدقيق داخلي** يتم من طرف المصالح الداخلية و **تدقيق خارجي** يتم من طرف المصالح الخارجية . فالتدقيق يسمح بتشخيص النقائص والسلبيات التي تواجه عمل البنك والحلول المقترحة حسب الأهداف المسطرة و عليه يتم إعداد إستراتجية مصرفية وهو يسمح بـــ :

---

(1). باشوندة رفيق- سليمان زناقي:"عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري"، نفس المرجع ، ص: 72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* تطبيق الإرشادات و النصائح و السياسات الموض
* إحترام سير الهياكل و التنظيمات بكل فعالية.
* حماية أصول البنك.
* تقوية نظام المراقبة الداخلية للبنك.
* تقوية فعالية عمل البنك حسب وظيفة منح القروض، جلب الودائع....
* تطبيق كل القوانين و التنظيمات المتعامل بها في العمل البنكي.
* تعزيز عمل الرقابة على أصول البنك.
* جمع و تحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة للبنك.

المبحث الثاني: خصائص و محددات إصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر

المطلب الأول: الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري و فرضيات إصلاحه

1. الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري:

إن المهام الجديدة لقانون النقد و القرض تتمثل في تجديد منهاج التنظيم و التشغيل (إصلاح البنية التحتية لتكون قادرة على مواكبة التغيرات العالمية)، لأن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة. و تشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية . ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعاييرالمصرفية العصرية ، و ذلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة و فعالة عن طريق :

- **خلق المنافسة بين البنوك :**

إحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية ، و تزداد أهميته مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية ، و التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي ، لذا يجب على البنوك أن تكون قادرة على التحكم في الأخطار التي ينطوي عليها نشاطها، وعليها توضيح عناصر مناسبة حقيقية إنطلاقا من :

- دراسة الموارد و الوسائل و المحيط العام.
- تحديد الكفاءات و الموارد الكفيلة لضمان النجاح .
- إعداد الإستراتجيات الممكن إعتمادها و إختيار إحداها .

- **فتح المجال أمام المبادرة الخاصة و الأجنبية:**

منذ صدور قانون النقد و القرض أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري . وكأي مؤسسة مالية أو بنك، يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض وهو قرار صادر من محافظ بنك الجزائر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي
مالية ، و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أ
- تحديد برنامج النشاط .
- الوسائل المالية و التقنيات المتطورة .
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية .

ضرورة توفير الإستراتجية الفعالة لأداء البنوك :

من أجل التكيف مع النظام الإقتصادي الجديد، على البنوك إتباع إستراتجية فعالة و سياسة بنكية ناجحة حتى تتجاوز العقبات و العراقيل التي تشهدها ، وتتطلب هذه الأخيرة :

- إتباع سياسة إقراض فعالة .
- سياسة فعالة في تجميع و تعبئة الإدخار .
- تحسين نوعية الخدمات المصرفية .
- تحسين وسائل الإعلام و التنظيم .

إصلاح النظام المحاسبي في البنوك التجارية ليتلائم وإحتياجات السوق:

إن التحول إلى إقتصاد السوق يفرض مجموعة من التغيرات في المحيط الإقتصادي لقطاع البنوك، الذي يشهد في هيكله وأنظمته خاصة النظام المحاسبي تغيرات ، لذلك تقترح مجموعة من التوصيات لتعديل و إصلاح النظام المحاسبي، و تكييفه مع التغيرات الحالية:

* ملائمة النظام لطبيعية نشاط المصرف.
* ملائمة النظام للهيكل الإداري للمصرف.
* حياد النظام المحاسبي كي لايكون متحيزا إلى فئة معينة.
* توفير نظام دقيق لتسجيل عملية المصرف ، لإستخراج المعلومات بسهولة ، بسرعة ، وبأقل تكلفة ممكنة.
* توفيرنظام المراجعة و المراقبة الداخلية و الخارجية لتفادي الأخطاء ، إكتشافها و تصحيحها.
* توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئات المستخدمين.

الإعتماد على الأسس الرئيسية لدليل الحسابات الواجب أن يلتزم بها البنك: و هي:

* الشمولية.
* التفصيل المناسب .
* المرونة .

---

(1). د.طارق عبد العال: " إندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية- الإسكندرية : 1999 ، ص: 65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* الدقة في إختيار أسماء الحسابات .
* إختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحدي

تطوير التكنولوجيا:

وذلك من خلال الإنفتاح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية و التسييرية، العمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، و إستعمال نظام للمعلوماتية لتعجيل أداء العمليات المصرفية. وأفضل مثال هو **نظام دالتا** الذي إعتمدته البنوك الجزائرية وساعد على تجميع، نقل، تخزين و إسترجاع كمية ضخمة من البيانات و معالجتها بكفاءة كبيرة ، إضافة إلى **نظام المقاصة** (Systeme de tele-compensation) للشيكات، التحويلات...، والذي يعمل كبرنامج مكمل لنظام المدفوعات، و نظام **V8** الذي يسير العمليات المصرفية.

ضرورة تكوين الإطارات الكفأة:

من نتائج النقائص التي عرفتها البنوك هي توضيف عدد هائل من الأعوان غير المتخصصين في مجال البنوك ، ونظرا للتعقد المتزايد في مهنة المصارف الناتجة عن إنشاء منتوجات جديدة ، و إرتفاع المستوى العام للمصارف الإقتصادية و المالية لدى الزبائن،على البنوك بذل مجهودات كبيرة في مجال التكوين لمسايرة العصر و متطلبات إقتصاد السوق[1]

ضرورة توسيع النشاط النقدي والمالي:

في سنوات التسعينات، كانت البلاد تفتقر إلى النقد والسوق المالي، ونظام مصرفي منتظم، كونها كانت مثقلة بالديون (حوالي9 ملايير دولار عام 1993)، إضافة إلى تدهور إقتصادها و إختلال بنية مؤسساتها المالية . و بعد التخلص من ديونها (1.4 مليار دولار في 2007) [2] و التحول إلى إقتصاد السوق ، تطرح مسألة إنتشار البنوك و نظام الوساطة، وتغيير النظام النقدي والمالي يهدف إلى تسهيل إعادة الإنتشار. إن فتح القطاع البنكي لمنافسة البنوك الخاصة و منافسة رؤوس الأموال تشكل فرصة للبنوك للقيام بدورها الحقيقي (الوساطة).

إعطاء البنك الإستقلالية في التمويل و الإقراض:

القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 جاء ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات المالية.

---

(1). Hocine Benissad : « La réforme économique en Algérie », 2 eme édition : Office des publications universitaires : 1991, p : 128- 129.
(2). Données de la Banque Mondiale sur l'état de la dette en Algerie, statistiques de 2007.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. فرضيات الإصلاح المالي والمصرفي:

تبعا لمدرسة التحرير المالي ، فإن القيود التي واجهت القطاع المالي في الدول النامية كانت من بين العقبات التي عانت منها التنمية الإقتصادية. إن مظاهر هذه القيود تجلت في [1]:

- سقف معدلات الفائدة.
- التدخل المفرط للدولة في البنك المركزي و المؤسسات المالية الأخرى.
- نسب الإحتياطي الإجباري العالية.
- سياسات توجيه القروض.
- معدلات منخفضة للإدخار.
- معدلات منخفضة للنمو و الإستثمار.

المطلب الثاني: آفاق، أسباب (دوافع) الإصلاح المصرفي في الجزائر

1. آفاق الإصلاح المصرفي في الجزائر:

لا يظهر أن نوعية محافظ قروض البنوك ستتغير إلا إذا تغيرت الوضعية المالية للمؤسسات المالية (حيث تشير إحصائيات البنك العالمي أن المديونية الحالية للمؤسسات العمومية في 2007 هي حوالي 790 مليون دولار). لذلك فإن إصلاح المنظومة المصرفية يجب أن يصاحب بمجهود لإعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية لإعادة تخصيص الموارد لصالح الإستثمارات الإنتاجية ، والسماح بظهور مؤسسات خاصة ديناميكية . بالموازاة مع إصلاح المؤسسات العمومية ، على النظام المصرفي الجزائري أن يشهد هيكلة عملية جذرية من أجل إستعادة الملاءة على أساس قاعدة دائمة ، ويساهم في تعزيز الحكومة داخل المؤسسات المالية و البنوك العمومية الجزائرية . إضافة إلى تطوير المعلومات حول النجاعة المالية بالتطابق مع معايير المعلومات المتعلقة بالبورصة في التقليل من مخاطر القروض المتعثرة [2].

ويجب على المؤسسات المالية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة فيما يخص قرارات الإقراض و الإستثمار . ويتطلب هذا تدعيم دور سلطة المراقبة من أجل حماية ملاءة للنظام المصرفي، خاصة في ظل الوجود المتزايد للبنوك الخاصة. غير أن قدرة النظام المصرفي الحالي ، الذي تهيمن عليه البنوك العمومية على تلبية إحتياجات التمويل للإقتصاد ، و الذي بدأ بالإنفتاح شيئا فشيئا على القطاع الخاص ، يجب أن تعزز خاصة بتحسين قدرات البنوك على تقويم

---

(1). د. محمد بوزيان- فتحي بلدغم: " التحرير المالي والبنكي والتنمية الإقتصادية"، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر- الواقع والآفاق: 29- 30 ديسمبر 2004، جامعة تلمسان ، ص: 3.
(2). خالد منة: " العلاقة بين المؤسسة والبنك "، مصدر سابق، ص: 215- 216.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مخاطر القروض . ويظهر جليا ضرورة مراجعة دور
ومن غير المؤكد أن تشهد نجاعة القطاع المصرفي بعد
بنك أو عدة بنوك عمومية لمجموعة خواص أو مستثمرين إستراتيجيين أجانب. يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة البنوك العمومية إلى غلقها أو خوصصتها بشكل كلي أوجزئي . ويمكن أن تتضمن الخوصصة إتجاهين إثنين:

الأول: الإنفتاح على السوق . يسمح هذا الإتجاه لصغار المستثمرين بالمشاركة. وتطرح هذه العملية عدة تساؤلات فيما يخص ضعف الهياكل المكلفة بالإشراف على عملية الحوكمة، هذا ماجعل مدراء (المسؤولين) البنوك المعنية إتخاذ مخاطر فيها و التحكم بسياسة القروض، وعادة ماكانوا يستعملون مصادر البنوك من أجل التدخل في الحياة السياسية ، و إنهيار البنك الوطني للإدخار في المجر (Hongrie) خير دليل على ذلك.

الثاني: البيع إلى مستثمر إستراتيجي مع الإحتفاظ بالمراقبة على التسيير. يمكن لهذا الإتجاه أن يؤدي إلى عملية ذات دلالة . و ينصح بها لبعض البنوك العمومية ، ولا يمكن لعملية الخوصصة أن تنجح إلا إذا تم اللجوء إلى طرق شفافة بالتعاون مع خبراء دوليين، والمناقصات الدولية.

2. أسباب (دوافع) الإصلاح المصرفي في الجزائر:

إن نموذج التسيير الإشتراكي للإقتصاد و الذي تركز على التخطيط المركزي ، أظهر عيوبه وعدم فعاليته . فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات إقتصادية ، و يمكن إرجاع هذا الإختلال إلى مجموعة من الأسباب أهمها [1]:

1.2. الأسباب الداخلية:

- الإعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي، فتم إختيار سياسة تركز على الصناعة وتهمل الفلاحة ، مما أدى إلى تطور مختل في الإقتصاد ، فتراجع قطاع الفلاحة أمام تزايد النمو المتزايد للسكان.
- إنتهاج سياسة التخطيط و إهمال قواعد التسيير الإقتصادي ، والفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص ، إذ تم تفضيل القطاع العام و إهمال القطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات ، وذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه ، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة ، والتي كانت تعتمد بشكل كبير على المحروقات ، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية.

---

(1). بلعزوز بن علي: " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية: الطبعة الثانية – الجزائر: 2006، ص: 179.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرور
كإستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إ
أدى هذا إلى إنخفاض أسعار المحروقات . و عليه عجز ميزان المدفوعات ، و إرتفاع حجم المديونية الخارجية ، و نسبة خدمة الدين الخارجي.
– سياسة التمويل التي إعتمدتها الجزائر في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي ، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة . و كانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و إعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط ، وذلك لمعالجة العجز المستمر في الخزينة العمومية. فأدى ذلك إلى الخلل بين الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي.

2.2. الأسباب الخارجية:

– **أزمة البترول:** إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95%، أدى إلى إنهيار مداخيل الصادرات سنة 1986 بسبب أزمة البترول . حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985 ، إنخفض إلى أقل من 14 دولار في 1986، ونتيجة لذلك إنخفضت الصادرات ، هذا ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات . كما أن إنخفاض أسعار البترول أدى إلى إنخفاض 50% من إيرادات الميزانية ، وعجز الميزانية ب13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي .
– **المديونية الخارجية:** لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية والتي أقرضت إلى السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70–73) والمخطط الرباعي الثاني (74–77) ، وذلك أمام نقص الموارد الداخلية ، و نموذج التنمية المتبع والذي كان يقوم على الصناعات المصنعة ، فتطلب ذلك إستعمال أموال ضخمة كان مصدرها الإستدانة الخارجية . فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة والتي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت . وبهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية.

المطلب الثالث: تطور المنظومة المصرفية في الجزائر جراء الإصلاحات

1. تطور المنظومة المصرفية قبل إصلاحات 1990:

إن الإصلاح المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين، العنصر الأول هو البنوك المركزية ، والعنصر الثاني هو إصلاح البنوك التجارية أو بمعنى آخر مؤسسات الوساطة التي تقبل الودائع.
إصلاح البنوك المركزية يتمثل في منحها حرية أكبر في إقرار الإصلاح و إدارة السياسة النقدية و الإئتمانية ، و تعديل التشريعات بإعتبارها سياسة هامة.
أما بالنسبة لإصلاح البنوك التجارية ، فإنه يلاحظ أن الكثير من هذه البنوك ، في بعض الدول النامية ، قد أصابها الضعف بسبب السياسات النقدية و الإئتمانية. فمحور إصلاح البنوك التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي، خلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات للعملاء ، و المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا الإطار، قد مس الجهاز المصرفي عدة إ
الإصلاحات في:

1.1. الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1970:

عرفت هذه المرحلة إبتداءا من سنة 1971، إدخال بعض التعديلات و الإصلاحات على السياسة النقدية و المصرفية [1]، تماشيا و السياسة العامة للدولة ، و الظّروف التي إقتضتها مصلحة الإقتصاد الوطني ، خاصّة المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الإستثمارات العمومية المخططة ، إضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية ، الهيئة العامة للنقد و القرض، و إعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية . هذه الإصلاحات جاءت في إطار المخطط الرباعي الأول "1970-1973" بهدف إزالة الإختلال و تخفيف الضّغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات. وقد تميز إصلاح 1971 بمايلي:

- إلغاء تخصص البنوك.
- ظهور البنوك المركزية.
- تفوق الخزينة العمومية.

وعليه فإن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الإستثمارات المخطّطة ، أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات و الهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية (BAD). كلها إجراءات هدفت إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ، أو المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 .

2.1. الإصلاح المالي والمصرفي للفترة ما بين 1980-1990:

أولا. إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية في سنة 1980:

إنطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي مع بداية الثمانينات ، و تزامنت مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة.

---

(1). عياش قويدر: " إصلاح السياسة النقدية"، رسالة لنيل الماجيستير في العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر العاصمة: 1999 ، ص: 65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقدعرفت هذه المرحلة أيضا إعادة هيكلة كل
والقرض الشعبي الجزائري CPA ، حيث إنبثق منهما
الريفية BADR ، وبنك التنمية المحلية BDL ، فأصبح النظام يضم خمسة بنوك تجارية.
كما عرف الإقتصاد الوطني في نهاية سنة 1985 صعوبات مالية نتيجة إنخفاض إيـرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات ، وإنخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية .

ثانيا. <u>الإصلاح النقدي لعام 1986" قانون البنك والقرض"</u>:

في 19 أوت 1986 صدر قانون مصرفي جديد شمل إصلاح الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنوك ، وذلك بسبب الأزمة الخانقة التي حلت بالدولة الجزائريـة فـي سـنة 1986 "أزمـة البترول". كان أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ، ضمن سلسلة من الإجراءات الهادفـة إلى تحويل النظام الإقتصادي ، مبادئه ومؤسساته ، نحو إقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومـة المصـرفية. وأهـم المبادىء و القواعد الأساسية التي تضمنها هذا القانون تتمثل في :

- تقليص دورالخزينة في تمويل الإستثمارات و إشتراك الجهاز المصرفي في توفيرالموارد المالية الضرورية للتنمية الإقتصادية.
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك .
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية.
- أعاد القانون للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الإدخار، وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابية و هيئات إستشارية على النظام المصرفي .

ثالثا. <u>قانون استقلالية البنوك لسنة1988:</u>

جاء القانون88-06 الصادر في 12جانفي 1988، المعدل والمنضم لقانون86-12 لتكييف القانون النقدي مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988. وعليه يمكن تحديد المبادىء والقواعد التي قام عليها هذا القانون فيما يلي:

- إعطاء إستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات .
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لتوازن الإقتصاد الكلي .
- بإعتبار البنك شخصية معنوية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي فإنه يخضع إبتداءا من هذا التاريخ لقواعد التجارة ، كما عليه الأخذ بمبدأ الربحية و المردودية أثناء قيامه بنشاطه ، ولتحقيق ذلك عليه تكييف نشاطه في هذا الإتجاه .
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية القيام بتوظيف نسبة من أصولها المالية لإقتناء أسهم أو سندات صادرة من مؤسسات محلية أو خارجية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. تطور المنظومة المصرفية بعد إصلاحات 1990:

1.2. الإصلاحات الأساسية لعام 1990:

في سنوات التسعينيات تم تناول المشاكل المتعلقة بالنظام المصرفي بشكل جذري و عرفت هذه المرحلة حدثين هما:

الأول: تدخل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لمساندة الإصلاحات المصرفية بوضع برنامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي (إبرام عقد التثبيت في 31-05-1989، الذي كان يطالب بإعادة النظرفي القطاع المالي ، و بالتالي إختفاء النظام البنكي السائد) .
الثاني : إصدار قانون رقم 90-10 (*) والمتعلق بالنقد والقرض بتارخ 14 أفريل 1990 ، للقضاء على الإقتصاد القائم على التضخم و المديونية .

و قد وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطورجديد ، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية [1]، نتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين ، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل إستقلالية واسعة ، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية كونها أعوان إقتصادية مستقلة . وأهم المبادىء التي جاء بها هذا القانون هي :

منح البنك المركزي الإستقلالية التامة [2].
- إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.
- تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
- محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد .
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى" مجلس النقد والقرض"
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية .

أما أهداف هذا القانون، فتتمثل في:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- رد الإعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد و القرض .

(*). المادة 11 من قانون النقد والقرض 90/10، الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة عام 1990.
(1). أ. أحمد هني: " إقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر: 1991 ، ص: 68.
(2). منشورات المجلس الوطني و الإجتماعي ، مصدر سابق ، ص: 23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إسترجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف ا
  دوائر الصفقات .
- إدراج الإقتصاد في النظام المصرفي .
- تشجيع و جذب الإستثمارات الخارجية .
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي و محاربة التضخم [1].
- توضيح المهام المناطة للبنوك و المؤسسات المالية .

2.2. الإصلاحات الأساسية مابعد 1990 إلى المرحلة الراهنة:

أولا. برنامج التعديل الهيكلي: 1994 - 1995 / 1995-1998:

تميزت وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بالإنهيار التام للتوازنات الإقتصادية والنقدية و المالية ، نتيجة لتدهور أسعارالمحروقات ، إرتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين، إلى جانب الإنسداد التام للأسواق المالية و النقدية الدولية، وتدهورخطيرفي الوضعية الأمنية . مما أدى إلى إنخفاض مستوى الإستثمار و الحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية.

قامت السلطات الجزائرية بإبرام برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل مع المؤسسات الدولية، و إمتد هذا البرنامج إلى مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995 .
- مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد إلى ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج في:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة للإدخار.
- توفير الشروط اللازمة لتحريرالتجارة الخارجية لتمهيد الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، وعليه الإندماج في العولمة الإقتصادية.
- رفع إحتياجات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.
- التحضيرلإنشاء سوق للأوراق المالية ، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، وشركة تسيير سوق القيم .
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال فترة 1994- 1996، والسماح للمشاركة الأجنبية الإستثمارية في البنوك الجزائرية.

---

(1). Hocine Bennisad ; idem, p : 130- 132.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأهم المؤسسات البنكية التي تأسست بعد إصلاح الذي تأسس عام 1990، البنك الإتحادي الذي تأسس عام 1995 و غيرها .

ثانيا. قانون النقد والقرض لسنة 2003:

شكلت فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA ، أهم و أكبر الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر. نظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة ، لجأت الدولة إلى القيام بإصلاحات في صيف 2003 ، ذلك بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون[1] .

جاءت الإصلاحات الصادرة في قانون 03-11 نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات والقطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر و لجنة النقد والقرض . حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة و ضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي . و وفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد والقرض نزع الإعتماد من البنوك الخاصة.

وتفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع ، إرتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصـــرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 وسنة 2004 ، والتي لا تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف ، والعمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر ، وتتمثل هذه القوانين في:

- **الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003:** والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية ، وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.
- **التنظيم رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004:** الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.
- **التنظيم رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004:** يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، و يتراوح هذا الإحتياطي بين 0 % و15 % كحد أقصى.
- **القانون رقم 03- 04 الصادر في 4 مارس 2004:** يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، يهدف النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر،حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة هي" شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية ، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، بمعدل (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية .

---

(1). أ. بن طلحة صليحة- أ.معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص: 486- 487.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويتضمن قانون النقد والقرض لسنة 2003 أيضا [1]:

- توضيح العلاقة بين البنك المركزي و الحكومة الجزائرية في تطبيق السياسة الإقتصادية، المالية و النقدية للدولة.
- إيقاف سياسة تسيير الديون الخارجية تماشيا مع السياسة الخارجية للدولة في الإطار المالي
- توضيح العلاقة ما بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

المطلب الرابع: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر

الهدف الأساسي لسياسة الإصلاح المصرفي في الجزائر هو جمع كل الشروط الملائمة من أجل النهوض بالإقتصاد وخاصة تحقيق "**التنمية المستدامة**"، نظرا لما يمثله الجهاز المصرفي خاصة البنوك في هذا الإطار ، سواء من ناحية الإدخار الفردي و المؤسسات ، أو من ناحية الإستثمار العام والخاص ، فمن هذا المنطلق يمكن ملاحظة النقاط التالية [2]:

1. تطبيق سياسة الإصلاح المصرفي لم تبلغ نهايتها خاصة و أن القطاع المصرفي العام الذي يضم 6 بنوك عامة يملك 95% من الموارد المالية ، أما القطاع الخاص فيملك 5% منها.
2. نسبة 62% من الموارد المالية التي تملكها الدولة لا تدخل ضمن سيرورة القطاع البنكي.
3. نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في القطاع البنكي في الجزائر ضعيفة جدا.
4. نسبة تمويل المؤسسات من طرف القطاع البنكي الجزائري تمثل 9% ، أما نسبة القطاع الخاص فهي 10% فقط.
5. غياب المنافسة بين البنوك العامة و البنوك الخاصة في تمويل التنمية.

المبحث الثالث: الواقع و التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في الجزائر

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في المنظومة المصرفية في الجزائر

1. العوامل الخارجية:

1.1. تأثير إتفاقيات بازل على المنظومة المصرفية في الجزائر:

أ. لجنة بازل و إتفاقياتها:

---

(1). Mahfoud Laacheb : « Organisation mondiale du commerce (OMC) », Office des publications universitaires ; collection droit économique : 1 ère édition : 2006, p : 99.
(2). CNES, problématique de la réforme du système bancaire, 16 eme session pléniére, Novembre 2000, p : 75.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولى الخبراء في مجال البنوك إهتماما كبيرا ب
الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف
وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، و أولى هذه المعايير المستخدمة كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع، منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة ب 10% عالميا، التي سادت إلى غاية 1942، ثم تخلت عنها المصارف الأمريكية خاصة [1]. وبعد الحرب العالمية الثانية ، إستخدمت السلطات النقدية و المصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ، بإعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية إستخدام الأموال في التوظيفات المختلفة ، بعدها تطور الأمر إلى إستخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والإستثمارات ، بإستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية، القروض المضمونة من الحكومة ، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948. بعد تفاقم الديون الخارجية للدول النامية ، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية، إلى جانب المنافسة القوية بين البنوك اليابانية و الأمريكية و الأوروبية ، قامت السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى Group of ten وهي: (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا، هولندا، السويد) ، و سويسرا (كبلد محايد)، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية ، والبنوك المركزية في هذه الدول تتجمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية bank of international settlements (BIS) بمدينة بال (بازل) السويسرية لذلك سميت هذه اللجنة " بلجنة بازل للإشراف المصرفي " Basel Committee on banking supervision عرفت توصياتها بمقرات لجنة بازل ، وكان ذلك سنة 1975.

* **إتفاقيات بازل1:(نسبة Cook)**

بعد عدة جهود وإجتماعات ، قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف بإتفاقية "بازل 1" في يونيو 1988، ليصبح إتفاقا عالميا. وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة ب 8% ، والتي طبقت إبتداء من نهاية عام 1992 لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدرجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990، وهذه التوصيات مبنية على إقتراحات كوك (COOK) الذي أصبح رئيسا للجنة وسميت النسبة السابقة بنسبة بال أو نسبة كوك. قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، تضم دول منظمة التعاون و التنمية OCDE إضافة إلى دولتان: سويسرا والمملكة العربية السعودية . أما الثانية فهي عالية المخاطر وتضم بقية الدول.

* **إتفاقية بازل 2 : (نسبة Mc Donough)**

بعد وضع هذه النسبة، رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في إحتساب كفاية رأس

---

(1). عبد الغفار حنفي:" الأسواق والمؤسسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب- الإسكندرية : 1994 ، ص: 192.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المال، ذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعر
الحديثة لذلك أصدرت لجنة بازل إتفاقية لإحتساب الملا
سنة 1996 ، وهي مطروحة منذ سنة 1998، وفي يونيو 1999، نشرت لجنة بازل إقترحات أولية لقياس الملاءة (كفاية رأس المال) تحل محل إتفاقية 1988، تدخل فيها معايير تأخذ في عين الإعتبار، بشكل أدق وشامل ، معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف ، تعرف بإتفاقية " بازل2 ".

في 16 يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بإقترحات جديدة أكثر تحديدا و تفصيلا لمعدل الملاءة المصرفية ، و أرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) والمعنين، والمختصين قبل نهاية شهر ماي 2001، لكن النسخة النهائية المتوقع صدورها في نهاية عام 2001، تم تمديد مهلتها إلى نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات و الملاحظات [1].

ويقوم الإتفاق الجديد على ثلاث أسس هي:

- طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر اللازمة لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل والإئتمان.
- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أن يخضع البنك لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي ، لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.
- نظام فاعل لإنضباط السوق والسعي إلى إستقراره . يجب على كل بنك الإفصاح على رأسماله ، ومدى تعرضه للمخاطر و الطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملاءه و دائنوه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر.

ب. <u>تأثير إتفاقيات بازل على المنظومة المصرفية</u>:

في الجزائر حددت التعليمة رقم 47-49 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحذر les regles prudentielles ، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فهذه التعليمة فرضت على البنوك الإلتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو يساوي 8 % تطبق بشكل تدريجي ، مراعاة للمرحلة الإنتقالية التي يمر بها الإقتصاد الجزائري نحو نظام إقتصاد السوق، وحدد آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999، ذلك وفقا للمراحل الآتية:

- إبتداء من 4 % مع نهاية شهر جوان 1995
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997
- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999

---

(1). سليمان ناصر:" النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل"، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2004 ، ص: 290.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد حددت المادة 5 من التعليمة 74-94 [1] كيفي
جزئه الأساسي بينما حددت المواد 6 و 7 ، العناصر
للبنك، ومجموع هذين الجزئين يشكل رأس المال الخاص للبنك.

بينما تعرض المادة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قروض، في ملحق خاص يوزعه بنك الجزائر، ذلك بطريقة مشابهة لها ورد في مقررات بازل1.

لكن إتفاقية بازل1 قد تأخر تطبيقها في البنوك الجزائرية إلى نهاية 1999 ، هذا ما نصت عليه التعليمة 74- 94، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها نهاية سنة 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة إنتقالية مدتها ثلاث سنوات للإلتزام بمعاييرها، أما التعليمة السابقة فمنحت للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس سنوات لتطبيق هذه المعايير، ذلك تماشيا مع الفترة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق الحرة، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الإقتصادية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي.

كما يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير إتفاقية بازل 1 من خلال إصدار التعليمة رقم 74- 94 ، لكنه لم يساير بعد إتفاقية بازل 2، ذلك لأن هذه الإتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي الذي كان مقررا في بداية سنة 2005 [2] .

2.1. العولمة المالية و المصرفية و تأثيرها على المنظومة المصرفية في الجزائر:

يظهر مفهوم العولمة على أنه ظاهرة لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة.
وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية و كيفية في مجالات السياسة ، والإقتصاد و الثقافة و الإتصال، وهناك عدة أنواع للعولمة من بينها العولمة المالية و العولمة المصرفية.

أ- العولمة المالية:

هي ظاهرة ترتبط بتحرير و إنفتاح الأسواق المالية، إضافة إلى إلغاء القيود على التدفقات المالية وتكامل الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية، وذلك في إطار الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS).

---

(1). المادة 3 من التعليمة رقم 74- 94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بقواعد الحذر.
(2). مصطفى عبد اللطيف- بلعور سليمان:"تحديات العولمة المالية للمصارف العربية وإستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى الجهاز المصرفي الجزائري"، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، 2004 ، ص: 257.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب- العولمة المصرفية:

ترتبط العولمة أيضا بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الإقتصادية، وقد إتخذت العولمة المصرفية أبعادا و مضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقة، و أدت إلى إنتقالها من مواقف و تصورات نشاطية ضيقة ، إلى أنشطة و تصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص ، وزيادة المكاسب المحققة و التطلع إلى المستقبل. وكانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال التوجه الذي إحتضنته عبر تاريخها ومنذ إنشاءها ، فإن العولمة المصرفية جعلت من الرؤية المستقبلية بعدا جديدا للدخول إلى عالم جديد من الكونية. عالم من الفرص الإقتصادية الضخمة.

في ظل العولمة و إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، زاد إتجاه البنوك خاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة ، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة مدخراتها و توظيف مواردها ، و تفتح و تمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات [1]. وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين ، وتقدم لهم مستقبلا غنيا و ثريا من الخدمات المصرفية.

ومن هنا إرتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك. وقد أدى ذلك إلى إرتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل [2]. كما أنها تعني أيضا إكتساب قوة دفع جديدة، والإنتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج مع الإحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية ، و قدرة لضمان التوسع المصرفي.
ومن التغيرات التي عكستها العولمة على أداء و أعمال البنوك، هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة التي أصبحت تؤثر على السوق المصرفي العالمي.

ومن **آثار العولمة المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي** مايلي:

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:**

نتيجة التغير في أعمال البنوك ، والتوسع في مساحتها ونطاق أعمالها المصرفية، أخذت البنوك تتجه إلى آداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، وينعكس ذلك على ميزانيات البنوك ، كما إنخفض أيضا النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي خصوم البنوك . إن أثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة الخدمات المصرفية ، بل إمتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين و

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد: " العولمة وإقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص: 28.
(2). عبد الرحمن يسري: "نحو سياسة إقتصادية موحدة العالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مؤتمرإقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة ، القاهرة 17- 18 يونيو 1999 ، مجلة الإقتصاد الإسلامي – بنك دبي الإسلامي ، العدد 217 ، ص: 54- 55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و صناديق المعاشات كمنافس قوي للبنوك التجارية إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية [1].

- **تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية:**

يشمل هذا التنويع في الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل ، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة، إنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، الإقدام على مجالات إستثمار جديدة وإقتحامها مثل آداء أعمال الصيرفة الإستثمارية، وتمويل عمليات الخوصصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية ، ثم الإتجاه إلى التأجير التمويلي والإيجار بالعملة، وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية ، وإنشاء صناديق الإستثمار ونشاط التأمين.

- **ضرورة الإلتزام بمقررات لجنة بازل:**

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء عوامل خارجية أو داخلية . وأصبح لازما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل ، أهمها تدعيم رأس المال والإحتياطات . وإتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ إقراره سنة 1988، وأصبح إلزاما على البنوك الإلتزام به كمعيارعالمي [2].

وقد أجريت تعديلات في المقررات الأولى (1988) ما يعرف بلجنة بازل 2، وهذا المقترح الجديد ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا. ويتمثل هدفه الأساسي في تعزيز و آمان و سلامة النظام المالي الدولي ، وذلك بالإرتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة و المتزايدة.

- **إشتداد المنافسة في السوق المصرفية بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات:**

مع تزايد العولمة المالية تحررت إتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها إتفاقية الجات GATT [*] في جولة أوروغواي 1994 ، وإتخذت المنافسة ، في إطار إتفاقية الخدمات المصرفية ، ثلاث إتجاهات رئيسية:

الإتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المحلية أو العالمية.

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد: " العولمة وإقتصاديات البنوك"، مرجع سابق ، ص: 51.
(2). السيد يس: " مفهوم العولمة ، العرب والعولمة"، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية- بيروت: 1998 ،ص:28.
(*). GATT: General Agreement on Tariffs and Trade

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإتجاه الثاني: المنافسة ما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
الإتجاه الثالث: المنافسة ما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الإتجاهات أدت إلى إشتداد المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية إحتياجات العملاء. ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين، وشركات الأوراق المالية ، ومؤسسات الوساطة المالية إلى جانب البنوك، رغبة في تقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي.

- **الإندماج المصرفي:**

أحد آثار العولمة هو ما يحدث حاليا من موجة إندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة ، والبنوك الكبيرة وبعضها البعض . و عملية الإندماج من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم . وبشكل عام فإن الإندماج المصرفي هو إتحاد أكثر من بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد. وللإندماج دوافع كثيرة أهمها: تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع، وتحسين الربحية في إطار تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، ولذلك فقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الإتجاه.

- **تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:**

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي والمصرفي ، زادت عملية غسيل الأموال القذرة ، وهي تقدر حاليا بحوالي 2% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة ، التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي، وأهم هذه الأنشطة تجارة المخدرات، الأسلحة المحضورة، الرشاوي، الإختلاسات، القروض المصرفية المهربة...، و يستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال .

عموما يمكن تصنيف آثار أخرى للعولمة المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي إلى آثار إيجابية و أخرى سلبية و ذلك وفقا للجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول(3): الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
– إلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود. – تكامل كبير للدول النامية مع النظام المالي العالمي. – حرية المؤسسات المالية و المصرفية في القيام بأنشطتها و ترويج خدماتها. – ظهور أسواق مالية جديدة غير محددة جغرافيا. – توافر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة. – إنخفاض تكاليف المعاملات. – إبتكار أدوات مالية جديدة. – نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية. – التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة. – إنخفاض أسعار الفائدة المحلية. – زيادة حجم الإستثمارات.	– زيادة حجم التدفقات المالية يؤثر سلبا على الإستقرار الإقتصادي الكلي. – إنتشار الأزمات المالية (المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، تايلندا...). – حصول عدوى نتيجة لإرتباط الأسواق العالمية ببعضها البعض. – إنخفاض الأسعارفي الأسواق في حالة حدوث أزمات مالية. – الإنخفاض في الأسعار يؤثر على الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري. – زيادة و إنتشار العولمة المالية والمصرفية يؤدي إلى تقليل فاعلية السياسات المحلية.

المصدر: د. عمر صقر: العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، مصدرسابق، ص: 25-26.

3.1. آثار المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على المنظومة المصرفية في الجزائر:

من أجل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، يجب عليها إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل ، و ذلك للقضاء على كل أسباب الضعف المتمثلة في:

- **ضعف الإطار القانوني:** حيث تتميز القوانين بالجمود.
- **سلوك العميل:** يجب تحفيزه على إستعمال وسائل دفع حديثة والإستغناء على التعامل نقدا.
- **الضعف التكنولوجي:** يجب العمل على تنويع وسائل الدفع، وتحديث الخدمات المالية و المصرفية بإستعمال ثورة الإتصالات و المعلومات.
- عدم القدرة على مواجهة شدة المنافسة، مما تستدعي الضرورة إلى تكوين تكتلات عن طريق عمليات الإندماج المحلي و الأجنبي بين المصارف.
- عدم إستعمال مفهوم البنوك الشاملة، التي تساعد على تقوية دور الوساطة المالية في الأسواق المالية و خدمات التأمين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ضعف إستقلالية البنوك المركزية عن الحكوم نشاطاتها.
- ضعف مهارات العنصر البشري و عدم وجود إطارات كفؤة.
- ضعف معدلات النمو
- بطء عملية الخوصصة.

- في حالة فتح الأسواق (**تحرير التجارة في الخدمات المالية**) أمام خدمات المصارف الأجنبية يمكن أن تواجه المصارف العربية ، منها المصارف الجزائرية ، خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية ثم سيطرة تدريجية على المصارف المحلية [1] .
- من جهة أخرى يمكن لهذه التكنولوجيات المتطورة إتاحة الفرصة للبنوك الجزائرية ممارسة أنشطة و خدمات مصرفية جديدة و متنوعة، توفير الإطارات المصرفية المؤهلة عالميا ، وزيادة المنافسة ، وعليه تطوير العمل المصرفي الجزائري.

4.1. أثر المؤسسات النقدية الدولية على المنظومة المصرفية في الجزائر:

لجأت الجزائر إلى طلب المساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للنهوض بإقتصادها وتجاوز بعض العراقيل التي تحد نشاطاتها. ومن بين هذه القيود ، إرتباط شبه كلي بقطاع المحروقات ، إلى جانب عجز الخزينة العمومية وعبء الديون الخارجية . تمثلت هذه المساعدات في طلب الجزائر من صندوق النقد الدولي لقرض يندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض ، كان ذلك عام 1995، والذي يمتد إلى غاية 1998 . وافق الصندوق على تقديم القرض ، ذلك بعد تقديم الحكومة لخطاب عن نواياها والمتمثلة في: إنشاء سوق مابين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف . كما أنه تم إقرار تطبيق أسعار فائدة موجبة. إضافة إلى ضرورة تطوير السوق النقدي، توسيع و زيادة رأس مال البنوك ، و ضرورة إنشاء سوق رأس المال. وفي هذا الإطار تم الإهتمام بالقطاع الخاص الذي يشارك في تمويل البنوك ، خاصة في رأس المال . وتم التركيز على الإدخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط . كما أن السياسة النقدية تضمنت أيضا ضرورة تأمين الودائع لحماية البنوك.

يشترط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من الدول الطالبة منها القروض ضرورة الإلتزام ببعض الإجراءات التي تدعى بسياسة التثبيت [2] ، وهي:

- ضرورة تحرير التجارة و الصرف ، و ضرورة تخفيض العملة.
- وضع برامج لمكافحة التضخم عن طريق مراقبة القروض المصرفية.

---

(1). محمد الحسين الصطوف: " دور المصارف في تطوير المناخ الإستثماري العربي في ضوء التحديات المعاصرة"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة عمان : 2003 ، ص: 7.

(2). الهادي خالدي: " المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار الهومة للنشر- معهد العلوم الإقتصادية : أفريل 1996 ، ص:216- 217.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- الحد من عجز الميزانية بزيادة الضرائب و خفض
- إلغاء الدعم للأسعار ، فتح المجال و توفير المناخ الـ

وفي هذا المجال ، طلب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من الجزائر الإلتزام بهذه الإجراءات ، أما في مجال السياسة النقدية ، فقد أعطيت صلاحيات لبنك الجزائر من أجل التدخل لإصلاح سياسة الصرف . كما شرع البنك المركزي في تحديد سعر الصرف عن طريق FIXING SESSION ، ذلك عن طريق لجنة مشتركة من البنك المركزي و البنوك التجارية لتمهيد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك [1].

لقد عرفت الجزائر في هذه المرحلة إهتماما حقيقيا بمشاكل الإصلاحات المصرفية ، ذلك من خلال تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمساندة الإصلاحات المصرفية ، عن طريق وضع برامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي، وكذلك برنامج التعديل الهيكلي[2] والتي تهدف إجراءاته إلى ترقية القطاع الخاص ، إصلاح المؤسسات العمومية، وتشجيع الإستثمار في الجزائر بالسماح بالشراكة الأجنبية في البنوك التجارية . كما أنه يحثها على الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العمومية ، ذلك بحث البنوك والمؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد . والجدول التالي يبين أهم الإقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي للجزائر:

---

(1). الهادي خالدي: " المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، مرجع سابق ، ص: 136- 137.
(2). د. مدني بن شهرة: " وصفة صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي"، مجلة في الإقتصاد – مصر: 2005 ، العدد 479 ، ص: 90.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (4): أهم الإقتراحات المقدمة من ق

السياسة المنتهجة	الخطوات المتبعة
خوصصة البنوك العمومية في المدى المتوسط	• الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة • إعطاء مهلة 5 سنوات للبنوك المتبقية للخوصصة، والتخلي عن العملية إذا لم تكن مجدية • تعزيز الرقابة على أداء مديري البنوك • تحرير تمويل المؤسسات العمومية العاجزة، وهذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة، بالموازاة مع مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية
تحسين محيط الأعمال للتقليل من التكاليف	• تعزيز المراقبة وشفافية الحسابات • تعزيز قواعد الحيطة والحذر • تحديث نظام الدفع • تدريب القضاة على القضايا المالية والتجارية
تكييف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات ودورات القروض في شكل يقلل من المخاطر	• مضاعفة طرح سندات الدين العام لتسيير السيولة • الدفع المسبق للديون الخارجية وإستبدالها بديون داخلية • خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق مابين البنوك.

المصدر: أ. خالد منة :"العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، 2004 ، ص: 216.

أما الجدول رقم (5) فيبين برامج صندوق النقد الدولي في مجال القطاع المالي في بعض الدول النامية:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (5): السياسات الهيكلية

الهدف	الإجراء	البلدان
تحسين نظام الرقابة النقدية.	تحسين إطار البرمجة المالية.	الجزائر، مصر، الصين.
	كفاية أدوات السياسة النقدية، التحول من الضوابط المباشرة والضوابط غير المباشرة.	بتسوانا، الصين، كوستاريكا، المجر، أندنوسيا، موريشيوص، الفلبين، سريلانكا.
تحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها.	تطوير الأسواق النقدية وأسواق السندات الحكومية.	أندنوسيا، ماليزيا، عمان، سريلانكا، الجمهورية العربية اليمنية، زائير.
		كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، أندونيسيا، ماليزيا، غينيا الجديدة.
	– تخفيض سياسات الإئتمان الإنتقائي. – دمج المؤسسات المالية غير النظامية. – تشجيع تطور الأسواق المالية و أسواق رأس المال بأجل. – تحسين الإشراف على المؤسسات المالية. – إقامة نظام التأمين على الودائع.	شيلي،الجمهورية الدومينيكية، بنما، ترينداد و توباغو.
	مؤسسات وأدوات مالية جديدة، وكفاية اللوائح والتشريعات المصرفية.	أوروبا، بوليفيا، المجر، كينيا، نيبال.
تحسين مستوى سعر الفائدة وهيكله.	– تخفيف إعانات سعر الصرف والديون المعدومة. – تحرير أسعار الفائدة. – إدخال السعر التفضيلي أوسعر الإقراض الأساسي.	بنجلادش، شيلي، ماليزيا، موريتانيا، السنغال، أوروغواي، أندونسيا، ماليزيا، الفلبين، سيراليون ليفيا، بوروندي، غامبيا، هايتي.

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل: "العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف – نظرة شاملة –" ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: مرجع سابق، ص: 28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5.1. ظاهرة إندماج الأسواق الدولية:

السوق الجزائرية تتميز بعدم توسعها مقارنة بالأسواق الدولية، نظرا لعدد البنوك التي تحتويها. والتي هي بنوك عمومية تملكها الدولة وتسيطر عليها. وظاهرة الإنفتاح تستدعي من الأسواق أن تكون مندمجة في سوق واحدة قوية ومنافسة ، وهذا ما تفتقر إليه السوق الجزائرية ويعتبر تحديا لها [1].

6.1. ظاهرة البنوك الإلكترونية:

البنوك الإلكترونية ظهرت عام 1995، فهي متخصصة في الإستثمار ، و نقل الأموال عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، تتميز بسرعة المعاملات المالية (مثل التسوق الإلكتروني)، زيادة كفاءة الخدمات المصرفية وخدمات البطاقات وذلك بأقل التكاليف ، و بأقل وقت ممكن. والجدول التالي يبين فرق التكلفة بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية:

الجدول(6): فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والإلكترونية

	المعاملات البنكية
البنوك التقليدية	1,08
البنوك الإلكترونية	0,13
نسبة التوفير	%89

المصدر: تبول الطيب:" سياسات التجارة الإلكترونية والمسائل القانونية"، مقال منشور على الإنترنت على الموقع: www.ityarabic.org/e-buiseness ، تاريخ الزيارة : 2010/01/22 .

و يتضح من الجدول أن فرق التكلفة في المعاملات البنكية يصل إلى نسبة 89% من نسبة التوفير، بمعنى آخر أن تكلفة العمل المصرفي عبر الإنترنت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية (البنوك التقليدية).

2. العوامل الداخلية:

1.2. إنحرافات المنظومة المصرفية:

إن فقدان الإحترافية و نقص الصرامة في الإجراءات المرتبطة بالقروض ، غياب الرقابة والمكوث في المناصب الحساسة وغيرها من الإجراءات ، تشكل مصدرا للتصرفات المنحرفة و غير القانونية. وهذه الأخيرة تنجم عن التعسف في إستعمال الوظيفة خاصة في الميادين الحساسة كميدان النقود ، وذلك بإعتبار النقود آداة هامة في مختلف المعاملات.

---

(1). مليكة زغيب-حياة نجار:"النظام البنكي الجزائري:تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"،ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، 2004 ، ص: 402.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن بين أسباب الإنحرافات في القطاع المصرفي السلطات المؤهلة شرعا ، إلى جانب عمليات التطهير المتتالية الناتجة عن الضمان الصريح الذي تعطيه الخزينة العمومية للبنوك و تمكنها من بعض التمويلات [1].

إلى جانب ذلك ، لا يجوز للخزينة منح ضمانات للمؤسسات العمومية التي لا تستوفي شروط الحصول على القرض. و لهذا السبب يجب أن تتبع هذه العمليات بمراقبة بعدية ، وعلى الحكومة إعداد تقرير عن إستعمال الأموال.

2.2. عراقيل و ترددات الإصلاحات:

رغم محاولة إجراء إنفتاح قطاعي على المنافسة و الإبداعات النقدية والمالية الإصلاحية، إلا أن مستقبل المنظومة المصرفية غير مستقر، خاصة أنها لا تتوفر على وسائل توزيع الخدمات ، و تفتقر إلى هياكل مؤسساتية لجمع الموارد ، كما أن فرعها المركزي لا يقوم إلا بتحويل النقد إلى قروض.

يجب وضع إستراتيجية واضحة و دقيقة من أجل التوجه النهائي نحو إقتصاد السوق. فالجزائر اليوم تخطت أزمة رؤوس الأموال و السيولة (فهي تملك حاليا أكثر من 100 مليار دولار كإحتياطات)، لكنها لا زالت تعاني من مشاكل أخرى ، كهجرة الأدمغة ، نقص كفاءة العمال ، قدم الجهاز الإداري و عجز نظامها الإعلامي . هذا إلى جانب عدة عراقيل تواجهها خلال عمليات الإصلاح التي تتخذها ، و تتمثل هذه العراقيل في:

- الأنظمة المصرفية القانونية والخاصة بالمنشآت القاعدية ، لاتشكل وسائل لدعم الجهاز الإنتاجي .
- جانب العرض يعاني نقصا في خدمات الدعم، نظرا لأن مداخيل البترول تبقى تشكل الدعم الرئيسي لنظام العرض ، وعليه فهي تعيق إنشاء فرص مغرية و خلق ثروات .
- مصالح الدعم تعاني تأخرا في مجال التجهيز والصرامة المنهجية ، نظرا للإعتماد على الإقتصاد القائم على الربح.
- هيئات التنظيم العمومية غير مستقرة ، مما يؤثر على إنسجامها العقلاني في الإصلاحات.
- القطاعات الإنتاجية لا تستفيد من أي دعم من القطاعات المالية .
- القطاعات المالية غير قادرة على إيجاد قطاعات حقيقية مقبولة من طرف البنوك ومؤهلة، و توفر الإدخار.
- إستراتجية الخوصصة لا تشجع أي إستغلال مالي لتخفيض قيمة الدينار، كما أنها لا تسمح بإستعمال تقنيات نقدية في السوق للحد من الحواجز التي تمنع دخول المستثمرين الأجانب في السوق الجزائرية.

- الجهاز الخاص بالبنوك و المؤسسات يبقى ضعيفا ، و يعيق توقعات العاملين ويحد من

---

(1). منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش إجتماعي، نوفمبر 2000 ، ص: 84.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عمل المستثمرين ، رغم التحسنات المسجلة.
- صعوبة و نقص التمويل تحد من الإستقطاب في مجـ
- مصالح الدعم لا تزال تعاني من الضعف (خاصة المصالح المالية)، بسبب عدم تحقق التوازن بين البنك العام و الخاص الذي لم يصل بعد إلى درجة التنافس الحقيقية.

3.2. هيكل ملكية البنوك و صغر حجمها:

بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها الصناعة المصرفية العربية ، بما فيها الجزائرية ، فيما يتعلق بزيادة رؤوس الأموال لهذه البنوك ، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة صغر الحجم بالمقارنة مع البنوك الدولية الأخرى، و أكبر دليل على ذلك هو أن أكبر بنك عربي من حيث رأسماله هو البنك السعودي الأمريكي لم يتجاوز ترتيبه 166 من بين 1000 بنك عالمي من حيث رأسماله. إضافة إلى ذلك فإن كل البنوك الجزائرية عمومية و مملوكة من طرف الدولة [1].

4.2. تجزئة النشاط البنكي و ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:

كل نشاط وعمل في البنك يوكل إلى شخص معين من أجل القيام به مثل: المكلف بمحفظة الأوراق المالية، المكلف بالقروض، المكلف بالسندات، المكلف بالصندوق... أما بالنسبة لأنظمة المدفوعات ، رغم تعددها في كامل تراث الوطن، إلا أن إستعمالها يبقى ضعيفا ولايلقى إقبالا كبيرا من طرف الزبائن، الذين يفضلون عادة وفي أغلب الأحيان إستخدام دفتر الشيكات.

5.2. القروض المتعثرة:

حسب **Peter S. Rose** هي تلك القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أوالتي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض. إن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الإئتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي جميعه، لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطارالبنوك المتعثرة (القروض المتعثرة) وحدها، و إنما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الإقتصادي كله. حيث قدرت قيمة ديون البنوك بحوالي 1274 مليار دينار، وهي مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الإقتصادية. تم شراء القروض المتعثرة عام 2001 ، و مبادلة القروض المشكوك فيها بسندات حكومية، بلغت قيمته 346 مليار دينار[2] (وعليه كلفت عملية تطهير البنوك ، في 2007 ، أكثر من 2400 مليار دينار)، حيث مثلت قيمة القروض المتعثرة حوالي 50 % من القروض الممنوحة.

---

(1). أ.د. زايري بلقاسم:"أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري"، مصدر سابق، ص: 10.
(2). خالد منة : " العلاقة بين المؤسسة والبنك" ، مصدر سابق، ص : 214.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6.2. ضعف إستخدام التكنولوجيا و الرقابة:

رغم عقد الشراكات والإتفاقات مع البنوك الأجنبية ، إلا أن إستخدام التكنولوجيات الحديثة والمتطورة تبقى ضعيفة في الجزائر (حيث بلغت قيمة التبادلات في مجال التكنولوجيا بين الجزائر و دول العالم 10 ملايين دولار في 2007 [1] ، ما يعادل 30 % من الناتج المحلي الخام). أما بالنسبة للرقابة، فهي نسبية نوعا ما لا تكتشف كل النقائص الموجودة في البنوك.

7.2. قيود مالية، محاسبية، تنظيمية و قانونية:

هي عبارة عن قوانين وقيود يضعها مجلس النقد و القرض تسمح للدولة بأن تبقى مسيطرة بصورة دائمة على البنوك.

المطلب الثاني: أسس إعادة هيكلة المنظومة المصرفية في الجزائر

1. رهانات إعادة هيكلة المنظومة المصرفية :

رغم كل نقائص المنظومة المصرفية المشار إليها سابقا ، إلا أنها ليست المسؤولة الوحيدة فهناك عوامل أخرى . و في كل الحالات لا يمكن للبنك أن يتخذ كدعم للمؤسسات التي تعاني عجزا. وما يجب الإشارة إليه أن الشروع في إعادة هيكلة حقيقية للمؤسسات العمومية لم يبدأ بعد، إن إعادة الهيكلة المطبقة حاليا هي إعادة هيكلة من "الأسفل"، والتي تنحصر في التخفيف من الأعباء ، و لكنها جد مكلفة على الصعيدين الإقتصادي و الإجتماعي . إضافة إلى أنها لم تثبت إستعمال جديد لوسائل الإنتاج [2].

إن إعادة الهيكلة الجيدة هي تلك التي تسمح بإستغلال مصادر الإنتاج التي يتوفر عليها الجهاز القائم ، وعليه تسمح بإستعمال و إستغلال الموارد البشرية وفقا لكفائتها الحقيقية، وهذا يتطلب إعادة محورة التنظيم و التسير حول رأس مال المادي تماشيا مع التكنولوجيات المعاصرة . كما أن تعبئة هذه التكنولوجيات و المهارات اللازمة للتحكم فيها يتطلب إقامة شراكة مع المؤسسات الأجنبية القادرة على التنافس الدولي ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إتباع مقاييس جديدة لتشغيل جهاز إتخاذ القرارات في ظل إقتصاد السوق.
إن المؤسسات العمومية التي لا تتوفر فيها الشروط تبقى في وضعيتها الحالية ، مما يؤدي إلى عواقب مالية أو يتم إعادة هيكلتها من الأسفل ، وإذا إستمرت في هذه الوضعية هذا سيؤدي بها إلى الإفلاس أو التصفية القضائية . ولمواجهة هذه الأوضاع يجب على البنوك التحكم في

---

(1). معطيات من البنك العالمي ، 2007 ، مأخوذة من الموقع : www.worldbank.org ، تاريخ الزيارة : 2010/03/02.
(2). منشورات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مصدر سابق ، ص: 92- 94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نشاطها ذلك من خلال دراسة الموارد و الوسائل و الـ
و عوامل النجاح و الإستراتجيات الواجب إتباعها . ولت
خاصة الخسائر المحتملة ، وبالتالي الإحتياطات الواجب تشكيلها. وإنطلاقا من هذا يمكن إعداد سياسة في مجال أسعار الفائدة تهدف لضمان مردودية معينة و تدرج تكاليف الإنتاج و هوامش الربح النهائية.

2. أشكال إعادة هيكلة البنوك:

يعتبر النشاط المصرفي نشاطا محليا ، حتى و إن إكتسى طابعا دوليا ، بعبارة أخرى يمكن أن يخضع هذا النشاط للمنافسة الأجنبية . ولا تزال مشاركة البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية جد محدودة لكي تنافس القطاع العمومي . كما أن الرساميل الأجنبية ضرورية لإعادة بعث النشاطات الأساسية في البلاد . ويمكن تقسيم الرأسمال الأجنبي إلى قسمين [1] :

رؤوس أموال رامية لتحقيق الأرباح: تهتم بالسيولة المالية ، حيث أن رأس المال هذا يوظف في الأسواق المالية غير الجزائرية . و**رؤوس أموال صناعية:** والتي تخضع لإستراتجية المواقع و الأسواق وهي ما تحتاجه الجزائر. هذا رأس المال لا يتعامل مع القطاع العمومي . ما دام هذا القطاع سائدا ، سيعاني النظام من الإنحرافات الوظيفية و من الإختلالات الناجمة عن سوء تسيير العملة ، إضافة إلى ذلك فإن إشكالية فتح رؤوس أموال البنوك إشكالية تثير المخاوف و الرهانات العامة ، سواء تم فتح رؤوس الأموال للقطاع الوطني الخاص أو للمستثمرين الأجانب.

3. شروط التشغيل العادي للبنوك:

هو الشرط الأول من أجل تسوية الأوضاع القانونية للمؤسسات المصرفية ، إضافة إلى توفير شروط حمايتها دون تدخل الدولة . ويتحقق ذلك بعد إضطلاع السلطات الخاصة لصلاحياتها . لكن إحترام القوانين غير كافي ، لذلك يجب أن تصبح المنظومة المصرفية أداة أساسية لتحسين أداء الإقتصاد في إطار عادل و تنافسي بين المؤسسات المالية ، وعليه بين المتعاملين. ومن بين الشروط الخارجية للتشغيل العادي للبنوك والتي تعيق سير المنظومة نذكر منها علاقة البنك مع الدولة بإعتبارها السلطة و المستثمر وعلاقة البنك مع بنك الجزائر بإعتباره المراقب و المنظم.

4. علاقة البنك مع الدولة وممثلي السلطة:

تقع البنوك في صلب التناقضات مع الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين ، و الفاعل الإقتصادي في آن واحد . حيث يجب على الدولة أن تضطلع دور مالك

---

(1). منشورات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مصدر سابق ، ص: 96.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

البنك وممتلك زبائن البنك . الدولة تسعى إلى إقامة الأملاك ، الخدمات ، العمل والأموال لقوانين العرض مسؤولية المتعاملين المعنيين ، لتفادي تحريف قواعد المنافسة في الأسواق . هدف إقتصاد السوق هو تحقيق الأرباح شأنه في ذلك شأن المؤسسات العمومية ، هذا يعني أن القطاع العمومي لا يتناقض مع إقتصاد السوق ، لكن لا يمكن إدماج إقتصاد السوق في القطاع العمومي الذي يشكو العجز و الإختلال . تؤدي الإنحرافات في المنظومة إلى ظهور عجز دائم على مستوى المؤسسات و البنوك لذا يجب تطهيرها بإستمرار، حيث أن شراء مكشوف المؤسسات العمومية بتقديم سندات الخزينة يطهر فقط محفظتها ، لكن يجمد مواردها وأصولها . ولضمان توازن البنوك ، وضع بنك الجزائر قوانين إحترازية من بينها:

- النسبة الإجمالية على القدرة على التسديد محددة ب8% .
- نسبة توزيع الأخطار لتفادي تعرض البنك للخطر.
- نسبة السيولة المخصصة للإحتياط من الخطر وهو إنعدام السيولة ذلك بنسبة 0.6 % .

إن الأوضاع غير القانونية ، نتيجة عدم الحصول على الإعتماد ، ستؤثر على مصداقية المنظومة بإعتبارها أساس إقتصاد البلاد ، والمستثمرين الأجانب على دراية بهذه الأوضاع، لذلك يتجنبون تحمل أي خطر مع البنوك نفسها دون الحصول على ضمانات . وبما أن البنوك أصبحت لاتستفيد من ضمان الدولة ، فهناك خطر تجاري على الدائن الأجنبي ، رغم إستقرار أوضاع البلاد . لذلك المستثمرين يطالبون الدولة بتغيير قانونها ليصبح شاملا من أجل الإطمئنان على رؤوس أموالهم.

5. علاقة البنك بجهاز الإصدار:

إن إنعدام السيولة لدى البنوك تعكس الأوضاع المالية الحالية ، وذلك راجع إلى ضآلة الموارد التي يتم جمعها ، و عدم التحكم في الإستعمالات الموجهة للمؤسسات العمومية، واللجوء إلى الإحتياطات الإلزامية . ونظرا لعجزها على تجاوز هذه العقبات ، لجأت بعض البنوك إلى طلب الدعم من بنك الجزائر ، دون مراعاة تكلفة إعادة التمويل المرتفعة . لأن بنك الجزائر يطبق سياسة نقدية تعتمد على أسعار فائدة مرتفعة ، وهذا يؤثر على عملية حساب نشاط البنوك وعلى هوامش ربحها ، خاصة أنه عليها تشكيل إحتياطات على القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية خاصة . إن السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر تساهم في تضخم الكتلة النقدية ، حيث أن أسعار الفائدة المقتطعة تغذي حسابها الخاص ، و بالتالي ميزانيتها مما يزيد من عجز الخزينة . ولكي تصبح ناجعة يجب أن تتخلص السياسة النقدية من وصايتها على البنوك و المؤسسات العمومية ، كما يجب عليها أن تتخلى على إعتبار أسعار الفائدة الأداة و الوسيلة لضبط النقد . ويمكن دراسة البنوك على ثلاث مستويات لأن الإشكالية ترتبط بخصائصها:

- كمؤسسة إقتصادية عمومية تخضع للقانون حول الرساميل التجارية المتعلقة بالدولة .
- كبنوك حديثة النشأة تخضع لقانون النقد و القرض.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– كمؤسسة تجارية يمكن متابعتها قضائيا بمقتضى ال

وفي خضم هذه الإشكاليات تعيش البنوك مرحلة معقدة وتواجه ترددات تطور مرتبط بوصايتها وبالإعدادات المالية و بالإختلالات المصرفية. وإختلال النظام المصرفي هو جانب من جوانب إشكالية البنوك العمومية . لقد سطر القانون حول النقد والقرض برنامجا طموحا لإصلاح الوساطة المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وهذا البرنامج يقترح

إزالة الإحتكار والحواجز و الوساطة في البنوك ، وتوحيدها لإحتلال مكانة منافسة للمهن المالية الجديدة . حيث أن البنك يعتبر همزة وصل بين الأسواق المباشرة و أسواق التمويل بالوساطة.

إن إختلال النظام يدفع البنوك إلى بذل جهود جبارة للتكييف بشكل وظيفي مع المعايير الإحترازية و المحاسبية و الإحصائية الجديدة [1] .

إن العديد من البنوك العمومية التي شرعت في عملية الإصلاح المالي ، ومن خلال الجهاز المشترك بين البنك والمؤسسة ، في عملية رد الإعتبار للمؤسسات الإقتصادية العمومية الناجعة، لاتتوفر على الشروط الضرورية للحصول على الإعتماد . حيث أنه يتوقف منح الإعتماد من طرف بنك الجزائر على ضرورة مطابقة البنوك للقوانين الجديدة.

إن المرحلة الحالية التي تستهدف تكييف الميزانيات ، وإنشاء حافظات مؤهلة ، و إقامة فروع جديدة ، تحول دون تقديم الدعم المصرفي الذي تنتظره الصناعات الصغيرة و المتوسطة، وتستعد البنوك للتنافس و الخوصصة في المستقبل .

6. رفع أداء المنظومة المصرفية في الجزائر:

إن الإختلالات الموجودة على مستويات كثيرة ، أضعفت فعالية الخدمات المصرفية خاصة على مستوى تجميع الموارد . لهذا يبقى القطاع المصرفي الحالي عقدة تعترض تطور الإقتصاد الوطني ، وعولمته لتجاوز هذه الأزمة ، لذلك يجب رفع أداء المنظومة المصرفية. و لتحقيق ذلك لابد من توفيرسبعة شروط هي [2]:

- تجديد التشريعات البنكية و الحذرة " Prudentielle " حتى تنسجم مع التطبيقات الدولية الحديثة و المستقرة.
- إستقلالية السلطة النقدية.
- بدأ مرحلة صارمة لتحديث البنوك العمومية الكبرى ، تشمل إعادة الرأسملة، تطهير مالي ، إعادة توجيه الإستثمارات ، و تحديث طرق التنظيم و التسيير.

---

(1). منشورات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مصدر سابق ، ص: 106.
(2). د. بلمقدم مصطفى- أ. بوشعور راضية: " تقييم آداء المنظومة المصرفية الجزائرية"، مصدر سابق ، ص: 85- 86.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إطلاق مشاريع جديدة ما بين البنوك تتعلق ومعيارية أدوات التسيير.
- تغطية أوسع لإحتياجات الزبائن[1].
- تطوير نشاطات السوق وتطهير المحافظ.
- إثراء الوسط البنكي الوطني بدخول بنوك جديدة و مؤسسات مالية متخصصة.

المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي و مهامه.

1. هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي:

بعد دراسة النظام المصرفي، يمكن الآن عرض هيكله عن طريق تقديم المؤسسات البنكية المشكلة له:

1.1. الخزينة العمومية و بنك الجزائر:

- **الخزينة العمومية:**

بقيت تتبع الخزينة الفرنسية إلى حدود 29 أوت 1962 أين تم الفصل بينهما، وقد لعبت دورا كبيرا في إقراض المؤسسات العمومية، كما يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) في لعب دور الظابط للسياسة النقدية [2].

- **بنك الجزائر: la Banque d'Algérie**

كان يسمى قديما بالبنك المركزي الجزائري ، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144، وقد ورث البنك المركزي، إختصاصات بنك الجزائر الذي أسس في عهد الإستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر تبيين قدرتها في قطع أي عهد لها بالإستعمار، و إبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعبر عن سيادتها وإستقلالها. وقد أوكلت له كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم، فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، تحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات إستعماله. وحسب قانون تأسيسه فهو يعتبر بنك البنوك، مما يجعله مسؤولا عن السياسة والإقتراضية كما أنه بنك الحكومة مما يحتم عليه تقديم تسهيلاته لها بإعطاء تسبيقات للخزينة، وإعادة خصم سندات مكفولة من طرفها . لكن الواقع أثبت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سيطرة وزارة المالية و ليس تحت

---

(1). صلاح الدين محسن السيسي ، مرجع سابق ، ص: 210.
(2). الطاهر لطرش : "تقنيات البنوك"، مرجع سابق ، ص : 186.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سلطته هو كبنك للبنوك ، كما أن الخزينة لم تكن في التوسع النقدي وعنصرا أساسيا في رسم السياسة الإقراضية وتقيدها . ومن خصائصه أنه يخلق النقود القانونية ، يسيطر على شؤون النقد و الإئتمان، ويقوم بمحاسبة مختلف البنوك كونه أعلى قمة في الجهاز المصرفي . ويوجد بنك مركزي وحيد في كل بلد، كما أنه مملوك من طرف الحكومة.

2.1. البنوك الأولية (التجارية):

- **البنك الوطني الجزائري: Banque Nationale d'Algerie(BNA)** :

أنشئ هذا البنك في 13 جوان 1966 ، ويعتبر من أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، وتأسيسه عوض البنوك الأجنبية التالية [1]: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، مكتب معسكر للخصم . وبإعتباره بنكا تجاريا ، فإنه يقوم بجمع الودائع، ومنح القروض قصيرة الأجل . كما أنه قد تكفل بمنح القروض للقطاع الفلاحي والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص و التجمعات المهنية للإسترداد .

- **القرض الشعبي الجزائري: Crédit Populaire d'Algerie (CPA)**

تم إنشاءه في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر المستقلة و رأس ماله مقدر ب 21.6 مليار دج في 2005. تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة ، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم إندمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية هي: شركة مارسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك ، البنك المختلط الجزائر– مصر. فهو يقوم بجمع الودائع بإعتباره بنكا تجاريا ، ويمنح القروض القصيرة . وإبتداءا من 1971 بدأ يمنح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل . كما أنه تكفل بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذا قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.

- **البنك الخارجي الجزائري:Banque Extérieure d'Algérie (BEA)**

تأسس هذا البنك في 1 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67– 204، وهو آخر وثالث بنك يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي. أنشأ على أنقاض خمسة بنوك أجنبية: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط، بنك باركليز.

---

(1). الطاهر لطرش : "تقنيات البنوك"، مرجع سابق ، ص : 188.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقوم هذا البنك بجمع الودائع. وفي جانب الإقتراض، يـ
حيث يمنح القروض من أجل تسهيل الإستراد ، وتأمين
المالي. كما يتم فيه أيضا تركزالعمليات المالية للشركات الكبرى مثل:سونطراك وشركات الصناعات الكيمياوية والبتروكمياوية وقطاعات أخرى.

ونتيجة للنقص في تمويل المجال الزراعي و الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، تم تأسيس بنكين جديدين للوادائع هما:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)**

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، وحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. فهو يقوم أيضا بجمع الودائع الجارية أو لأجل . فهو أيضا بنك تنمية ، لأن بإمكانه منح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت [1] . كما أنه يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، لذلك يمكنه منح قروض في هذا المجال لتمويل القطاع الفلاحي ، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية ، وتمويل الأنشطة الصناعية الغذائية ، و الأنشطة المختلفة في الريف.

- **بنك التنمية المحلية Banque du Développement Local(BDL)**

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 . وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر بعد إعادة الهيكلة ، وقبل الدخول في الإصلاحات. هذا البنك إنبثق بعد هيكلة القرض الشعبي الجزائري. فهو يقوم بجمع الودائع ، ومنح القروض للجماعات و الهيئات العامة المحلية.

- **الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance (CNEP)**

تم تأسيس هذا الصندوق في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 . تتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد ، أما في مجال القرض فهو يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء ، الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية . يمكنه أيضا شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية. وفي عام 1971، بقرار من وزارة المالية ، تم تكوين و تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن . ففي هذا الإطار، زاد من إدخار العائلات و إرتفعت موارده المالية . أما في إطار سياسته الإقراضية ، فإنه يمنح القروض لبناء سكن، أو شراء سكن جديد، أو تمويل مشاركة

---

(1). شاكر القروبني :" محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية : 2000 ، ص: 63.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقترض في تعاونية عقارية [1].

- **البنك الجزائري للتنمية: Banque Algérienne de développement (BAD):**

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 7 ماي 1963 . تم تحويل إسمه من الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) [*] إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) عام 1972. وقد ورث هيكلا عند تأسيسه ، وفعاليات أربع مؤسسات للإئتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للإئتمان طويل الأجل وهي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الودائع والإرتهان، صندوق صفقات الدولة ، صندوق تجهيز وتنمية الجزائر . يقوم بتعبئة الإدخار المتوسط وطويل الأجل . وفي مجال الإقراض كان يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل عمليات التراكم، لذلك إعتبر بنك أعمال حقيقي متخصص.

و فيما يلي بعض مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري:

الجدول(7): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008- 2009

الوحدة المعيارية: مليار دج

البيان	ديسمبر 2008	جوان 2009
ودائع تحت الطلب	3425	3143,5
ودائع لدى البنوك التجارية	2985,2	2618,4
ودائع لدى الخزينة	194,2	243,6
ودائع لدى البريد الجاري	265,6	281,5
ودائع لأجل	1991	2094,1
ودائع بالدينار	1739,8	1832,2
ودائع بالعملة الصعبة	251,2	262

المصدر: معطيات من بنك الجزائر،النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 8 ، سبتمبر 2009

من الجدول يظهر أن الودائع تحت الطلب إنخفضت قيمتها ما بين 2008 و 2009 من 3425 ملياردج إلى 3143.5 ملياردج ، خاصة الودائع لدى البنوك التجارية التي إنخفضت قيمتها من 2985.2 مليار دج إلى 2618.4 مليار دج ما بين 2008 و 2009 . أما بالنسبة للودائع الأخرى، فقد إرتفعت قيمة الودائع لدى الخزينة ما بين 2008 و 2009 من 194.2 مليار دج إلى 243.6 مليار دج ، الودائع لدى البريد الجاري إرتفعت من 265.6 مليار دج إلى

---

(1). الطاهر لطرش : "تقنيات البنوك"، مرجع سابق ، ص : 187.

(*). CAD : Caisse algérienne de développement

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

281.5 مليار دج، أما الودائع لأجل فوصلت قيمتها إلى مليار دج. بالنسبة للودائع بالدينار وبالعملة الصعبة ، فقد 1832.2 مليار دج (بالدينار)، و262 مليار دج (بالعملة)، بعد ما كانت على التوالي 1739.8 مليار دج (بالدينار)، و251.2 مليار دج (بالعملة).

الجدول(8): هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008- 2009

الوحدة المعيارية: مليار دج

البيان	ديسمبر2008	2009جوان
قروض للإقتصاد	2615,5	2774,1
قروض قصيرة الأجل	1189,4	1163,8
قروض طويلة الأجل	1426,1	1610,3

المصدر: معطيات من بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 8 ، سبتمبر 2009

يظهر لنا الجدول أن قروض الإقتصاد قد عرفت إرتفاعا من 2615.5 مليار دج إلى 2774.1 مليار دج بين 2008 و 2009، نفس الشيء يلاحظ بالنسبة للقروض طويلة الأجل التي عرفت هي الأخرى إرتفعا من 1426.1 مليار دج إلى 1610.3 مليار دج. أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، فشهدت إنخفاضا من 1189.4 مليار دج إلى 1163.8 مليار دج ما بين 2008 و 2009.

3.1. البنوك و المؤسسات المصرفية حديثة النشأة:

يبين الجدول التالي مجموعة البنوك التي أنشأت في الجزائر بعد الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي في سنوات التسعينات و التي لا تزال تنشط لحد الآن:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (9): البنوك و المؤسسات المالية حديثة النش

إسم البنك	تاريخ نشأته	رأسماله	أهدافها و مهامها
1-البنوك ذات رأس المال المختلط			
بنك البركة (Baraka Bank)	6 ديسمبر 1990	10ملايير دج	التمويل غير الربوي
البنك الإتحادي (Union Bank)	7ماي 1995	رؤوس أموال خاصة وأجنبية	- جمع الإدخارات - تمويل العمليات الدولية - المساهمة في رؤوس الأموال الموجودة بإنشاء رؤوس أموال جديدة - تقديم النصائح و الإستشارات المالية للزبائن - توظيف أموال الزبائن
سيتي بنك (Citi Bank)	28 جوان 1998	1.2 مليار دج	- تقديم مختلف الخدمات المصرفية - تمويل المشاريع - تحويل الأموال - تسيير أسواق الصرف
منى بنك (Mouna Bank)	28 جوان 1997	260 مليون دج	كانت تقوم بتقديم الخدمات المصرفية ، لكن تم حلها في 11 ديسمبر 2005
البنك الأردني و البنك العربي الجزائري	1999	500 مليون دج	- تقديم الخدمات المصرفية التجارية - القيام بعمليات الإندماج
بنك ناتكسيس (Natexis Bank)	27 أكتوبر 1999	500 مليون دج	دمج ما بين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية
البنك الدولي الجزائري (Algerian International Bank)	1 فيفري 2000	500 مليون دج	يقوم بالعمليات الدولية
البنك العام المتوسط (Banque générale de la méditerranée)	30 أفريل 2000	1 مليار دج	- العمليات المصرفية - ترقية الشركات عن طريق الأسهم
بنك الخليج الجزائر (Algeria Gulf Bank)	مارس 2004	6.5 مليار دج	- تقديم الخدمات المصرفية طبقا لمباديء الشريعة الإسلامية - تقديم مساعدات تجارية للشركات والمؤسسات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank)	جوان 1997	7.2 مليار دج	تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة طبقا لمباديء الشريعة الإسلامية
بنك HSBC الجزائر	3 أوت 2008	3.3 مليار دج	تقديم الخدمات للمؤسسات المتوسطة والصغيرة
فرنسا بنك الجزائر (Fransabank El Djazair)	جانفي 2004	2.5 مليار دج	تقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية، والخدمات المصرفية المقدمة للأفراد
بنك كاليون الجزائر (CALyon Algérie)	ماي 2007	مليار دج 2.5	بنك للتمويل و الإستثمار
تراست بنك Trust Bank	10سبتمبر2002	2.5 مليار دج	التأمين وإعادة التأمين
بنك BNP PariBas الجزائر	فيفري 2002	4.5 مليار دج	تقديم الخدمات المصرفية والمالية
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (Caisse Nationale de Mutualité Agricole)	أفريل 1997	3.5 مليار دج	- يقوم بدور المقترض و بدور مؤسسة مالية - التأمينات الفلاحية - إدارة أموال الدولة لدعم قطاع الزراعة، والعمليات المالية المؤقتة للأوراق المالية الحكومية - التدخل في البورصة
بنك ABC الجزائر (Arab Banking Corporation)	بتمبر1998	2.6 مليار دج	- تقوم بعمليات التمويل - تقديم منتجات مصرفية جديدة
2-البنوك ذات رأس المال الخاص			
الشركة البنكية العربية الجزائرية	1999	200 مليون دج	تقديم الخدمات المصرفية
3-المؤسسات المالية			
سوفيناس (Sofinance)	9جانفي 2001	5 ملايير دج	- مؤسسة مالية للإستثمار - المشاركة و توظيف الأموال - خلق و تطوير المؤسسات والإستثمار المباشر
شركة إعادة التمويل للرهن العقاري (Société de refinancement Hypothécaire)	1997	3.3 مليار دج	إعادة تمويل القروض
الشركة العربية للإيجار المالي	فيفري 2002	758 مليون دج	- المشاركة في التنمية الإقتصادية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(Arab Leasing Corporation)			
المغرب للتأجير الجزائر (Maghreb Leasing Algérie)	2006	1.2 مليار دج	- مكافحة تبييض الأموال - التأجير - تمويل المعدات اللازمة لما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المهنيين و التجار
شركة Cetelem	2008	ملايين دج 10	مختصة في القروض الإستهلاكية
الشركة المتخصصة في القروض الآجلة	28 جوان 1997	200 مليون دج	تقديم القروض الآجلة
الشركة العامة الجزائرية (Société Générale Algérie)	4 نوفمبر 1999	500 مليون دج	- تقديم الخدمات المصرفية التجارية - إرشاد الزبائن - تقديم فرص مغرية للزبائن - عماليات التمويل
المؤسسة العامة الجزائرية (Compagnie Algérienne de Banque)	28 جوان 1997	500 مليون دج	- تقديم الخدمات المصرفية التجارية - إرشاد الزبائن
البنك الجزائري للتنمية (Banque Algérienne de développement)	1972	150 مليون دج	تمويل المشاريع الكبيرة والعقارات
4- المؤسسات البنكية الأخرى خارج الجزائر			
إتحاد بنوك عربية و فرنسية	1999	250 مليون أورو (52.99 % رؤوس أموال عربية + 47.01 % رؤوس أموال بنك (CALyon	- أنشطة البنوك - التأمين و بيع المنتجات البنكية
البنك التجاري العربي البريطاني الجزائر	1972	بنك الشرق الأوسط HBSC	- تقديم الخدمات المالية والمصرفية - تقديم الإرشادات للزبائن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

		%48 البنك الخارجي اللبناني 26% + البنك المركزي المصري 8% + البنك المغربي 8% + البنك الخارجي الجزائري 8%.	
القرض الصناعي والتجاري (Crédit industriel et commercial)	2006	2.5 مليار دج	- تقديم الخدمات المصرفية - بنك للودائع - تمويل التجارة الخارجية - تقديم القروض للزبائن - تقديم القروض الإستهلاكية
القرض الفلاحي أندو سواز (Crédit Agricol IndoSuez)	2007	2.5 مليار دج	- تقديم الخدمات المصرفية والتمويل - الإستثمارات من الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية المحلية، والشركات الدولية التي تدعم التنمية في الجزائر
البنك الدولي التونسي (Tunis International Bank)	2004	6.5 مليار دج	- تقديم الخدمات المصرفية التجارية - الأعمال المصرفية الإستثمارية في مجال الإستثمار على عمليات الإندماج والإستحواذ، وبنوك القطاع الخاص
بنك Fortis	ديسمبر 2003	23.6 مليار دج	- دعم العملاء و التوقعات - تقديم الخدمات المالية والمصرفية في مجال البنوك والتأمين
البنك العربي الأردني (Arab Bank PLC)	فيفري 2008	500 مليون دج	- تقديم الخدمات المصرفية - تمويل التنمية الإقتصادية - المساهمة في تطوير الإقتصاد

Source: Communiqué paru le 8/12/2009, p: 1, tiré du site: www.bank-of-algeria, visité le 13/12/2009 et de: Arab Bank:" A commitment to customers that reaches across borders", 13/01/2010, p: 1, article tiré du site: www.arabbank.com, visité le 29/01/2010.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

* وحسب تقرير عرضه بنك الجزائر في 8 ديسمبر 9
التي لا تزال تنشط حاليا هي 27 بنكا و مؤسسة مالية

أ- البنوك:

- البنك الخارجي الجزائري BEA
- البنك الوطني الجزائري BNA
- بنك التنمية المحلية BDL
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP – Banque
- بنك هاوسينغ للتجارة والمالية The Housing for Trade and Finance
- سيتي بنك الجزائر Citi Bank
- السلام بنك الجزائر Al Salam Bank Algerie
- بنك الخليج الجزائر The Gulf Bank Algeria
- بنك BNP PariBas الجزائر
- بنك ناتيكسيس Natexis Bank
- بنك HSBC الجزائر
- فرانسا بنك الجزائر FransaBank Algerie
- بنك العرب الجزائر Arab Bank Algerie
- تراست بنك الجزائر Trust Bank Algeria
- بنك البركة الجزائر Baraka Bank Algérie
- بنك كاليون الجزائر Calyon Banque Algérie
- الشركة العامة الجزائر Société Générale Algérie

يلاحظ أن البنوك العمومية تحتل أكبر حصة سوقية تفوق نسبة 90 % ، بينما البنوك الخاصة و الأجنبية التي لها فروع و مكاتب تمثيل في الجزائر فحصتها السوقية لا تفوق نسبة 10 % فقط. هذا يدل على أن القطاع الخاص مازال غير قويا على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، بمعنى آخر أن عملية التحرير المالي و المصرفي لم تطبق بعد في الجزائر.

ب- المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل للرهن العقاري (Société de refinancement Hypothécaire SRH

---

(1). Note d'information sur "l'augmentation du capital des banques et établissements financiers" communiqué paru le 8/12/2009, tiré du site: www.bank-of-algeria, visité le 13/12/2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- صوفينانس SOFINANCE
- شركة Cetelem الجزائر
- المغرب للتأجير الجزائر Maghreb Leasing Algérie (MLA)
- الشركة العربية للإيجار المالي Arab Leasing Corporation (ALC)

و قيمة السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي الجزائري عام 2009 بلغت قيمتها 14 مليار دولار ، أما الإحتياطات من العملة الصعبة فبلغت قيمتها 40 مليار دولار.

2. مهام النظام المصرفي الجزائري:

تتمثل مهام النظام المصرفي الجزائري فيما يلي:

- أهم دور يلعبه الجهاز المصرفي (البنك) هو دور الوسيط المالي في مختلف المعاملات.
- التدخل في سوق الصرف ومراقبته.
- التدخل في الأسواق المالية الدولية.
- جمع الودائع و منح القروض.

وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل

أما مهام البنك المركزي (بنك الجزائر) فتتمثل في:

- **إصلاح السياسة النقدية والإئتمانية:** ويتمثل ذلك في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة (التي تعتمد على الأساليب المباشرة للتأثير على حجم الإئتمان المحلي)، إلى الرقابة النقدية غير المباشرة (التي تتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة و ترك تحديدها لقوى العرض و الطلب).

- **الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي:** ويتمثل في العمل على [1]:
  - تطوير النظام للحد من المخاطر وحماية المودعين.
  - سلامة المراكز المالية وجودة الأصول و كفاية رأس المال.
  - سلامة السياسات و الإجراءات المتبعة في العمل.
  - كفاية و نزاهة العاملين بالجهاز المصرفي.
  - أسلوب الرقابة يحقق ما تقدم بالفاعلية الواجبة.

---

(1). عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، مرجع سابق ، ص : 20

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والشكل التالي يبين دور الجهاز المصرفي (البنك) كوسيط مالي:

الشكل(9): البنك كوسيط مالي

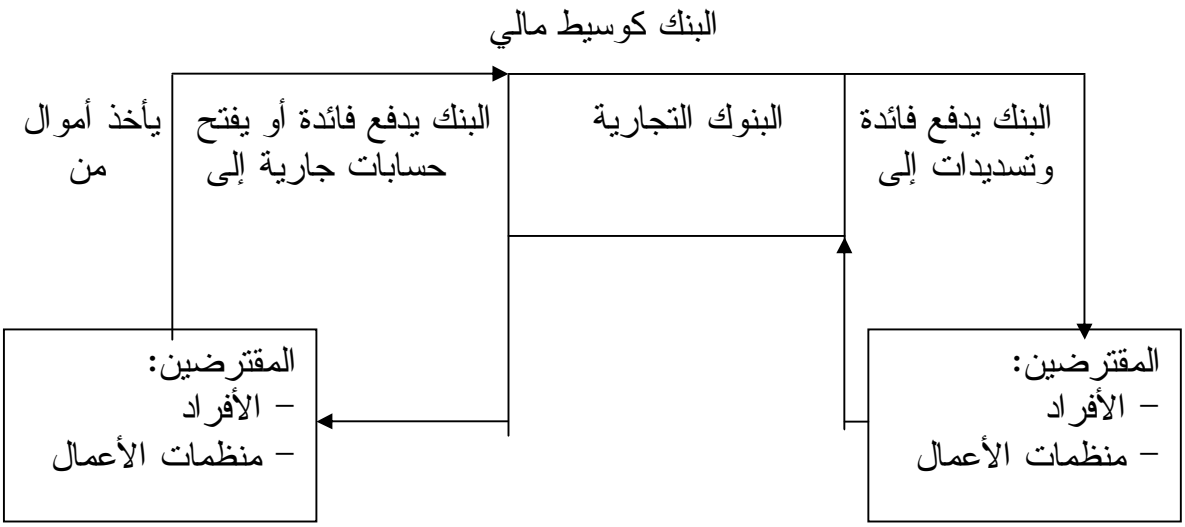

المصدر: أ.د. محمد الصيرفي: إدارة المصارف؛ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية؛ الطبعة الأولى؛ 2002 ؛ ص:8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة الفصل:

ما تم ملاحظته أن الدولة حاولت جاهدة تحديث البنوك التجارية وفق إستراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 من خلال إستقلالية البنوك العمومية، وإصدار قانون النقد والقرض و تطبيق مقررات لجنة بازل . حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري بحاجة ماسة إلى القيام بإصلاح عميق لهياكله وآليات عمله. ويجب خلق الوسائل اللازمة التي تسمح له بالتكيف مع تحول الإقتصاد الوطني والمحيط المالي الدولي.

كما يحتاج الجهاز المصرفي أيضا إلى إستراتيجية فعالة لمواجهة عمليات الإنفتاح المالي والمصرفي و العولمة المالية بشكل عام، من خلال تعظيم الآثارالإيجابية المحتملة للعولمة إلى أقصى درجة ممكنة وتقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة، والعمل على زيادة القدرة التنافسية .

إلى جانب ذلك ، بما أن إصلاح النظام المصرفي يعتبر عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الإقتصادية الجارية في الجزائر ، فقد قدمت المؤسسات المالية الدولية عدة إقتراحات من أجل تطوير المنظومة المصرفية ، النهوض بالإقتصاد الوطني ، و تحقيق التنمية الإقتصادية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة. و لا يكون ذلك إلا من خلال القيام بسلسلة من الإصلاحات للجهاز المصرفي حتى يصبح قادرا على الإندماج في الإقتصاد العالمي ، و بالتالي منافسة البنوك الأجنبية القوية. وهذا يتطلب التحكم في تقنيات العمل البنكي ، و تعميق التجربة فيما يخص الآداء البنكي ، وإستغلال التكنولوجيا المالية والمصرفية أفضل إستغلال .

تمت هذه الإقتراحات من خلال عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر في سنوات الثمانينات (قانوني 1986 و 1988) ، وسنوات التسعينات من خلال قانون النقد والقرض لعام 1990 ، و حتى الألفية الجديدة من خلال الإصلاحات التي تمت في صيف 2003 و 2004 . و لكن رغم هذه الجهود التي بذلتها الجزائر في عمليات الإصلاح المتواصلة ، إلا أنه يلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري لا يزال ضعيفا و غير قادرا على المنافسة في حالة القيام بعملية التحرير و الإنفتاح المالي الواجب على الجزائر إتباعها ، و التي تقتضي نظاما مصرفيا قويا و فعالا. و على ضوء هذا سيتم إستعراض، في الفصل الثالث الموالي، ما جاءت به إتفاقية الغاتس من إلتزامات. إضافة إلى التطرق إلى موقف الجزائر من هذه الإتفاقية و من عملية التحرير المالي و المصرفي، و الإستراتيجيات الواجب إتباعها.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث: تحديات التحرير المالي في ظل واقع ال

مقدمة الفصل:

أفرزت المتغيرات العالمية تحديات تنافسية كبيرة ، نتيجة عولمة النشاط المصرفي و تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، لتلقي بتحدياتها على عاتق الإدارة المصرفية للعمل على التكيف مع هذه المتغيرات، ومواجهة أثارها السلبية ، والإستفادة من المكاسب التي تحققها. وأصبح تطوير الخدمات المصرفية و مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية ، والإهتمام بجودة الخدمات و تحقيق رغبات العملاء أحد المداخل الرئيسية لزيادة و تطوير القدرة التنافسية للبنوك.

ومن خلال هذا الفصل، سيتم التطرق إلى مختلف النقاط التي تميز التحرير المالي والمصرفي من خلال إلتزامات و محاور إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) ، الخدمات المالية و المصرفية الممكن الإستفادة منها من خلال عملية التحرير، إضافة إلى معرفة موقف المنظومة المصرفية الجزائرية من عملية التحرير، و ماهي الإستراتيجيات الواجب إتخاذها لمواجهة الإنفتاح على العالم الخارجي، خاصة و أن تحاول الجزائر جاهدة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: تطبيقات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات

المطلب الأول: إلتزامات إتفاقية (الغاتسGATS) و الدول الأعضاء

1. إلتزامات إتفاقية (الغاتسGATS):

تنشئ إتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الإلتزامات والإرتباطات (المباديء والأحكام العامة) للدول الأعضاء، والتي تمثل الضوابط اللازمة لتحرير تجارة الخدمات، حيث ينطوي **النوع الأول** على **إلتزامات عامة:** التي تتضمن أحكام ومبادئ الإتفاقية والضوابط التي تضعها ، والتي يتساوى في الإلتزام بها كافة الدول الأعضاء دون إستثناء مثل الإلتزام **بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية**، و**المعاملة الوطنية**، و**الشفافية**، و**تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات** إضافة إلى مباديء أخرى[1] هي:

- **التكامل الإقتصادي:** تجيز المادة 5 من إتفاقية الغاتس GATS، دخول الدول في أي تكتلات إقليمية لتحرير التجارة الدولية في الخدمات شرط أن تغطي هذه الإتفاقية قطاعات خدمية كبيرة، وأن تنص على إلغاء أو إزالة كل أنواع التمييز بين أطراف التكتل، وأن لا يؤدي التكتل إلى إعاقة التجارة الدولية في الخدمات، كما تسمح أيضا الإتفاقية في هذا الإطار لكل عضو بالإستفادة من التكامل في أسواق العمل والنفاذ إليها[2].
- **التنظيم المحلي:** حسب المادة 6 هو جميع الأحكام والقواعد المنظمة للتجارة الدولية في الخدمات على المستوى المحلي، تعطي هذه الأحكام الأطراف المتعاقدة الحق في تنظيم قطاع الخدمات داخليا بما يخدم أهداف السياسة الوطنية، وبما يتلاءم مع أحكام الجات ولا يعيق حرية التجارة الدولية في الخدمات وتقوم أيضا على مبدأ الشفافية.
- **الإعتراف:** إذا كان الطرف المتعاقد يشترط خبرة ودرجة معينة للتعليم لمنح الترخيص لموردي الخدمات الأجانب، فإنه يتعين عليه الإعتراف بالتعليم والخبرة التي يحصل عليها مورد الخدمة في أي بلد آخر.
- **الإحتكارات وموردي الخدمات الوحيدون:** حسب المادة 8 لا تحظر الإتفاقية إحتكار توريد الخدمات، وإنما تهدف إلى تنظيمها من أجل ضمان عدم إساءة المورد لمركزه الإحتكاري، وعليه تقتصر الإتفاقية إهتمامها على تنظيم الإحتكارات التجارية التي تؤثر على حرية التجارة الدولية في الخدمات.
- **الممارسات التجارية:** تشير الإتفاقية هنا إلى أنه يجب على كل عضو الإعتراف بأن بعض الممارسات التجارية لموردي الخدمات بإمكانها الحد من حدة التنافس، وبالتالي تقييد التجارة في الخدمات لذلك على كل طرف السماح للطرف الآخر بإستشارة الطلب، إضافة إلى التفاهم والتعاون في تقديم المعلومات غير السرية.

---

(1). د.أحمد الكواز: "الإطار العام للإلتزامات في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"، دون تاريخ نشر، المعهد العربي للتخطيط ص: 1، نص تم الحصول عليه من 2010/01/27، يوم الزيارة www.google.fr/search .

(2). د. محمد محمد علي إبراهيم : "الجات: الآثار الإقتصادية لإتفاقية الجات": الدار الجامعية: 2003/2002 ، ص: 108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **التدابير الوقائية في حالة الطوارئ:** هذا المبد
متعددة الأطراف لتفادي وإلغاء مختلف طرق التميي
- **المدفوعات والتحويلات:** في هذه الحالة تلتزم الأطراف المتعاقدة بعدم فرض قيود على التحويلات الدولية بالعملات الحرة، دون تأخير لتمويل العمليات الجارية المتعلقة بالإلتزامات المحددة للطرف المتعاقد وذلك وفقا لأحكام المادة 11 من الإتفاقية. لكن في بعض الحالات، ونظرا للظروف الممكن أن تتعرض لها الدول والمتمثلة في تزايد أعباء الديون الخارجية و الواردات، فقد سمحت المادة 12 من الإتفاقية للأطراف المتعاقدة التي تواجه مشكلات كبيرة في ميزان المدفوعات، أو حتى تهديدا بحدوث هذه المشكلات، أن تفرض قيودا وقائية على التجارة الدولية في الخدمات، وأن تقيد المدفوعات والتحويلات (هذا مايعرف بالضوابط المفروضة من أجل حماية التوازن في ميزان المدفوعات).
- **المشتريات الحكومية:** في هذه الحالة تستثنى الخدمات التي يتم شراؤها لأغراض حكومية وليست لأغراض تجارية من قواعد الدولة الأولى بالرعاية والنفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية وذلك حسب المادة 13 من الإتفاقية [1].
- **الإستثناءات العامة:** هناك إستثناءات عامة من تطبيق قواعد الجات تختص بها المادة 14، تجيز للأطراف إتخاذ التدابير التي من شأنها حماية النظام العام والآداب والأمن القومي وسلامة البشر، والسلامة العامة وحماية صحة الحيوان والنبات(إستثناءات أمنية) وتمنح هذه الإستثناءات لجميع الدول دون تمييز، بشرط ألا يترتب عن ذلك تمييز بين الدول.
- **الدعم:** نظرا لما يترتب على الدعم من تشويه للتجارة الدولية في الخدمات، فقد بينت الإتفاقية أنه يتعين على كل طرف من أطراف الإتفاقية إخطار باقي الأطراف بكافة صور الدعم التي تطبقها في مجال الخدمات الوطنية، والتي يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية في الخدمات.

أما **النوع الثاني** فهو عبارة عن **إلتزامات محددة**، والذي يتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتي يلتزم بموجبها تحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة و معايير و أنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء[2].

وتتبلور الإلتزامات المحددة في جداول إلتزامات مرفقة ببرتوكول إنضمام الدولة العضو، حيث تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة، ويحدد فيها القطاعات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية منها، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق الوطنية. وتشتمل جداول الإلتزامات المحددة أيضاً على أربع إلتزامات تقع على عاتق الدول والتي تظهر في الجزئين الرابع والخامس من الغاتس، والتي تتمثل في [3]:

---

(1) د. عبد المنعم محمد الطيب: "أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية" ،المؤتمر الثالث للإقتصاد الإسلامي : 31 ماي- 2 جوان 2005 ، ص : 13.

(2) د. الحسن أجوارين: "قواعد منظمة التجارة العالمية وقطاع الوكالات التجارية" ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وزارة الإقتصاد والتخطيط – أبوظبي ، دون تاريخ نشر، ص: 7.

(3). د. مصطفى سلامة : "منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية": دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية: 2006 ، ص: 241.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أ. مبدأ المعاملة الوطنية: حيث يمكن منح الموردين ا
مع حفظ حق كل دولة في وضع الشروط والضوابط ال
وتشريعاتها.

ب. التحرير التدريجي لتجارة الخدمات: يتسم هذا الإتفاق بالواقعية، فإن التجارة لم تكن من قبل تخضع لقواعد دولية عالمية، لذا لابد من تنظيم هذه التجارة بتحريرها من القيود، وذلك لا يتم إلا من خلال مراحل متعاقبة تتم من خلال مفاوضات، وذلك تفاديا لأية آثارسلبية للإجراءات المختلفة. وهكذا فإن التحرير التدريجي لتجارة الخدمات يتم من خلال وسيلة هي المفاوصات، وصولا إلى تحقيق هدف مزدوج: إلغاء الآثار السلبية المقيدة لهذه التجارة، ومراعاة مصالح جميع الدول على أساس من التبادل في إطار التوازن بين الحقوق والواجبات.

ج. مبدأ النفاذ للأسواق: يهدف هذا الإلتزام إلى مواكبة ما تم إقراره بشأن تجارة السلع (الجات) بشأن وجوب النفاد للأسواق، فعند توريد الخدمات، فإن على كل دولة عضو تقديم معاملة لا تقل رعاية عن تلك المنصوص عليها بموجب الأوضاع والحدود والإشتراطات المتفق عليها والمدرجة في جداول التنازلات الخاصة به، أو فتح الأسواق أمام الخدمات ذات المصدر الخارجي. ومن الإجراءات التي لا يجوز على العضو أن يستبقيها أو يعتمدها سواء على أساس جزء من إقليمه أو من إقليمه بأكمله، والتي تكون مدرجة في جدوله وهي:

- الحد من عدد موردي الخدمات سواء على شكل حصص عددية أوإحتكارات وإشتراط إجراء إختبارات إقتصادية [1].
- الحد من إجمالي قيمة التعامل أوالأصول الخدمية على شكل حصص عددية.
- الحد من إجمالي عدد العمليات الخدمية أو من إجمالي المخرجات الخدمية.
- الحد من مجموع عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يجوز توظيفهم في قطاعات خدمات معينة أو الذين يجوز لمورد خدمات أن يوظفهم والذين يعتبرون ضروريين لتوريد خدمة معينة.
- الإجراءات التي تقيد أو تشترط على مورد الخدمات أن يوردها من خلال أنواع معينة من الكيانات القانونية أو المشاريع المشتركة.
- الحد من مشاركة رأس المال الأجنبي من خلال تحديد نسبة مئوية قصوى للملكية الأجنبية للأسهم أو قيمة إجمالية للإستثمارات الأجنبية الضرورية أوالكلية [2].

د. إحترام حدود المشروعية: بعد إتمام الإلتزامات الواردة في الجداول المقدمة، يجب على الدول الأعضاء، في كل قراراتها، إحترام حدود المشروعية أي الضوابط الواردة في إتفاق الغاتسGATS ، كما تحتوي الجداول على إلتزامات إضافية وهي التي لا تخضع للجدولة

---

(1). عبد الواحد العفوي :" العولمة والجات: التحديات والفرص": مكتبة مدبولي- القاهرة – الطبعة الأولى : 2006 ، ص: 84.
(2). أ.د. سمير محمد عبد العزيز: "وعالمية التجارة القرن الحادي والعشرين: التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين إنتهاء الجات وقيام منظمة التجارة العالمية": المكتب العربي الحديث: 2006، ص: 334.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، ويمكن التالي:

الجدول(10): إلتزامات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS)

الإلتزامات العامة	الإلتزامات المحددة
– القواعد والمباديء العامة	– القطاعات الخدمية – الفرعية
– كل الخدمات القابلة للتجارة	– شروط النفاذ إلى الأسواق
– تخضع لمجلس إدارة الخدمات	– شروط المعاملة الوطنية
– تقسيم الخدمات حسب وسائل توريد الخدمة	– الشروط الإضافية

المصدر: د. محسن أحمد هلال: "التجارة في الخدمات – إهتمامات الدول العربية"، مؤتمر حول التكامل الإقليمي الإسكو: الإستكشاف الأول العربي، أبو ظبي: 2005 ، ص: 4.

والشكل الموالي يلخص بإختصار مضمون (أي الأطر الرئيسية) للإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS):

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل(10): الأطر الرئيسية للإتفاقية العامة لتحرير

الإتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات GATS

الأطر الرئيسية

مباديء وقواعد عامة	القواعد والإلتزامات الخاصة	ملاحق تتضمن الأحكام الخاصة
إلتزامات على كل الدول الأعضاء: – الشفافية في إعلان السياسات والقوانين. – إتاحة المعلومات لراغبيها من الدول الأعضاء. – عدم إحداث تغيرات في جداول الإلتزامات بشكل مفاجيء.	جداول الإلتزامات محددة تقدمها الدولة عن القطاعات التي تلتزم بتحريرها. – تحديد التخفيضات، الإستثناءات وفترات سريانها بشكل نهائي.	– أحكام خاصة بموضوعات مازال التحرير فيها جزئيا أو قيد البحث. – أحكام خاصة بفض المنازعات والشروط الجزائية وطرق تعديل الإلتزامات.

المصدر: الإتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات، مقال مأخوذ من الموقع:
www.google.com/viewer/worldbank.org/ArabicWeb ، يوم الزيارة 2010/01/27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتتضمن جداول الإلتزامات لأي دولة عضو في الإتفاقية

أ. القسم الأفقي Horizontal Section:

ويحتوي على تعاريف القوانين والتشريعات واللوائح السارية والتي تتعلق بكافة قطاعات الخدمات مثل قانون العمل وقانون الشركات والقانون التجاري وغيرها،ويكون ذلك من خلال ربط القيود وفقا للنقاط التالية [1] :

- التواجد التجاري من خلال مكتب تمثيل أو شركة تحدد فيها نسبة المشاركة الأجنبية بحوالي 49%.
- شروط محددة فيما يتعلق بالدخول والإقامة المؤقتة لبعض فئات الأشخاص الطبيعيين.
- قيود تتعلق بتملك العقارات والأراضي ، والرسوم على المداخيل و الدعم الحكومي.

ب. القسم الرأسي Vertical Section:

الذي يحدد القطاعات الخدمية التي ترغب الدولة الدخول بها في الإتفاقية والإرتباطات المحددة لكل قطاع. ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع في ملاحق الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، فمثلاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يتم بيان أنواع الخدمات المصرفية والمالية (عدا التأمين)، تحت بند الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، ويذكر أمام كل بند القيود التي تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في الحدود الخاصة بكل منهما، كأن يذكر الحد الأقصى لمساهمة الأجانب من رؤوس الأموال المالية مثلاً،ويكون ذلك حسب النقاط التالية:

- تغطية قطاعية متنوعة.
- طرق توريد هذه الخدمات خاصة للإلتزامات الأفقية.
- إستثناء قطاعات الإتصالات و التأمين و خدمات التوزيع.
- مفاوضات برنامج الدوحة : طلبات عديدة موجهة للدولة لتحرير القطاعات الخدمية.

2. إلتزام الدول الأعضاء طبقا لإتفاقية (الغاتسGATS):

بموجب هذه الإتفاقية تلتزم الدول الأعضاء بمايلي:

- فتح أسواقها أمام شركات الخدمات الأجنبية حيث تعمل هذه الشركات جنبا إلى جنب مع الشركات الوطنية.
- تقوم شركات الخدمات في دولة معينة ببيع خدماتها إلى عملاء في دولة أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدول المضيفة غير ضروري.

---

(1). د. عبد المنعم محمد الطيب : مصدر سابق ، ص : 14.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- السماح لشركات خدمات مشتركة (رأسمال أجنبي ور
بأن تزاول أعمالها في الدولة المضيفة.

كما فرضت الإتفاقية ثلاث إلتزامات على الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية وهي [1] :

- مساعدة الدول النامية في الحصول على تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرتها في إنتاج خدماتها المحلية، وزيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة، ويكون ذلك بمقابل مادي.
- مساعدة الدول النامية في الحصول على معلومات، عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع، وشبكات المعلومات الدولية من خلال إقامة قنوات الإتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بالأسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة.
- إلتزام الدول المتقدمة بتحرير أسواقها في القطاعات الخدمية التي لها أهمية تصديرية في الدول النامية وعلى الدول النامية تنفيذ وتطبيق هذه المادة على أكمل وجه.

المطلب الثاني: الخيارات المتاحة للمصارف وفقا لإتفاقية (الغاتسGATS)

يستعرض هذا المطلب الخيارات المتاحة أمام المصارف للإنضمام لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات وأثره على المصارف في الدول النامية ومن بينها المصارف الجزائرية، حيث تتضمن الإتفاقية ثلاثة خيارات، **الخيار الأول** يتمثل في التحرير الكامل لقطاع الخدمات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية، **الخيار الثاني:** يتمثل في القيود التي من الممكن أن تتضمنها جداول الإلتزامات وفقاً للقوانين، واللوائح والسياسات المنظمة للعمل المصرفي والمالي في الدول ، أما **الخيار الثالث** فيشير إلى عدم الإلتزام بتحرير قطاع الخدمات المصرفية والمالية.

1. الخيار الأول:

يشير هذا الخيار إلى عدم فرض أية قيود في جداول الإلتزامات التي يتم تقديمها في هذا القطاع، أو بمعني أدق السماح بالتواجد الأجنبي بكافة أشكاله المبينة في جداول الإلتزامات كما ورد في مسودة الإتفاقية، ومن المتوقع في ظل هذا السيناريو أن يكون الأثر على المصارف في الدول النامية ككل كما يلي [2]:

أ. السماح بقبول الودائع بكافة أشكالها (جارية – لأجل – إدخار): والتحرير هنا يسمح بالتعامل بأسعار الفائدة للمصارف التقليدية المحلية والأجنبية (بالنسبة للودائع لأجل وودائع الإدخار)، أما المصارف الإسلامية مثلا، فإنها تعمل على توزيع العائد المحقق فعلاً بالنسبة لودائع الإستثمار والذي يعتمد في الأساس على ما هو محقق فعلاً من أرباح.

---

(1). أ.د. صفية أحمد أبو بكر: " الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتسGATS)" ، مصدر سابق ، ص : 971.
(2). د. عبد المنعم محمد الطيب : مصدر سابق، ص :23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب. السماح بالإقراض بكافة أشكاله: ويشير الواقع ... المحلية والأجنبية بالتعامل بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، تقوم على أخذ فوائد محددة بالأجل، هذا بالنسبة لكل المصارف ماعدا المصارف الإسلامية، التي تتعامل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي التي تمت إجازتها من قبل هيئات الرقابة الشرعية،وعائد التمويل في كثير من الأحيان يقوم على قاعدة الغنم بالغرم ،وهو يمثل الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية .

ج. أما الخدمات الأخرى التي تقوم بها المصارف والتي جاء تفصيلها في جداول الإلتزامات، كخدمات المدفوعات وتحويلات الأموال، والضمانات والإلتزامات والإيجار لحساب البنك أو العملاء وغير ذلك، فلا يوجد إختلاف أو تعارض في تقديمها إذا لم تقم على مخالفة قانونية.

إن أثر التحرير الكامل على المصارف يتمثل في زيادة حدة المنافسة بينها وبين المصارف الأجنبية، وقد يؤدي ذلك إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف في الدول النامية. إذ تشير بعض الآراء إلى أن تحرير الخدمات المصرفية في بعض الدول النامية (مثل المغرب وتونس) تم بالفعل في السوق المصرفية، حيث سمح للبنوك الأجنبية وأعطى لها الحق في فتح فروع لها في تلك الدول، وأتيحت لها حرية التعامل بالعملة المحلية بجانب النقد الأجنبي.

إن أحد أهم الإفرازات الإيجابية لهذا الخيار يتمثل في سعي المصارف الأجنبية على تقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المقدمة في المصارف المحلية، بهدف إستقطاب عملاء هذه المصارف، كما أن التحرير الفوري للخدمات المصرفية يزيد من درجات المنافسة محلياً، وتبقى قدرة المصارف على المنافسة في تخفيض التكاليف وتقديم الخدمات المصرفية بصورة أفضل، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتطوير الأنشطة المصاحبة التي تتطلب إستخدام الأساليب المتطورة من تقنيات وخلافه.

وإذا نظرنا إلى هذا التحرير من زاوية أخرى فقد يكون مؤداه إنتقال هذه المصارف بتقديم خدماتها المصرفية المحلية إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة، مما يؤدي إلى إتساع نشاط المصارف المحلية ويساعدها على تحقيق أهدافها،إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التمثيل الخارجي لمصارف الدول النامية (خاصة العربية منها)،مما يقلل من الإستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات خارجياً[1].

2. الخيار الثاني:

يستند هذا الخيار على تقييد بعض الخدمات المصرفية، من خلال القوانين واللوائح والسياسات والقرارات السارية في هذا القطاع، والتي تصدر من السلطات التشريعية و النقدية وما يرتبط بها من توجيهات ذات صلة بالقطاع المصرفي والمالي لكل دولة (من بينها الجزائر). إلا أن هذه القيود سوف تكون لفترة مؤقتة يتم بعدها التحرير الكامل للخدمات المصرفية،

---

(1). د. عبد المنعم محمد الطيب : نفس المرجع، ص : 24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وإزاء ذلك سوف تنعم كل المصارف بفترة حماية م
يمكنها من تقوية نفسها مؤسسياً وتنظيمياً وتقنياً بهد
أشكالها.

3. الخيار الثالث:

وفقاً لهذا الخيار لا تتعهد الدولة بفتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في الوقت الآني مستفيدة من فترة السماح التي تتيحها الإتفاقية للدول النامية ، وتأسيساً على ذلك فإن كل المصارف التقليدية وغيرها تتوفر لها الحماية لفترة زمنية قادمة.

وقد يكون هذا الخيار في صالح مصارف الدول النامية بإعتبار أنها مؤسسات حديثة مقارنة بمثيلاتها التقليدية (المتقدمة)، إلا أنه يجب على الدول التى تأخذ بهذا الخيارالإستفادة من هذه الحماية بتنظيم وترتيب أوضاعها داخلياً وخارجياً بما يجعلها مؤهلة تماماً للمنافسة في الوقت المحدد.

كما أن لهذا الخيار آثار سالبة، وذلك في حالة عدم تهيئة المصارف وإستعدادها للصمود أمام المنافسة الأجنبية، نتيجة لعدم الإهتمام أوعدم القدرة على المواكبة، وبالتالي قد تواجه هذه المصارف منافسة حادة نظراً للتطورات التقنية والتكنولوجية التي تطبقها المصارف التقليدية الأجنبية خلال فترة الحماية الممنوحة، مما يؤدي في النهاية إلى زوال وضعف تلك المصارف غير القادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS)

هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف العربية والعالمية في ظل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لعل من أهمها ما يلي [1]:

1. المنافسة:

إن تحرير القطاع المالي والمصرفي، يعني إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة، والتي تمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار وكميات الخدمات المالية.كما أن عولمة التجارة في الخدمات المالية تهدف إلى إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات الأجانب والمحليين، وتجدرالإشارة إلى أن العولمة والتحريرمرتبطان و ليس بالضرورة متلازمان، فيمكن لدولة أن تحرر نظمها المالية والمصرفية وأن تحتفظ في الوقت نفسه بأسواقها المالية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية كما هو الحال في اليابان، وقد تكون الأسواق المالية منفتحة أمام المنافسة الخارجية، ولكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم مثل الأسواق المالية في الولايات المتحدة. و عليه فإن تحرير الخدمات المالية والمصرفية يتطلب توافر عددا من الشروط من بينها:

---

(1). د. عبد المنعم محمد الطيب : مصدر سابق ، ص : 26.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إزالة التحكم في سعر الفائدة في المصارف التقليدية (نظر المصارف من خلال تحرير هوامش التمويل المص
– خصخصة المنشآت المملوكة للقطاع العام(وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدول مثل الجزائر المصارف والمؤسسات المالية تساهم فيها الحكومة).
– تخفيض الإتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة.
– إعطاء حق الدخول لموردين جدد في قطاع الخدمات المالية .
– إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية وذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير[1].

إن فتح الأسواق المصرفية والمالية في الدول النامية أمام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية قد ينتج عنه تغيرات جذرية في الصناعة المصرفية المحلية، فلابد من الإدراك أيضاً بأن فتح الأبواب أمام تلك المؤسسات سوف يسمح أيضاً للمصارف في الدول النامية للمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية.
إن المصارف الأجنبية لها ميزة كبيرة على المصارف العربية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض تلك المصارف لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء هذه المصارف في ظل إتفاقية الخدمات المصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها [2].
إن إدخال المصارف العربية إلى الساحة العملية، ضمن إطار المنافسة الحرة يتطلب دوراً متكاملاً يقوم به مؤيدي هذه المصارف والحكومات والمصارف المركزية في الوقت الآني، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية .

2. التشريع ، الرقابة و إدارة المخاطر:

إن المصارف في الدول النامية (منها العربية) تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع والرقابة، وأساليب الإدارة، وإدارة المخاطر في ظل إتفاقية تجارة الخدمات المصرفية، ولا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل مجهود مركزمن قبل المؤسسات المالية لهذه الدول،وذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي، ودون إغفال لدور جهات التشريع والتنظيم الدولية.
ومما يجدر ذكره أن المصارف في الدول النامية تواجه نفس المخاطر التي تواجهها المصارف الأجنبية مثل الصدمات الخارجية و سوء الإدارة، وما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة والربحية . كما أنها تواجه أيضاً مخاطرإستثمارية، حيث أن المشاريع هي أهم مصدر للعوائد بالنسبة للمودعين والمستثمرين، الأمرالذي يدعو إلى ضرورة التأكد من أن المصارف في الدول النامية تملك الخبرة والمقدرة الكافية في مجالات إختيارالمشاريع وتقييمها ومتابعتها ومراجعتها، وفي كل هذا تأكيد على أهمية الدورالذي يجب أن تقوم به الجهات الرقابية.

---

(1). عبد المنعم محمد الطيب : مصدر سابق ، ص : 27.
(2). عبد المطلب عبد الحميد : " العولمة و إقتصاديات البنوك" ، مرجع سابق ، ص : 135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3. القصور في تطوير المنتجات المصرفية:

بالرغم من أن سوق الصيرفة في الدول النامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية، إلا أن المنتجات المصرفية في الدول النامية كماً ونوعاً لا تزال في بداية الطريق.

إن الصيرفة في الدول النامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثيرمن المنتجات في الدول النامية،ما هي إلا منتجات أجنبية معدلة لتتوافق مع الضوابط المحلية. وما لم تصل الصيرفة المصرفية في الدول النامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الإبتكار و الإستقلالية عن المنتجات الأجنبية القائمة، فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه مثل:

- وجود مراكز بحث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية محلية منافسة للمنتجات الأجنبية القائمة في السوق.
- عدم إقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف على الرقابة، وإنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية في هذه المصارف .
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافروالمساندة بين المصارف في الدول النامية للإرتقاء نوعيا بالصيرفة في الدول المتقدمة.

المطلب الرابع: خصائص، محاور و أهمية إتفاقية (الغاتسGATS)

1. خصائص الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS)

من خلال المفاوضات التي تمت في دورة الدوحة في إطار التحرير المالي والمصرفي، فقد جاءت الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) بالأحكام التالية [1]:

- إتفاقية (الغاتسGATS) تسمح لكافة الدول الأعضاء بتحرير خدماتها المالية والمصرفية، وفي نفس الوقت تمكين السلطات الرقابية من المحافظة على التنظيم الداخلي لها ، وإستقرار وتكامل القطاع المالي والمصرفي.
- المفاوضات حول تحرير الخدمات المالية والمصرفية خاصة في الدول النامية، تسمح بالتطور من خلال التواجد التجاري الأجنبي في هذه الدول، سواء لإنشاء شركات جديدة أو الحصول على شركات قائمة.

---

(1). OMC, « La libéralisation des services financiers », Rapport N : 05-2335 pour le conseil de l'OMC, idem, p : 2-3.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المفاوضات المتفق عليها في إطار الإتفاقية لاتسمح فقط
بل تساعد على الإنفتاح وتشجيع الإستثمارات الأجنبية
- الإلتزامات والأحكام المتفق عليها في إتفاقية (الغاتسGATS) تسمح أيضا بإلغاء كل صور التمييز بين الموردين المحليين والموردين الأجانب (مبدأ المعاملة الوطنية) في مجال تطبيق القوانين واللوائح.

2. محاور إتفاقية (الغاتسGATS)

أدخلت جولة الأروغواي إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (الغاتسGATS) وركزت على ثلاث محاور رئيسية هي [1]:

أولا. وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء: وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الأعضاء مع تجارة الخدمات، وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات في حالة حدوث خلاف بين الدول المعنية.
ثانيا. تحديد المجال الذي يغطيه الإتفاق: حيث هناك أنواعا من الخدمات تسيطر عليها الدولة وخصوصا في الدول النامية(الجزائر مثلا)، سواء لأسباب سياسية أوإقتصادية أوإجتماعية وترغب تلك الدول في إغلاق المنافسة العالمية في تجارة تلك الخدمات.
ثالثا. مواجهة الإستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف.

3. أهمية تحرير تجارة الخدمات:

- أثر تحرير الخدمات على تنمية القدرات التصديرية لقطاع الخدمات من خلال الإستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا القطاع [2].
- دخول الشركات والمؤسسات الأجنبية إلى الدول النامية يؤدي إلى تطوير قطاع الخدمات المحلي،حفزه على المنافسة والإستفادة من الأساليب الحديثة في الإدارة والتكنولوجيات المتطورة.
- جذب الإستثمارات الأجنبية تسمح بإقامة مشاريع مشتركة في عدة قطاعات كالبنوك والتأمين كما يمكنها أيضا دخول أسواق التمويل الدولية ، والوصول إلى مراكز المعلومات الخاصة بالخدمات.
- المساهمة في تحقيق متطلبات عملية التنمية، تكوين الناتج المحلي، إيجاد فرص عمل و تعبئة الموارد من خلال الخدمات المالية [3].

---

(1). أ.د. صفية أحمد أبو بكر : "الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الغاتسGATS)" ، مصدر سابق ، ص : 970.
(2). د. عبد القادر فتحي لاشين: مرجع سابق، ص: 135.
(3). أ.د. نبيل بدر الدين: " تحرير التجارة في الخدمات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية- الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات: مارس 2007، مسقط ، ص: 179.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني : الخدمات المالية و المصرفية في ظل إ

المطلب الأول: أنواع الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها إتفاقية (الغاتسGATS)

إن الخدمات المصرفية التي تشملها الإتفاقية ما هي إلا أنشطة أو أداءات أو منافع أو إشباعات تقدم من طرف (البائع) إلى آخر(المشتري) [1]، ويمكن حصرها فيما يلي:

- قبول الودائع و الأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الإستهلاكية والإئتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- التأجير التمويلي و تمويل مشروعات الإمتياز.
- خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الإئتمان والإقراض والشيكات السياحية، والشيكات المصرفية [2].
- الإتجارلحساب البنك أولحساب العملاء في أدوات سوق المال والشيكات و الكمبيالات، شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية.
- خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.
- الإشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص، وتقديم الخدمات المختلفة المتعلقة بالإصدارات.
- أعمال السمسرة في النقد والإدارة النقدية للمشروعات .
- إدارة الأموال كالإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.
- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض.
- تقديم وسائل للدفع أو شراء السلع والخدمات.
- تقديم خدمات مالية عالمية إلى جانب خدمات التأمين والخدمات الإستثمارية [3].
- تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

---

(1). قريشي محمد الجموعي : " قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات الإقتصادية"، مصدر سابق ، ص : 38- 39.

(2). محمد كمال خليل الحمزاوي: "إقتصاديات الإئتمان المصرفي: منشأة المعارف الإسكندرية: الطبعة الأولى : 2000 ، ص: 46.

(3). عبد المنعم محمد الطيب : مصدر سابق ، ص : 8.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تقديم الإستشارات والوساطة المالية والخدمات ال
الأنشطة السابقة.
- تقديم خدمات النصح والإرشاد المالي والقروض الإستهلاكية.
- تقديم خدمات بنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة إلى جانب المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة.
- القيام بالتأجير التأميني [1].
- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية حيث البنوك تقوم ببيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن العملاء.

وفي هذا الإطار، تضمنت الإتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، ولقد إستقر الرأي فيها على تحديد أربع أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي [2]:

- إنتقال الخدمة عبر الحدود: وهو مالا يستدعي إنتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك (Cross Border Supply).
- التواجد التجاري (Commercial Presence): ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.
- الإستهلاك في الخارج (Consumption Abroad): ويقصد به إنتقال طالب الخدمة للخارج لإستهلاكها هناك مثل السياحة.
- إنتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة (Presence Natural Person): كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين.

(1). أ.د. نهال فريد مصطفى – د. عبد الفتاح إسماعيل : " الأسواق والمؤسسات المالية" : دار الفكر الجامعي : 2007 ، ص : 127 .
(2). أ.د. محمد الصيرفي : "إدارة المصارف" ، مرجع سابق ، ص : 19-20.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الشكل الموالي يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمات:

الشكل(11): تخطيط يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة

الدولة (أ) **الدولة (ب)**

الحالة الأولى: توريد الخدمة

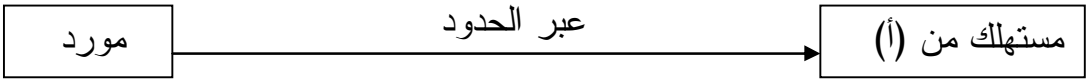

الحالة الثانية: توريد الخدمة

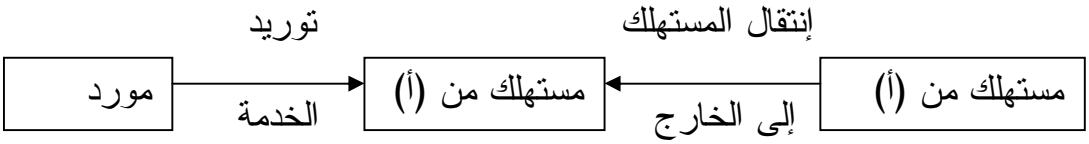

الحالة الثالثة: توريد الخدمة – التواجد التجاري

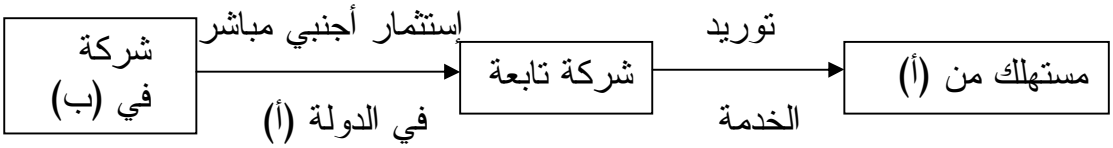

الحالة الرابعة: توريد الخدمة – الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين

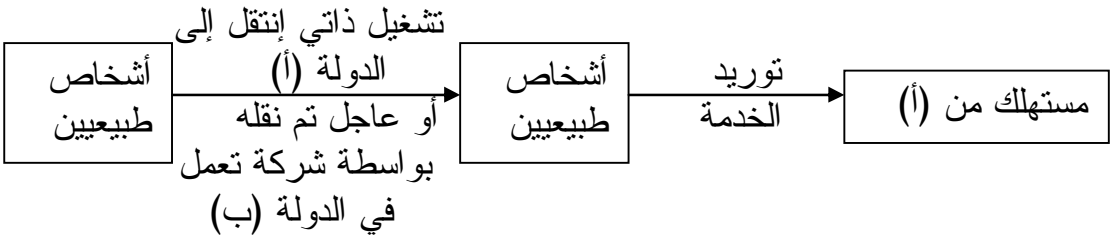

الحالة الرابعة: التشغيل المؤقت

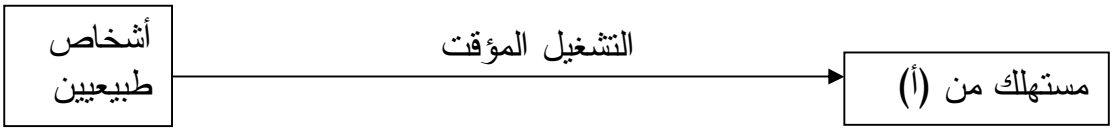

المصدر: تقرير حول الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات للنشر، 2007، ص: 143.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و الجدولين المواليين يمثلان الصادرات و الواردات من العربي:

الجدول(11): صادرات الخدمات المالية في ثلاث دول المغرب العربي

الدولة	1992	1995	2000	2001	2002	2003
الجزائر	777	793	910	910	0	0
المغرب	1968	2020	2854	3787	4092	5480
تونس	1887	2401	2680	2829	2603	2940

المصدر: معطيات من المنظمة العالمية للتجارة، 2005

الجدول(12): واردات الخدمات المالية في ثلاث دول المغرب العربي

الدولة	1992	1995	2000	2001	2002	2003
الجزائر	1321	1365	2360	2440	0	0
المغرب	1148	1350	1521	1705	1904	2860
تونس	970	1245	1119	1332	1353	1610

المصدر: معطيات من المنظمة العالمية للتجارة، 2005

و يبين التمثيل البياني التالي تطور الخدمات المالية بين دول العالم خلال سنوات التسعينات وسنوات الألفين:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمثيل البياني (2): شكل بياني يبين تطور الخدمات (2005 – 1990)

الوحدة المعيارية: ملايين الدولارات

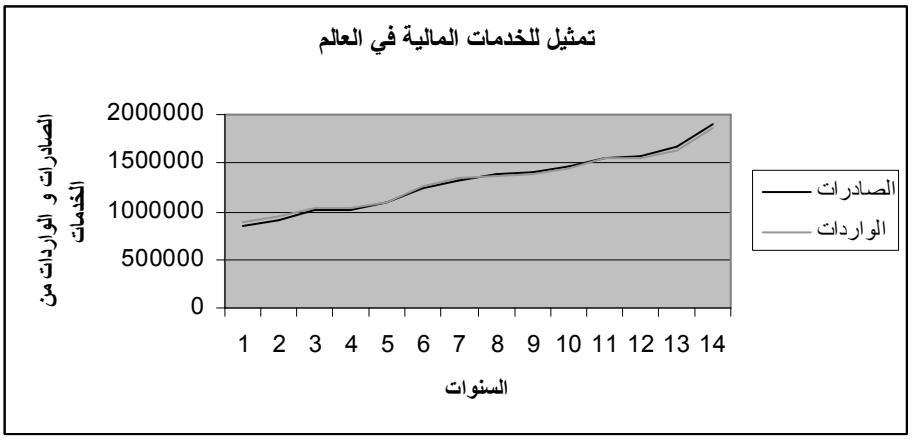

المصدر: معطيات من البنك العالمي، 2005 (www.worldbank.org)

يلاحظ أن حجم التبادل في مجال الخدمات المالية (الصادرات والواردات) ما بين دول العالم يرتفع بشكل مستمر (أي أن منحنى الصادرا ت و منحنى الواردات من الخدمات المالية يرتفعان جنبا إلى جنب). كان حجم التبادل منخفضا في بداية التسعينات، لايتجاوز 10 ملايين دولار بالنسبة للصادرات والواردات (لكن يبقى حجم الصادرات أقل من حجم الواردات). وما بين 1992 و 1993 تساوى حجم التبادل (الصادرات والواردات) عند مستوى 10 ملايين دولار. وبعد سنة 1994 (بعد إنعقاد جولة الأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 التي تضمنت عدة إتفاقيات، من بينها الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS))، إرتفع حجم التدفقات المالية ما بين دول العالم ليصل مستوى 15 مليون دولار سنة 2000 ، ولا يزال حجم التدفقات يستمر في الإرتفاع (أكثر من 10 مليون دولار في سنة 2003) .

أما التمثيل البياني الموالي، فيبين تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين 1990 – 2004 :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمثيل البياني (3): شكل بياني يبين تطور قطاع الخ

(2004 – 1990)

الوحدة المعيارية: ملايين الدولارات

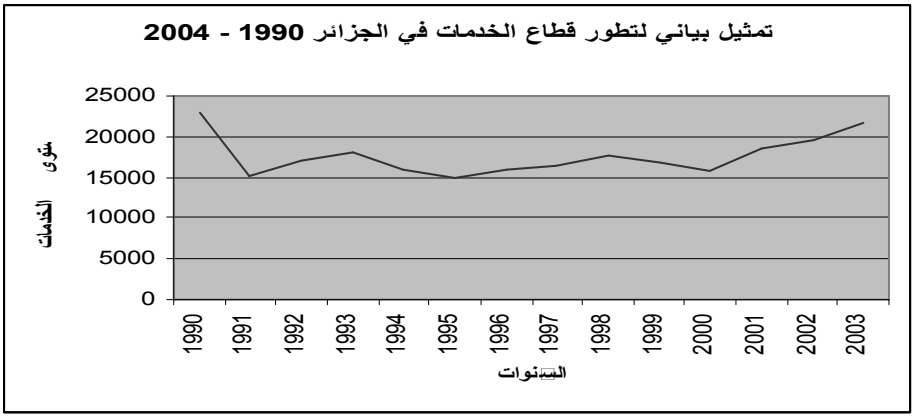

المصدر: معطيات من البنك العالمي،2005 (www.worldbank.org)

من خلال التمثيل يلاحظ أن مستوى تطور الخدمات في الجزائر كان منذ التسعينات متذبذبا (تارة يرتفع وتارة ينخفض). عام 1990، كان هذا المستوى مرتفعا يفوق قيمة 20000 مليون دولار، ثم إنخفضت هذه القيمة إلى 15000 مليون دولار عام 1991 وبقيت منخفضة إلى غاية عام 1995 (إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)، بعدها بدأ قطاع الخدمات يتطور و يرتفع مستواه شيئا فشيئا ليتجاوز 25000 مليون دولار عام 2002 نظرا لإنتقال وتبادل المعارف والخبرات ما بين الجزائر ودول العالم.

المطلب الثاني: محددات الخدمات المصرفية في ظل إتفاقية (الغاتسGATS)

تتميز الخدمة البنكية التي تقدمها البنوك بعدة خصائص ومميزات من بينها [1]:

- الخدمة المصرفية غير ملموسة (بمعنى أنها غيرمادية وغير مجسمة، لا يمكن الشعور بها أو تخزينها وغير قابلة للتلف).
- غالبية المخرجات البنكية غير نمطية (بمعنى أنه يتم الحصول على الخدمة بأشكال ومستويات مختلفة، حتى ولو تم إستخدام في أدائها نفس عناصرالإنتاج).

(1). د.الدسوقي حامد أبو زيد : "إدارة البنوك"، الجزء الأول : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح : دون تاريخ نشر، ص : 154-153.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- يرتبط أداء وتوزيع الخدمة البنكية بمن يقدمها ويو الأفراد القائمين على أدائها أو توزيعها.)
- الخدمة المصرفية ليست محمية ببراءة الإختراع وكل خدمة يوجدها بنك ما يمكن لبنك آخر تقديمها [1].
- الخدمات المصرفية غير قابلة للتجزئة أوالتقسيم أوالإنفصال عند تقديمها على الإتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.
- لا يمكن صنع الخدمة البنكية مسبقا أو تخزينها فهي تنتج وتقدم في نفس الوقت الذي يتقدم الزبون لطلبها.
- الخدمات المصرفية غير قابلة للإستدعاء مرة أخرى، في حالة وجود أخطاء في إنتاجها أوعيوب عند تقديمها، فإن الإعتذار و إرضاء العميل هما البديل الوحيد أمام موظف البنك.
- جودة الخدمات المصرفية غير قابلة للفحص بواسطة موظف البنك قبل تقديمها للزبائن.
- لايمكن لموظف البنك إنتاج عينات من الخدمة وإرسالها للزبون للحصول على موافقة عن جودتها قبل الشراء.
- تعتمد الخدمات المصرفية على التسويق الشخصي بدرجة كبيرة،حيث تعتمد في تقديمها على الإتصال الشخصي بين مقدم الخدمة والعميل.

المبحث الثالث: تطور الجهاز المصرفي في ظل إتفاقية (الغاتسGATS)

من خلال هذا المبحث، سنتطرق إلى آثار التحريرالمالي والمصرفي على الأجهزة المصرفية في الدول النامية ومن بينها الجهاز المصرفي الجزائري، إضافة إلى التطرق إلى الإستراتيجيات المستقبلية لهذه الدول من أجل مواجهة عملية التحرير و مختلف المخاطر التي قد يتعرض إليها أي جهاز مصرفي في ظل الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات .

المطلب الأول: موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي

إعتمدت السياسة الإقتصادية بعد الإستقلال على مخططات إستثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، وعلى نظام مركزي للأسعار. لم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، وبالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية والمالية، وأصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية وبتوقيع الخزينة.

إنها الوضعية التي عاشتها الجزائر لمدة طويلة نوعا ما، أدت إلى تدهور جل المؤسســات الإقتصادية، وعليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات إقتصادية ، بدأت هذه الإصلاحات مع

---

1). أ. بريش عبد القادر: "جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك" : مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الثالث ، ص : 253-254.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صدور قوانين إستقلالية المؤسسات إبتداءًا من سنة 988 وبتخفيض تدريجي للتدعيم، وبالتالي كان التفكير في التـ

طُبقت سياسة التطهير المالي نظرًا للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية ، مـن أجل إمتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول .

كما كان يجب الإهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية،لهذا صدر قانون النقد والقرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل وسيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع وجود سلطة في ميدان النقد والقرض ، هي مجلس النقد والقرض CMC .
يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طموح للإصلاحات،خاصة في مجال الوساطة المالية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الإحتكار و إرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي [1] .

كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة (La Loi sur Les Capitaux Marchands de L'État) في جعل البنوك كمؤسسات إقتصادية عمومية (EP)، وكبنوك إبتدائية ، وتجارية خاضعة للقانون التجاري .

ويعتبر قانون النقد و القرض في الجزائر أساس وبداية الإصلاح الإقتصادي، ومنه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية،مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ العولمة المصرفية (المالية) التي تكرست عبر برنامج التعديل الهيكلي .
ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة،وعليه زادت القيود على النظام المصرفي لاسيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة كما طبقت سياسات تسييرية، أهمها :

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي وثبات معدل إعادة الخصم .
- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
- سياسة إنتقائية لإعـــادة التمويل .
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

على العموم ، فإن مشاكل الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز بـــ :

---

(1). بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص : 484.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عجز في التسيير، يخص التأطير والتنظيم
- عدم القدرة على تقدير المخاطر ومواجهتها من البنوك .
- غياب أو نقص نظام المعلومات والتسويق والمواصلات .
- غياب المنافسة .
- تأخر في التحديث وخاصة التكنولوجي .

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي الجزائري ، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم و مراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية ، وصعوبة وتخوف من تحريرالقطاع المصرفي ، حيث تخضع البنوك في سيرعملها إلى الرقابة من طرف: – الدولة ، بصفتها مالك ، سلطة ، وعون إقتصادي .
– البنك المركزي ، كسلطة تسيير و مراقبة .

تواجه كل هذه التحديات الجهاز المصرفي الجزائري بدوره [1]، إذ يمكن القول أن الأزم في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضا أزمة أنظمة،أي أزمة مناهج،حيث أن هذه السياسات الإقتصادية غير نابعة من الواقع الإجتماعي والثقافي . فبعد إلغاء الإحتكار الحكومي للتجارة الخارجية، وتحرير النظام البنكي وقطاع التأمين التي نصت عليه شروط صندوق النقد الدولي FMI ، فأنشئت بنوك خاصة منها بنك الخليفة (التي بدأت أعمالها في إستيراد الأدوية في بداية التسعينيات، ثم أنشأ بنك الخليفة، وإستمرت هذه المجموعة في تنويع أعمالها تميزت هذه المجموعة بغياب الشفافية، حيث لم تنشر أية معلومات تخص مصادر أموالها وأصحابها وحساباتهم أو ممولها، مما أثار الفضول، فتم التدقيق والمراجعة من قبل مفوضية البنوك في الجزائر، فسحب الترخيص من بنك الخليفة، بسبب العجز الكبير الراجع لتهريب الأموال إلى الخارج، وتراكم أسهم لا قيمة لها).

لذلك فإنه على العموم ، الظروف التي يعيشها النظام المصرفي الجزائري، تدخل ضمن الظروف التي تعيشها البلدان العربية عموما، بالرغم من التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي في ظل إتفاقية الخدمات المالية والمصرفية (الغاتسGATS)، التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، حيث ترغب الكثير من الدول العربية الإنظمام إليها.
ويتطلب الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) إعادة النظر في المنظومة المصرفية ككل، من أجل القضاء على كل أسباب الضعف . و الجدول التالي يبين لنا تصنيف الجهاز المصرفي الجزائري مثل غيره من الأجهزة المصرفية للدول الجنوبية للبحر المتوسط وذلك حسب درجة تطورها و حداثتها كمايلي:

---

(1). بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص : 486.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (13): تصنيف الأجهزة المصرفية للدول

مستوى مرتفع	مستوى متوسط	مستوى ضعيف
الأردن	الجزائر	ليبيا
لبنان	مصر	سوريا
	المغرب	
	تونس	
	تركيا	

Source : Samouel Beji : "Ouverture financière et développement financier dans la région du bassin Sud méditerranéen : Approche institutionnelle et calcule de seuils de développement" : article paru à l'université de Paris XIII ; sans date de parution ; page : 6.

وعلى هذا الأساس ، قد قامت الجزائر بتقديم عدة عروض للمنظمة العالمية للتجارة، والقطاعات المعنية بهذه العروض هي [1]:

- قطاع الخدمات التجارية.
- قطاع خدمات التشييد والخدمات الهندسية بها وتوزيع الخدمات.
- قطاع التعليم.
- قطاع الخدمات على البيئة.
- قطاع الخدمات المالية.
- قطاع الخدمات الصحية والخدمات الإجتماعية.
- قطاع الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر.
- قطاع الرياضة والثقافة والترفيه.
- قطاع خدمات النقل.

مستوى إنفتاح السوق الجزائري من الخدمات:

- **الوصول إلى الأسواق:**

الأسلوب 1: القيود الشاملة.
الأسلوب 2: القيود الشاملة.
الأسلوب 3: بلا حدود.

(1). تقرير من قاصب أحمد: " الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS): عروض الجزائر"، يوم دراسي لإستراتيجية الجزائرفي التجارة الخارجية- المنتدى الجزائري للمواطنة والتجديد – وزارة التجارة، ص: 27، مقال مأخوذ من موقع الإنترنيت: www.bank-of-algeria.dz ، يوم الزيارة: أفريل 2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأسلوب 4: وفقا لإلتزامات أفقية.

- **المعاملة الوطنية:**

– عموما لا قيد على أربع طرق.
– أداء أفضل للشركة.
– نقل الإقتصاد.
– إستثمار مباشر.
– نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات الجزائرية.
– توفير فرص العمل.

المطلب الثاني: آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري و النمو الإقتصادي

1. آثار التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري:

إن آثار تحرير التجارة في الخدمات على البلدان النامية ستكون قاسية خصوصا على المدى القريب والمتوسط، حيث سيكون من الصعب على هذه البلدان وفي ظل الظروف الإقتصادية التي تعاني منها حاليا الدخول في حلبة المنافسة مع الدول الصناعية المتقدمة وتحديدا مع الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على الجزء الأعظم من تجارة الخدمات. وبناءا على ذلك يمكن حصر الآثار الإيجابية والسلبية [1] للتحرير المالي والمصرفي فيما يلي:

1.1. الآثار الإيجابية:

– إن تعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات وما سيتتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
– تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات.
– رفع مستوى أداء المخاطر وإختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية.
– تنويع وتطوير الأدوات المصرفية، وتطوير نظم وأساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية.
– الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتقديم خدمات مصرفية جديدة، والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات في الأوراق المالية، ومساندتها وتقديم الإئتمان الجماعي، وإدخال عمليات التأجير التمويلي بخبرة أجنبية متطورة.
– تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك وتطوير، النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الإحتكاك، ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية.
– نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الإحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد : " العولمة وإقتصاديات البنوك" ، مرجع سابق ، ص : 132.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- المزيد من تنشيط السوق المالي من خلال البنوك وتن
- تطوير وتحديث النظام المصرفي والمالي.
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة (تدفق رؤوس الأموال).
- التخفيف من عبء الديون الخارجية.
- رفع كفاية المؤسسات المالية والمصرفية وفاعليتها.
- الحد من ظاهرة نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تحرير التعامل في الخدمات المصرفية [1]، بعد توقيع إتفاقية (الغاتسGATS)، فإن تحرير الخدمات المالية والمصرفية سيعود بالمنفعة على العديد من الدول خاصة الدول النامية.

2.1. الآثار السلبية:

- حدة المنافسة في مجال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي مما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي.
- إحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة، وضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال.
- ضعف قدرة البنوك المحلية في فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الإستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات، وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول.
- ضعف قدرة البنوك المحلية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الإقتصادية القومية.
- الإضرار بإستراتيجية إستخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.
- التأثير السلبي على السياسة النقدية إذ إستطاع البنك الأجنبي حجب عمليات مصرفية على السلطة الإشرافية.
- ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية الوليدة.
- تقهقرالوضع المالي للبنوك نتيجة قلة المعلومات خلال فترة الأزمة، وميول المتعاملين الإقتصاديين للمخاطرة حتى ولو كانت أسعار الفائدة مرتفعة مما يؤثر على المحافظ المالية للبنوك وقطاع الأعمال.
- في حالة نشوب أزمة مالية أو مصرفية تزيد درجة "المخاطرة الأخلاقية Moral Hazard" ، أي إتخاذ إجراءات من قبل البنوك غير مرغوب فيها من قبل السلطات النقدية، ودخول المتعاملين في عمليات ينتج عنها عدم القدرة على تسديد الديون [2].
- زيادة إحتمال حدوث مشكلة" الإختيار السيء Adverse Selection" بمعنى المتعاملين الأكثر إحتمالا لعدم تسديد الديون هم الذين يحصلون على القروض.
- لن تستفيد الدول العربية (من بينها الجزائر) كثيرا من تحرير قطاع الخدمات عالميا، والمتمثل

---

(1). أ. عطيوي قارة علي سميرة :"العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي" ، مجلة العلوم الإنسانية ، جوان 2006 ، العدد 25 ، ص: 127- 129.

(2). د. أحمد طلفاح : "الأزمات المالية" ، المعهد العربي للتخطيط ، ص : 10، مقال مأخوذ من موقع الإنترنيت: www.arab-api.org/cds ، يوم الزيارة: 2010/01/28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في قطاع البنوك والتأمين والسياحة وغيرها....، وذلك صاف لهذه الخدمات.

– إضعاف السيادة الوطنية من خلال السياسة النقدية والمالية: مما يؤدي إلى زيادة حدة المخاطر نتيجة زيادة التدفقات المالية عبر الحدود.

– إضعاف قدرة البنوك المركزية في التحكم في السياسة النقدية: يكون ذلك من خلال حدوث أزمات مالية تضعف الجهاز المصرفي وبالتالي تحدث عجزا في البنوك المركزية.

وينتج عن هذه الآثار السلبية عدم قدرة النظام المالي والمصرفي على تخصيص الموارد المالية بشكل كفيء، مما ينتج عنه تراجع في النشاط الإقتصادي، وتدهورالوضع المالي للبنوك ومختلف المتعاملين الإقتصاديين.

2. آثار التحرير المالي والمصرفي على النمو الإقتصادي:

كل من الإقتصاديين روغوف، واي، كوز وكذلك باساد، يكون تأثير التحرير المالي والمصرفي على النمو الإقتصادي من خلال قنوات مباشرة وغير مباشرة حسب الشكل أدناه:

الشكل(12): قنوات التحرير المالي والمصرفي المؤدية للنمو الإقتصادي

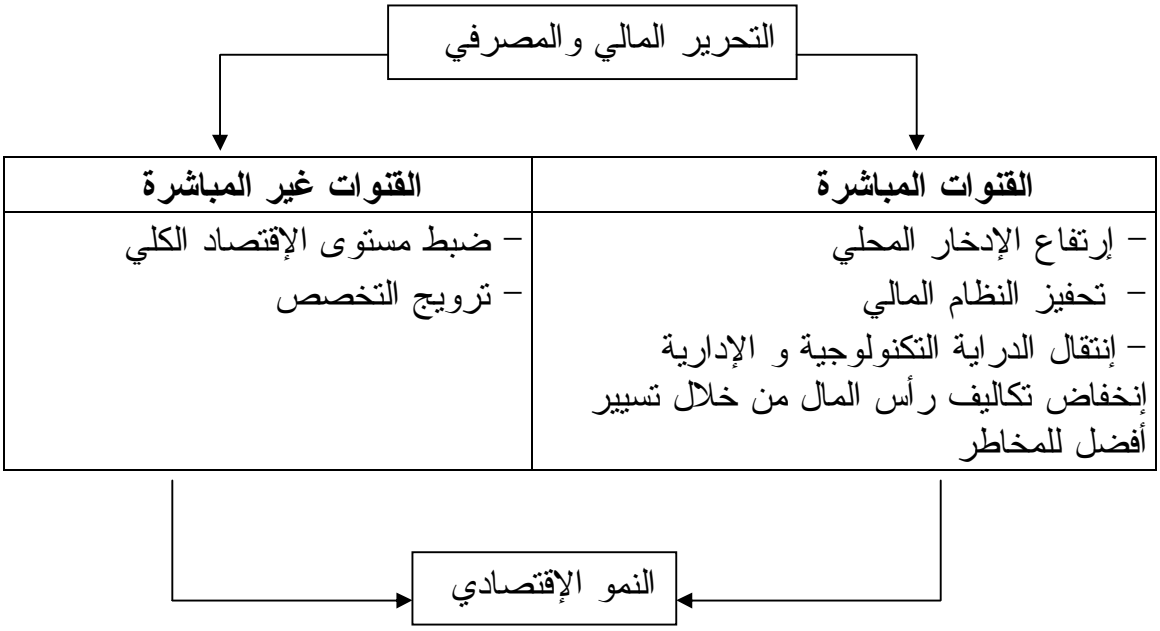

Source : Passad, Rogoff, Wei et Kose ; « Les effets de la globalisation financière sur les pays développés : quelques preuves empériques », FMI, note N : 220 pour le FMI, 2003, page : 24.

بالنسبة للدول النامية (الدول الجنوبية للبحر المتوسط ودول الشرق الأوسط)، فإن التحرير المالي والمصرفي يؤثرسلبا على النمو الإقتصادي في هذه الدول، على عكس الدول المتقدمة الأخرى التي يؤثر فيها بشكل إيجابي، لذلك فإن معظم الدول النامية خاصة الدول العربية تقوم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بفرض قيود وسياسات حمائية من أجل حماية قطاع
الوحيدة التي تسمح لهذه الدول بتحقيق النمو الإقتصادي

المطلب الثالث: مكاسب و خسائر التحرير المالي بالنسبة للقطاع المصرفي

يمكن تلخيص بعض مكاسب وخسائر (تكاليف) التحرير المالي والمصرفي، في أي دولة من الدول النامية مثل الجزائر و مقدمة على الإنفتاح والتحرير، في النقاط التالية المبينة في الجدول التالي:

الجدول(14): مكاسب و خسائر (تكاليف) التحرير المالي والمصرفي

المكاسب	الخسائر (التكاليف)
– إرتفاع الإدخار المحلي – إرتفاع الإستثمار المحلي ومعدل النمو – محاولة رفع مستوى الإستهلاك – تحفيز النظام المالي – نجاعة وإستقرار النظام المصرفي – ضبط مستوى الإقتصاد الكلي – ترويج التخصص – إكتساب التكنولوجيا و إنتقال المعارف والخبرات	– تمركز رؤوس الأموال – إستغلال غير أمثل لرؤوس الأموال – فقد الإستقرار في مستوى الإقتصاد الكلي – حدوث عدوى وخروج رؤوس الأموال – حدوث مخاطر نتيجة دخول بنوك أجنبية – تغلغل غير كافي في الأسواق العالمية

Source : Pierre Richard Agénor : « Mouvements de capitaux, régime de change et libéralisation financière », colloque de l'IFID – Tunis (Document de la Banque Mondiale), 10-11 octobre 2001, p : 25-26.

(1). Wajih Khallouli – Slim Tounsi : « Libéralisation des services financiers et croissance économique ; évidence empérique », analyse empérique sur les pays MENA, article paru dans l'école supérieur des sciences économiques et commerciales de Tunis, sans date de parution, p : 1.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الرابع: الإستراتيجيات الواجب إتخاذها لمواجهة

بدأت عملية تحديث النظام المصرفي الجزائري منذ عام 2002 ، وقد كان هذا الإصلاح على إمتداد عدة خطوات من بينها: الدفع بالصناعة، تحسين المعاملات، تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع داخل حدود الدولة، إلى قيام البنوك بالدخول في مجال الإستثمار في جميع القطاعات، وتملكها لكثيرمن المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية، وتنويع مصادر التمويل بالداخل والخارج، وذلك من أجل تحرير قطاع الخدمات المالية والمصرفية لتكون قادرة على مواكبة التطورات العالمية، والإتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري تكون على الشكل التالي:

أولا. على المستوى الداخلي (المحلي):

1. تنمية القطاع المصرفي و المؤسسات المالية:

تتمثل هذه السياسة في إعادة النظر في الهياكل المالية للنظام المصرفي ومؤسساته، وذلك بغرض إيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي. وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة و دمج المصارف العاملة في البلاد. كما تهدف تنمية القطاع المصرفي أيضا إلى تحديث العمل المصرفي، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة بالقطاع المصرفي لمواكبة المستجدات والتحديات المستقبلية، وتطوير وسائل الرقابة ، وآليات الرقابة الوقائية للمصارف والمؤسسات المالية، بهدف الحماية من المخاطر المصرفية و تأمين سلامة القطاع المصرفي و إستقراره.

2. تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

من بين أهم نتائج الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الغاتس GATS) " خدمات البنوك، التأمين و إعادة التأمين"، وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على البنوك التجارية سوى تحرير هذه الخدمات مما يؤدي إلى [1] :

- جعل القطاع البنكي أكثر كفاءة وإستقرار.
- إتساع السوق المصرفي.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة.
- تؤدي إلى المزيد من المنافع في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- يسمح للزبائن بإختيارالتمويل المناسب وزيادة حجم التمويل.
- تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد على تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال حجم المعاملات.

---

(1). د. كمال رزيق – أ.عبد الحليم فضيلي : " تحديث النظام المصرفي الجزائري" ، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، مصدر سابق ، ص : 379.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3. التوجه إلى البنوك الشاملة و تقديم الخدمات المصر

تعرف الصيرفة الشاملة على أنها الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء التنويع لمصادر التمويل وتعبئة أكثر قدر من المدخرات، من كافة القطاعات وتوظف مواردها، وتفتح وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات. كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة. فهي تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال[1] . و هذه البنوك عادة تمتلك على الأقل 150 مليار دولار من الموجودات الدولية ، كما تمتلك أيضا رأس مال من المرتبة الأولى لا يقل عن 12 مليار دولار. إن هدف تكوين المصارف الضخمة هي الإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير، وترشيد نفقات المصارف والتمكن من المنافسة في عدة جبهات، بالإضافة إلى التحكم بفرض الشروط والقيود. وعلى الرغم من عدم إمتلاك المصارف في الدول النامية لهذا الحجم من رأس المال والموجودات، إلا أنها تعتبر مصارف شاملة وفقاً لوظائفها وأهدافها، وبالتالي يمكن لها أن تلعب دوراً أكبر مستقبلاً في إطار الإتفاقية . تتطلب عملية التوجه إلى البنوك الشاملة مجموعة من الشروط أهمها:

- مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة.
- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي .
- تنوع هيكلها المتكون من محفظة القروض والإستثمارات، وذلك لتخفيض المخاطر.
- تطبيق الأساليب المعاصرة في إدارة أصولها وخصومها، عن طريق توفيقها أسعار الفائدة لرفع العائد في السوق .
- العمل على تلبية إحتياجات الشركات .
- الإستفادة من خبرات البنوك التجارية و المتخصصة قطاعيا .

كما تقوم البنوك الشاملة في ظل التحرير المصرفي بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية (البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار والأعمال)،عن طريق تنويع أعمالها و وظائفها، لتلبي رغبات كل عميل. وعليه فهي تعمل على تنويع مصادر التمويل، تعبئة أكبر إدخار ممكن من كل القطاعات، منح الإئتمان لكل القطاعات، وتقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة. و لها دور كبير في عملية الخوصصة عن طريق :

- معالجة الهياكل المالية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية (عجز)، أو إعادة تقييمها والمساعدة في بيعها، والترويج لذلك لدى مشترين جدد، عن طريق تقييم أصولها بالقيمة الحقيقية .
- تمويل رأسمالها، والإستعانة بخبرات أجنبية في الإدارة لإعادة التوازن المالي .
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، عن طريق تمويل مشروعات صغيرة للعمالة الزائدة الناتجة عن خوصصة المؤسسات بالتعاون مع الصندوق الإجتماعي .
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم قروض لتحفيز الإستثمار في مختلف القطاعات.

---

(2). د. عبد المطلب عبد الحميد : "البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها" : الدار الجامعية – الإسكندرية : 2000 ، ص : 19.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من بين أهم الخدمات المصرفية الشاملة و المتنو

أ. الخدمات البنكية الإلكترونية:

أدت ثورة المعلومات إلى تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي وبالتالي ظهور خدمات بنكية إلكترونية، ومن بين الخدمات الإلكترونية "الصيرفة الإلكترونية".
والخدمات المصرفية الإلكترونية هي تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل إلكترونية. وتتميز الخدمات البنكية الإلكترونية بالخصائص التالية:

- خدمات تتم عن بعد وبدون إتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
- خدمات لا تعرف قيودا جغرافية ويتم التعاقد دون مستندات ورقية.
- يتم الدفع عن طريق النقود الإلكترونية.

ومن بين أهم الخدمات البنكية الإلكترونية :

- **الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB): « Distributeurs automatiques de billets »**

من أجل تسهيل عملية سحب الأموال المودعة لدى المؤسسات البنكية والمالية من طرف العملاء، جاءت تقنية جديدة تسمح بإستخراج الأموال بإستعمال بطاقات خاصة لكل عميل، هذه التقنية تم إعتمادها في الجزائر منذ 1997، وأغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية، كما يمكن لحامل البطاقة البنكية أن يسحب الأموال من بنك آخر، عبر جهازDAB لأن هناك شبكة نقدية بين البنوك لنظام الإستخراج SATIM (*) تسمح بضمان تقنية التعامل بين البنوك بنظام إستخراج على DAB .

- **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB: « Guichets automatiques de billets »**

يقوم الشباك الأوتوماتيكي للأوراق بتقديم خدمات أكثر تنوعا مقارنة مع الموزع الآلي للأوراق، وهذا دائما بإستعمال البطاقات الإلكترونية، بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال، يسمح هذا الشباك أيضا بالقيام بالعديد من العمليات تشمل على سبيل المثال: قبول الودائع، طلب صك و عمليات التحويل من حساب إلى حساب.

والشباك الأوتوماتيكي للأوراق هو جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك،يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري، فهو يسمح لكل حائز على البطاقة الإلكترونية، القيام بالعديد من العمليات كعمليات السحب، معرف الرصيد، طلب شيكات،القيام بتحويلات،... وهو جهاز يعمل دون إنقطاع.

(*) SATIM : Société d'automatisation des transactions interbancaires et monétiques.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- **نهائي نقطة البيع الإلكترونية TPV : « le vente**

إذا كان الزبون يحمل بطاقة إئتمان، بإمكان التاجر مستعمل نهائي نقطة البيع الإلكتروني والحائز عليه تمرير هذه البطاقة على القارئ الإلكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للمؤسسة المصرفية المعنية، والذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد، وخصم موضوع العملية، وهذا بعد أن يدخل التاجر رقما سريا خاصا به، يعرف برقم التعرف الشخصي السري، فيقوم الحاسوب المركزي بعد ها بإضافة القيمة لرصيد حساب التاجر[1]

ب. إستخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة:

من أهم سمات التحريرالمالي والمصرفي، هي عملية تحرير و إستحداث الخدمات المصرفية المتمثلة في:

- **التجارة الإلكترونية : Commerce Électronique**

هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل إلكترونية، تتمثل في الأنترنت،عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الأنترنت، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والإتصال، وتوسيع دائرة المستهلكين،كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، ويكون البنك ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.

- **القروض المشتركة : Crédits Communs**

هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، وتخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وعليه فالقروض المشتركة تقدم للمقترض مصادر التمويل المتنوعة وتعرفه على بنوك جديدة .

- **شهادات الإيداع : Certificats De Dépôts**

هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

- **المشتقات : Dérivées**

هي عقود مالية تخص بنود خارج الميزانية ، تتحدد بقيمة أو أكثر من الأصول، وتتنوع

---

(1). عبد المطلب عبد الحميد : " العولمة وإقتصاديات البنوك" ، مرجع سابق ، ص : 86 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حسب طبيعتها، ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 عقود الخيـــار Contrats par Option ، عقود الآجـــل Contrats à Terme ، عقود المستقبل Contrats Future .

- **الديون المساندة : Dettes Subordonnés**

هي ديون الدرجة الثالثة من حيث ترتيب الإلتزامات عند إفلاس العميل، أي عند تصفية أملاكه، وتعتبر مصدرا للتمويل المصنف في الدرجة المتوسطة .

- **التأجير التمويلي : Le Leasing**

هو نوع من تمويل الإستثمارات، الذي يقوم على عقد بين المؤجر و المستأجر لأصل معين واحد محدد، ويستعمل هذا التأجير عندما تكون المؤسسة المستأجرة غير قادرة على شراء إستثمار، فتلجأ إلى المؤسسة المالية التي تشتريه في مكانها، بصفتها شركة التأجير التمويلي لصالح المؤسسة الإقتصادية، بصفتها المستفيد من مؤسسة أخرى تعتبر بائعة الأصول الإنتاجية، و يستأجر الأصل المالي المؤسسة الإقتصادية مقابل دفع إيجار محدد لمدة محددة، وفي نهاية المدة إما يرجع الأصل للمالك الأصلي (المؤسسة المستأجرة) أو تشتريه المؤسسة المؤجرة . يعتبر التأجير التمويلي من عناصر دفع التنمية الإقتصادية، و وسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية (في الجزائر، عقد البنك الوطني الجزائري و بنك التنمية المحلية إتفاقية مشتركة حول التأجير التمويلي، و هناك أيضا شركة للتأجير تحت إسم "الشركة المغربية للتأجير الجزائر MLA Leasing" بدأت نشاطاتها عام 2006).

ج. التسويق البنكي:

التسويق البنكي هو مفهوم يجب على المؤسسات المالية العمومية أن تنتهجه خاصة في ظل التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية، حيث يساهم هذا المفهوم في إكتساب قدرات تنافسية، تمكن البنوك من زيادة مواردها، وتحقيق التوازن في هيكل موارد البنوك وإستخداماتها. وأهم وظائف التسويق المصرفي التي يجب التركيز عليها هي [1]:

- خلق أوصناعة العمل بالسعي نحو العميل المرتقب مع دراسة سلوك العملاء وإتجاهاتهم.
- المساهمة في تطوير الصناعة المصرفية.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق إشباع رغبات وإحتياجات العملاء بشكل مستمر من خلال إتباع أساليب وأدوات حديثة.
- إختيار مواقع موزع البنوك وتنوع الخدمات المصرفية هذا فضلا عن الترويج والإتصال والإعلان عن هذه الخدمات.

---

(1). د. محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص : 50 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4. العمليات المصرفية و الهندسة المالية:

1.4. العمليات المصرفية:

لتطوير العمليات المصرفية هدفت السياسات المصرفية الشاملة إلى مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات، ودفاتر الشيكات و توحيدها في كل المصارف، بهدف إحتواء عمليات التزوير والإختلاسات والشيكات المرتدة.

وأيضا هدفت السياسة المصرفية إلى مراجعة التعريفة المصرفية في ضوء الإنخفاض المستمر في معدلات التضخم، وذلك بالإتحاد مع كل المصارف. وكذلك تشجيع الجمهور على التعامل مع النظام المصرفي لجذب المزيد من الودائع، مع الأخذ بعين الإعتبار تكلفة المصارف ومصلحة المتعاملين معها. هذا بالإضافة إلى إدخال وسائل جديدة للتعامل المالي.

2.4. الهندسة المالية:

إن الأسواق المالية تزداد تطورا ومنافسة يوما بعد يوم. وكي يتسنى الإستفادة من أجواء الأسواق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة، لابد من عنصرين هما **الهندسة المالية و الإبتكار**. حتى الآن مازالت الأدوات المالية الكلاسيكية ومتغيراتها التي تم تطويرها منذ قرون خلت. لكن يمكن الإستفادة منها كخطوط توجيهية لإنشاء عقود معاملات مالية جديدة تتواءم مع إحتياجات السوق المحلية [1].

وفي ضوء الإبتكار يستحسن اللجوء إلى نهج "الحاجة" في الهندسة المالية، فقد صمم المهندسون المختصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية والخيارات والمشتقات ومشاريع تأمين المعاشات و بطاقات الإئتمان...، وذلك تلبية لإحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة.

5. مواصلة الإصلاحات المصرفية:

الإصلاح المصرفي يتم بواسطة إعادة الهيكلة، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تصحيح الهياكل الفنية أوالمالية أوالإدارية، من أجل تحسين و رفع كفاءة البنوك ومساعدتها على النجاح في المدى الطويل والمتوسط. وتسعى الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى بناء منظومة مصرفية قادرة على مواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الإقتصادية العالمية، وذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات المصرفية من بينها:

1.5. خوصصة البنوك:

تعرف الخوصصة على أنها التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معنوية أو تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول في الملكي
في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو في تحويل تسيير المؤسسات إلى أشخاص طبيعية أومعنوية، أما بعين القانون الخاص بواسطة تجميع القواعد التي تحدد فيها كيفية تحويله، ممارسته وشروطه. من التعريف نستنتج أن الخوصصة ضرورية للبدء في التطوير و زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي. وأهداف خوصصة البنوك هي كالآتي:

* زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الإقتصادي.
* تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
* تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية.

وفي هذا الصدد، ربما تكون خوصصة البنوك الجزائرية ضرورة ملحة للقضاء على الإختلالات الإقتصادية، تشجيع ظهور منتجات بنكية جديدة، ولتجاوز عجز وظيفة الوساطة المالية التي تنتج عنها عجز تمويل الإستثمارات و تجاوز مرحلة البيروقراطية و تثاقل الإجراءات[1].

2.5. إعادة رأسملة المؤسسات المصرفية:

تعد عمليات رأسملة المؤسسات المصرفية من أهم المواضيع التي تشغل السلطات المالية في ظل إقتصاد السوق، وتزايد المنافسة المحلية والدولية. حضي موضوع حجم رأسمال الإهتمام الكبير من طرف الخبراء الماليين، لإعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات بها مخاطر مثل القروض، وعمليات الخصم، وذلك مقابل إلتزام هام وهو ضمان أموال المودعين. فرأس المال يعتبر ضمانة لملائمة المصرف وسلامته ويتكون من: الأموال الخاصة الصافية، الأموال الخاصة القاعدية، الأموال الخاصة التكميلية و عناصر الخصم [2].

6. الإرتقاء بالعنصر البشري و مواكبة التطور التكنولوجي:

1.6. الإرتقاء بالعنصر البشري:

لتطوير الأداء المصرفي يجب الإرتقاء وتكوين العنصر البشري. بالرغم من الجهود التي تبذلها البنوك العمومية لتطوير خدماتها المصرفية، والإستفادة من التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا والمعرفة المصرفية، إلا أن هذه الجهود ستبقى محدودة (خاصة إذا لم يواكبها تطوير إمكانيات العاملين، وتكوينهم ليتمكنوا من فهم التطورات التي حدثت في مجال الخدمات

(1). عبد المنعم محمد الطيب: "العولمة وأثرها على المصارف"، مصدر سا

(1). د.بلمقدم مصطفى – أ.بوشعور راضية :" تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية" ، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ، مصدر سابق ، ص : 86.
(2). أ. نجار حياة :" الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية في الجزائر" ، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية في الجزائر – منافسة ، مخاطر ، تقنيات - جوان 2005 ، ص : 320 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المصرفية)، ويتطلب الإرتقاء بالعنصر البشري تبني عد

- إعطاء الأولوية في التوظيف للمتخرجين من الجامعات و مراكز التكوين المهني.
- إعطاء الأولوية في التوظيف لخارجي الجامعات و مراكز التكوين المهني.
- الإستعانة بالهيئات الدولية المتخصصة في تدريب الإطارات البنكية على إستخدام أحدث النظم المصرفية.
- وضع نماذج لتقييم العنصر البشري.

2.6. مواكبة التطور التكنولوجي:

إن السعي لمواكبة التطورالتكنولوجي يجب أن يكون هدفاً أساسياً للمصارف في الدول النامية بغرض تهيئتها للمنافسة محلياً وخارجياً ، وذلك شرط أن يتم ذلك وفقاً لإستراتيجية مدروسة و رؤية واضحة ، وتقنيات مناسبة للواقع الإقتصادي للمصارف في الدول النامية، ومن الركائز التي يجب أن تستند عليها تلك الإستراتيجية في هذا الصدد ما يلي:

أولاً: زيادة الإستثمار في مجال التكنولوجيا، بما يمكن من إحداث طفرة فعلية في إستخدامات المصارف في الدول النامية للتقنيات الحديثة.

ثانياً: التركيز على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تجد فيها المصارف في الدول النامية ميزة تنافسية.

ثالثاً: إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية في التعامل الكفء مع الآليات الحديثة، بما يؤدي إلى زيادة آفاق النمو والربحية للمصارف.

وكمثال لهذا نأخذ معطيات تبين نمو مستوى التطور التكنولوجي في الجزائر خلال فترة التسعينات والألفين، والمبينة في الشكل أدناه:

التمثيل البياني (4): شكل بياني لتطور مستوى التكنولوجيا في الجزائر ما بين (1992 – 2004)

الوحدة المعيارية: ملايين الدولارات

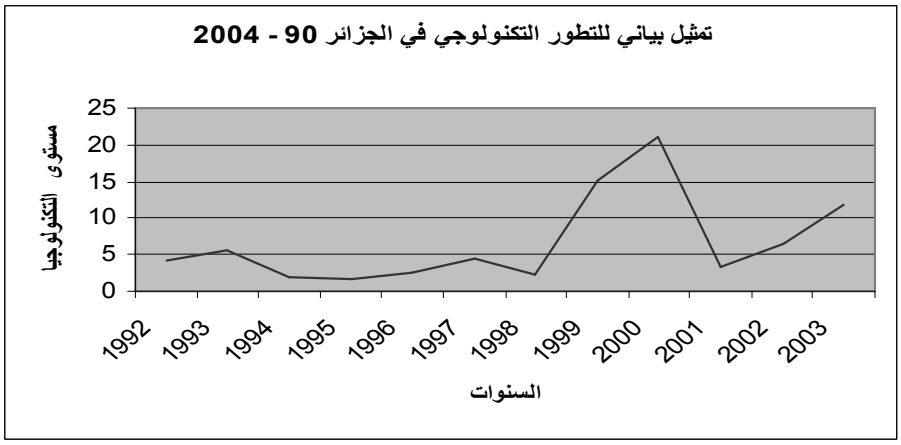

المصدر: معطيات من البنك العالمي،2005 (www.worldbank.org)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال التمثيل، يلاحظ عموما أن مستوى التطو
التكنولوجيا في سنوات التسعينات كان متذبذبا (تارة يرت
من 5 ملايين دولار، وذلك لأن حجم التبادلات ما بين الجزائر و دول العالم في مجال التكنولوجيا والإبتكارات يبقى ضعيفا. لكن مع بداية الألفية الجديدة، ونظرا لتطور العلاقات مع مختلف دول العالم (الدول الأوروبية مثلا)، عرف مستوى التطور و التبادل التكنولوجي إرتفاعا ملحوظا وكبيرا تجاوزت قيمته 20 مليون دولار في فترة (2000– 2001)، ثم إنخفض مجددا بشكل ملحوظ مجددا في فترة (2001 – 2002)، ليعاود الإرتفاع مرة أخرى ما بعد 2002 ليتجاوز أكثر من 10 ملايين دولار ، ويستمر في الإرتفاع.

7. تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري:

هناك عدة محاولات لتعريف **الحوكمة Governance** ،حيث تم إستخدام مضامين مختلفة مثل:الإدارة الرشيدة والحاكمية والحكم الراشد،لذا يطلق على إصطلاح Corporate Governance "**بحوكمة الشركات**". ومفهوم حوكمة الشركات يشير بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى . أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE فقد حددت تعريفا لحوكمة الشركات " بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال والبنوك، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة أو البنك مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة أو البنك،كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة أوالبنك ووسائل تحقيقها و وسائل الرقابة على الأداء".

إن قضية الحوكمة لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الإنتشارالواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام ، لكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، على ضرورة تبني مباديء الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات. وفيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مباديء الحوكمة في البنوك الجزائرية، فإنها ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب،أو في مرحلتها الجنينية، رغم وجود بعض الدلالات و المؤشرات التي توحي ببداية إدخال هذه المباديء في إدارة المنظومة المصرفية الجزائرية. وهذه الدلالات تتمثل في [1]:

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية ، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطاءها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك.

---

(1). عبد القادر بريش :" قواعد تطبيق مباديء الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية مع الإشارة إلى حالة الجزائر" ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي – المدرسة العليا للتجارة ، رقم 01- 2006 ، ص : 12 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأط
الوصاية لأن الدولة هي المالك الوحيد لرأسمال البنو

وفي الأخير يمكننا القول بأن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية ، إلا أنه يجب أن تدعم التجربة ، خاصة في ظل إنفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة ، أين يصبح للحوكمة دور فعال في ضبط الأطر من أجل تفادي الإنحرافات وتجنب وقوع الأزمات المالية. وعلى الرغم من هذه الدلالات المشار إليها سلفا ، فإننا نسجل بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تجسيد الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية والتي تظهر من خلال:

- ضعف الشفافية و الإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية.
- عدم الإلتزام بنشر البيانات المحاسبية و الميزانيات لهذه البنوك.
- عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية.
- عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك الجزائرية.
- عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر.

ثانيا. على المستوى الخارجي (الدولي):

1. الإيفاء بالمتطلبات و المعايير المصرفية الدولية:

ويتمثل ذلك في حسن الإلتزام بالقواعد المالية والرقابية والإهتمام بالمركز المالي لمصارف الدول النامية، وحسن إدارتها بما يكفل سلامة مركزها المالي ويفقد المشككين أي ذريعة لتصفيتها. وفي مجال وضع التنظيم وتطوير المعايير، فإنه ليس من الممكن تجاهل المبادئ والمعايير الدولية، كالتي توصي بها لجنة بازل، ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات المالية التقليدية، فلابد من دراستها والنظر في تطبيقها والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه المصارف في الدول النامية، دون إغفال المتطلبات الأساسية لهذه المؤسسات.

لذلك فإن البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير الدولية الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، ويتم هذا من خلال سعي المصارف الجزائرية إلى توسيع خدماتها، والإرتقاء إلى مستوى الخدمات المقدمة في السوق المصرفية، وأهم هذه المعايير[1]:

- **تدعيم القواعد الرأسمالية:** تحتل قضية تدعيم رؤوس أموال البنوك أهمية بالغة بإعتبارها خط الدفاع الأول عن المودعين، وصمام الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات زيادة على

---

(1). أ. زيدان محمد – أ.دريس رشيد :"متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي "، ملتقى الشلف ، مصدر سابق ، ص : 418.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهميتها في منع قدرة أكبر لسلوك في تنويع خدماتها و
- **تطوير السياسة الإئتمانية للبنوك:** حددت لجنة باز
التي إحتلت فيها قواعد منع الإئتمان، وفي هذا الإطار تسعى البنوك الجزائرية إلى وضع ضوابط لمنع القروض قضائيا لأزمات السيولة التي عرفتها في الآونة الأخيرة، نتيجة ثقل محافظ بالديون المشكوك في تحصيلها .
- **الإهتمام بإدارة المخاطر:** في خضم التطورات الكبيرة للسوق المصرفية نتيجة إنفتاحها على القطاع الخاص الوطني والأجنبي، أصبح النشاط المصرفي يركز على إدارة المخاطر، وعليه تم إجراء تعديلات في قانون النقد والقرض لتفعيل دور البنك الجزائري وهياكله المختلفة في مواجهة المخاطر وإدارتها [1].
- **وضع آليات الإنذار المبتكرة لبنوك :** على النظام المصرفي الجزائري وضع آلية للتنبأ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الإستخدام الكفء لموردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها.وهذا لإجراء تجنب العمل به من أجل سلامة النظام المالي والمصرفي

2. العمل على تقديم جداول التزامات مصرفية مضبوطة:

يمكن للمصارف المركزية في الدول النامية أن تتبنى آراء موحدة بشأن المصارف ، وذلك من خلال حكوماتها، كما يمكن للمؤسسات المالية في هذه الدول التي تلقى قبولاً واسعاً وإعترافاً من قبل المؤسسات العالمية (كبنك التنمية الإسلامي–جدة، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين، ومجلس الخدمات المالية، والمجلس العام للبنوك الإسلامية) أن تلعب دوراً هاماً في توفير حد أدنى من الحماية للمصارف من خلال فهمها العميق للإلتزامات المبينة في الإتفاقية، وضرورة إسداء النصح للدول النامية التي تتفاوض للانضمام في الفترة الحالية، وتلك التي تم قبولها كأعضاء مراقبين والدول الأخرى التي تسعى للإنضمام [2].

3. توثيق العلاقات مع المصارف الأجنبية المراسلة ذات الفروع و النوافذ:

يمكن توثيق تلك العلاقات من خلال الخدمات المتبادلة بين المصارف في الدول النامية والمصارف الأجنبية المراسلة، والتي تحتفظ بفروع ونوافذ تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة.

بحيث يكون الهدف الأكبر للمصارف في الدول النامية هو التوسع في نشر التعامل المصرفي من خلال تلك المصارف التقليدية، مما يمكن من زيادة حجم معاملاتها على المستوى العالمي، ويعزز من قدرة المصارف في التأثير على القوة التفاوضية للدول التي تنتمي إليها هذه المصارف، وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية التي تنادي بمنح

(1). د. عبد الغفار حنفي – د. عبد السلام أبو قحف :" تنظيم وإدارة البنوك "، المكتب العربي الحديث : 2000 ، ص : 321 .
(2). د. عبد المنعم محمد الطيب : "أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية " ، مصدر سابق ، ص : 29 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تنتمي إليها هذه المصارف، وبالتالي تتسع دائرة المؤسس للمصارف، في جداول الإلتزامات المتعلقة بالخدمات المصرفية والمالية،حتى يتم أخذه في الإعتبار من خلال الجولات التفاوضية والإجتماعات القادمة لإتفاق الخدمات المالية.

4. الإتجاه نحو الإندماج و التكامل بين المصارفللإستفادة من مزايا الحجم:

تجد بعض البنوك نفسها غير قادرة على المنافسة في السوق، والسبب راجع أصلاً لصغر حجمها ، ولعدم قدرتها على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خلال نشاطها المصرفي. ولهذه الأسباب، فكرت الكثير من المؤسسات المصرفية في مرحلة من مراحل التطور المصرفي في عملية الإندماج في مؤسسات مصرفية خاصة مع توصيات لجنة بـــازل الخاصة بالإشراف والرقابة المصرفية، لتدعم رأسمالها لتغطية المخاطر.

يعرف الإندماج بأنه إتحاد مصالح بين شركتين أوأكثر، وقد يتم هذا الإتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الإندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي [1]. و عليه فإن الإندماج المصرفي، هو تخلي البنك المندمج على ترخيصه وإسمه إلى البنك المدمج، مع منح أصوله وخصومه.

وفي هذا الصدد ، فقد أضافت إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية بعداً جديداً لضرورة الإندماج، وذلك لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية (البنوك – شركات التأمين – أعمال البورصات والمؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية) في الدول الموقعة على هذه الإتفاقية، والتي تمتلك نحو 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، وبالتالي تدويل الخدمات المصرفية والمالية، وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج، أو عن طريق فروع المؤسسات المالية القائمة في الدولة الأم.

وعلى هذا الأساس ، أصبحت عملية الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة ذات أهمية كبرى، في ظل الإتجاه نحو عولمة البنوك ، الأمر الذي يجعل البنوك قادرة على المنافسة العالمية ، وشهدت الآونة الأخيرة إتجاها كبيرا للإندماجات المصرفية على الصعيد العالمي. وكمثال لهذه الإندماجات المصرفية: المجموعة البنكية الألمانية Almaniej - Krediet Bank إندمجت مع Cera Banque ، والوسيط المالي Patria Finance التشيكي مع مجموعة التأمينات ABB ، إندماج البنك الفرنسي للخدمات و القروض BFSC مع مجموعة التأمينات La Mondiale ، وغيرها. وتتمثل **أهم الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي في :**

---

(1). د. طارق عبد العال حماد : "إندماج و خصخصة البنوك "، الدار الجامعية – الإسكندرية : 2001 ، ص : 5.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تدعيم المركز المالي للمؤسسة بزيادة رأس المال ؛
- تحسين مستوى الإطارات المصرفية والإدارية ؛
- رفع المستوى التكنولوجي المصرفي والمالي، لمسايرة المعايير الدولية ؛
- رفع مستوى تصنيفها الدولي والقيمة السوقية لأسهم البنوك المندمجة ؛
- تنويع الأنشطة والخدمات المصرفية للعملاء والأسواق ؛
- زيادة الربحية والقدرة على المنافسة للمؤسسات المندمجة ؛
- تقديم خدمات البنوك الشاملة مع تخفيض المخاطر وزيادة قدرة تحملها ؛
- تكوين مجموعة بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة ؛
- زيادة القدرة الإئتمانية لجميع الموارد والأصول المالية ؛
- خلال تحقيق الإكتفاء الذاتي من الموارد المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية ؛
- زيادة القدرة التنافسية للمصارف في الدول النامية، من خلال خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة ؛
- إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما [1] ؛
- وتحقيق وفورات داخلية ناتجة عن تقليص الأجهزة الإدارية، وتعزيز القدرة على الإستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب المخصص.

أما **الآثار السلبية ، فيمكن إيجازها فيما يلي :**

- يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة عدم الإعتناء بالزبائن الذين ينصرفون عنها.
- كما يترتب عن كبر حجم المؤسسات المندمجة لجوء هذه المؤسسات لإخفاء المعلومات والبيانات، وبالتالي زيادة المخاطر والأخطاء التي يمكن تداركها في الوقت اللازم .
- الصعوبات الإدارية للحجم الكبير، والمتابعة والمراجعة والمحاسبة والتواكل بين الإدارات ، إذ أنه قد ينتج عنها إضعاف موقفها، وبالتالي لابد من تبني رؤية متكاملة من الإصلاحات الضرورية في هيكل ومهام المصارف في ظل الإندماج.

و أخيرا يمكن القول أن محددات إستراتيجية المصارف في الدول النامية يجب أن تأخذ في عين الإعتبار كل المتغيرات عالمية كانت أم محلية، حتى تتمكن تلك المصارف من البقاء والتعامل في السوق المصرفية الدولية في ظل إتفاقية تجارة الخدمات المصرفية (الغاتسGATS).

---

(1). د. عبد المنعم محمد الطيب : "أثر تحرير تجارة الخدمات الصرفية على المصارف الإسلامية " ، مصدر سابق ، ص : 31 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة الفصل:

ما زال النظام المصرفي الجزائري يواصل التغيير و إحداث التحولات الضرورية التي تسمح له بالإندماج في إقتصاد السوق بإعتباره إقتصاد لبيرالي حر يستدعي رفع القيود الحكومية على الجهاز المصرفي . وعلى مر السنين يحاول هذا النظام الإنتقال إلى مستوى تنظيمي أفضل و الإرتقاء بأدائه ، و تكييف آليات عمله للإستجابة إلى حاجيات السوق (الزبائن) سواء من حيث التمويل أو من حيث تقديم الخدمات المالية و المصرفية.

فهناك صعوبة في التفاوض في مجال التجارة في الخدمات (البنوك، الأسواق، رأس المال، التأمين، السياحة، الإتصالات، النقل...) . حيث برز الخلاف بين الدول المتقدمة التي تنادي بالتحرير الكامل والفوري والدول النامية التي ليس بمقدورها الإلتزام بذلك، لأنها تفتقد إلى الخبرة التنافسية. إضافة إلى تمتع الدول المتقدمة بالتطور التكنولوجي السريع ، خاصة وأن صناعة الخدمات لا تقتضي مجرد إجراء تخفيضي للتعريفات الجمركية كما هو الحال في السلع، و إنما يتطلب تعديلات في الإجراءات الداخلية والتشريعات التي تحكم هذا القطاع وبما يسمح للأجانب بالدخول فيه.

لذلك تحاول الكثير من الدول ، من بينها الجزائر، جاهدة إتخاذ تدابير و إتجاهات حديثة من أجل الإلتحاق بالدول المتقدمة، ومواكبة التطور المالي والمصرفي الذي تتميز به هذه الدول، ويكون ذلك من خلال عملية تحرير مالي ومصرفي مضبوطة ، دقيقة و مدروسة بإعتبار التحرير المصرفي يدخل ضمن التطورات المصرفية العالمية التي يقوم عليها التحرر من القيود و العراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين البنوك، إستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للإتصال والمعلومات، والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة في مجال الخدمات المالية من خلال إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS).

ومن جهة أخرى، يساهم التحرير المالي و المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية التي تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، إضافة إلى مساهمته في تحقيق التنمية و النمو الإقتصادي داخل البلاد . كما أن تحرير الخدمات المصرفية يمكن أيضا البنوك من لعب دور الوساطة المالية بين المؤسسات والأسواق المالية، بإعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية الأسواق. و لا يتم ذلك إلا من خلال إتباع سياسات و إستراتيجيات حديثة لتحقيق الأهداف كالقيام بعمليات الخوصصة، إستخدام التكنولوجيا المتطورة، مواكبة المعايير الدولية و الإتجاه نحو الإندماجات المصرفية و غيرها.

و في الفصل الرابع المولي، سيتم دراسة عينة من موظفي البنوك من أجل معرفة مدى إدراكهم و موقفهم إتجاه عملية التحرير المالي و أثره على البنوك الجزائرية.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الرابع

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الرابع: دراسة مدى إدراك موظفو البنوك لأ الجزائرية

تعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع المعطيات من الواقع و المجتمع المراد دراسته، و يكون ذلك عن طريق قواعد و إجراءات و وسائل مناسبة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة .

من خلال هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة حقيقية حول مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي و المصرفي على المنظومة المصرفية في الجزائر ، و لهذا الأساس، إخترنا عينة عشوائية تتكون من بعض الأفراد العاملين في البنوك العمومية الجزائرية. و عليه سيتم تحديد خصائص هذه العينة المتمثلة في التوزيع الجغرافي للعينة، التوزيع حسب إسم البنك ، إلى جانب الخصائص الديمغرافية المتمثلة في الجنس، العمر ، المسمى الوظيفي و كذا التأهيل العلمي ، و أخيرا الخبرة .

بعدها سنتطرق إلى دراسة نتائج العينة ، و يكون ذلك عن طريق معاينة البيانات و المعطيات المحصل عليها من خلال الأسئلة التي صممت لهذا الغرض و التي تم توزيعها على أفراد العينة. و أخيرا يتم تحليل هذه المعطيات و دراستها بالتفصيل من أجل الخروج بالنتائج الممثلة لمدى إدراك موظفو البنوك لطبيعة التحرير المالي و المصرفي و أثره على المنظومة المصرفية في الجزائر.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: عموميات حول الدراسة الميدانية

المطلب الأول: أهمية الدراسة و هدفها

1. أهمية الدراسة:

تتبين أهمية الدراسة من خلال بيئة الجهاز المصرفي الجزائري الذي يعمل ضمن تحديات وضغوط وعراقيل ، بالنظر إلى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ما عليها من قوانين يجب الإلتزام بها، خاصة تلك المتعلقة بإتفاقية (الغاتسGATS)، والتي تجعل السوق الجزائرية أكثر إنفتاحا و تحررا ، مما يزيد من شدة المنافسة والتي تؤثر إيجابيا أو سلبيا على الجهاز المصرفي الجزائري .هذا ما يظهر لنا أيضا نقاط القوة ونقاط الضعف، والتحديات التي سيواجه بها النظام المصرفي الجزائري هذه التغيرات.

تظهر لنا أيضا أهمية الدراسة مدى إدراك موظفي البنوك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف، ذلك من خلال قدرتهم على التسيير، إتخاذ القرارات المناسبة ، تقديم أفضل الخدمات المصرفية، تلبية حاجيات الزبائن، تبني أحسن الإستراتيجيات في مجال النشاط المصرفي ، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ، من أجل أن تكون البنوك الجزائرية مستعدة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عن هذا الإنضمام من آثار.

2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آراء موظفو البنوك الجزائرية ومدى إدراكهم لأثر التحرير المالي والمصرفي على هذه البنوك ، لذلك تكمن أهداف الدراسة في:

- تحديد واقع النظام المصرفي الجزائري بتبيين ما يتميز به من نقاط القوة ونقاط الضعف.
- تحليل وقياس مدى إدراك موظفو البنوك لآثار عمليات التحرير المالي والمصرفي سواء كانت إيجابية أو سلبية.
- معرفة ردود فعل وآراء ونصائح موظفو البنوك الجزائرية لتخطي الآثار السلبية الناجمة عن عمليات التحرير المالي والمصرفي من خلال طرح أسئلة (إستبيان).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: مشكلة الدراسة و فرضياتها

1. مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة الرئيسية و الأساسية للدراسة في معرفة مدى إدراك موظفوا البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائرين هذا سمح لنا بطرح الأسئلة التالية:

- ما واقع الجهاز المصرفي الجزائري ؟
- ما هي الآثار الناجمة عن عمليات التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري؟
- ماهي التدابير الواجب إتخاذها لتخطي العراقيل و الإستفادة من مزايا التحرير؟

2. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيمايلي:

- موظفوا البنوك مدركون لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري.
- موظفوا البنوك مدركون لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية.
- تطبيق الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) تساعد البنوك الجزائرية على زيادة منافستها.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة هاما جدا من أجل القيام بالدراسة الميدانية، ويكون ذلك بجمع المعلومات اللازمة للقيام بقياس و تحليل آثارعمليات التحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري من وجهة نظر موظفوا البنوك. وعليه يكون مجتمع الدراسة في موظفي البنوك الجزائرية في ثلاث ولايات من الغرب الجزائري وهي:

- تيارت
- وهران
- سيدي بلعباس

بعد أن تم تحكيم الإستبيان المصمم للدراسة من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال البنوك، تم توزيع هذا الإستبيان على عينة من موظفي البنوك تم إختيارهم عشوائيا، و لهذه الدراسة تم توزيع 44 إستمارة ، تم إسترجاع 39 إستمارة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

منها، أي ما نسبته 88 % من مجموع الإستمارات حسب هذا العدد.

المبحث الثاني: دراسة العينة و تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: إعداد الإستبيان و معالجة البيانات الإحصائية

1. إعداد الإستبيان:

قامت الطالبة مع المشرف بإعداد إستبيان بهدف جمع البيانات والمعلومات. وقد تم الإعتماد على مقياس ذو خمس درجات لتقييم إجابات أصحاب العينة (ذكورا وإناثـــا)، وهذه الدرجات تكون على النحو التالي:

- موافق تماما
- موافق
- موافق نسبيا
- غير موافق
- لا أعرف

و قد تم عرض الإستبيان على عددا من المحكمين و إداريين من أجل التأكد من صدق الإستبيان و صحة عباراته و وضوح عناصره ، ثم تم تعديله و بعدها تم توزيعه على العينة. و قد أخذ الإستبيان الشكل التالي:

المحور الأول: يتكون من المعلومات الشخصية و الوظيفية الخاصة بالموظفين على النحو التالي:

- **الجنس:** شمل الذكر و الأنثى
- **العمر:** تم التقسيم على فئات عمرية:
  - أقل من 25 سنة
  - بين 25 – 35 سنة
  - بين 36 – 45 سنة
  - بين 46 – 55 سنة
  - أكثر من 56 سنة
- **المسمى الوظيفي:**
  - مدير
  - مساعد مدير
  - رئيس مصلحة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- موظف
- مكلف بالدراسات

- **التأهيل العلمي:**
- بكالوريا
- ليسانس
- دراسات عليا
- تقني
- مهندس
- أخرى

- **الخبرة:**
- 5 سنوات فأقل
- بين 6 – 10 سنوات
- بين 12 – 15 سنة
- بين 16 – 20 سنة
- 21 سنة فأكثر

المحور الثاني: تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري
المحور الثالث: الأثار الإيجابية و السلبية للتحرير المالي و المصرفي
- الأثار الإيجابية للتحرير المالي و المصرفي
- الأثار السلبية للتحرير المالي و المصرفي

المحور الرابع: السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المالي و المصرفي

2. معالجة البيانات:

بعد جمع البيانات تم وضعها في الحاسوب من أجل معالجتها وتحليلها بإستخدام برنامج Excel 2003 خاصة من أجل التمثيل البياني لنتائج الجداول، ذلك بإستعمال الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات.

- إستخدام التكرارات والنسب المئوية والتمثيل البياني لتوزيع حصائص العينة.
- أما آراء موظفوا البنوك فتم توزيعهم حسب أجوبتهم التي إحتواها الإستبيان.

المطلب الثاني: توزيع العينة جغرافيا وحسب البنوك

1. توزيع العينة جغرافيا:

تم تكوين الجدول أسفله إنطلاقا من نتائج الدراسة:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (15): توزيع الع

	التكرار	
تيارت	34	87.18
وهران	4	10.25
سيدي بلعباس	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (13): التمثيل البياني لتتوزيع العينة جغرافيا

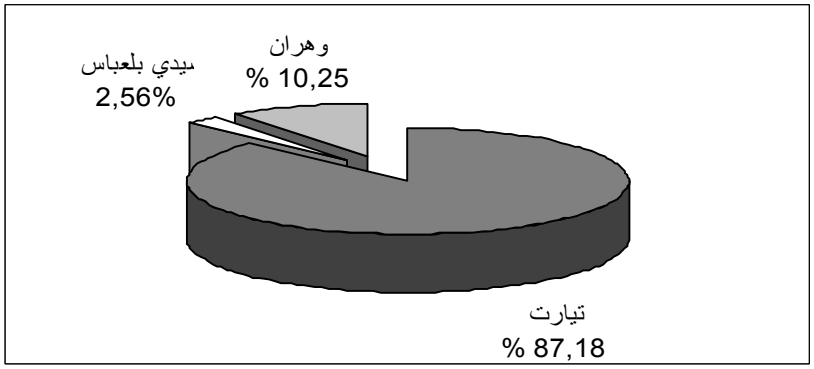

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال العينة نلاحظ أن الدراسة شملت ثلاث ولايات من الغرب الجزائري هي: تيارت ، وهران و سيدي بلعباس ، وقد كانت بنسب متفاوتة حيث إحتلت ولاية تيـــارت أكبر نسبة 87.18% تلتها ولاية وهران بنسبة 10.25% ، وأخيرا ولاية سيدي بلعباس بنسبة 2.56% ، ويعود ذلك إلى رفض بعض البنوك إستلام الإستبيان.

2. توزيع العينة حسب البنوك:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (16): توزيع العينة

	التكر	
البنك الوطني الجزائري BNA	13	33.33
البنك الخارجي الجزائري BEA	4	10.25
بنك التنمية المحلية BDL	3	7.70
القرض الشعبي الجزائريCPA	11	28.20
بنك الفلاحة والتنمية المحلية BADR	8	20.51
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (14): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب البنوك

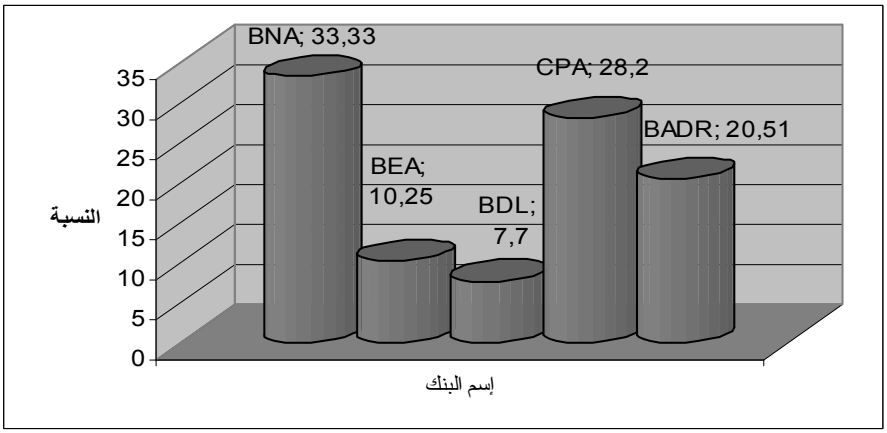

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

يلاحظ من التمثيل البياني أنه تم توزيع الإستبيان على 5 بنوك عمومية ، حيث وصلت أكبر نسبة مشاركة في البنك الوطني الجزائري بولاية تيارت بنسبة 33.33% ، تلاها كل من القرض الشعبي الجزائري بنسبة 28.20% و بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 20.51%. أما للبنكين الآخرين ، فقد تم تسجيل أقل نسبة تتمثل في 10.25% بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري و نسبة 7.7% بالنسبة لبنك التنمية المحلية ، وذلك راجع إلى صعوبة و عدم قبول الإستقبال في هذه البنوك.

المطلب الثالث: خصائص العينة الديمغرافية للعينة

و يكون ذلك:

1. حسب الجنس
2. حسب العمر
3. حسب المسمى الوظيفي
4. حسب التأهيل العلمي

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5. حسب الخبرة

1. توزيع العينة حسب الجنس:

من خلال نتائج الإستبيان، كان توزيع العينة كما يلي:

الجدول (17): توزيع العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة %
ذكر	24	61.54
أنثى	15	38.46
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (15): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب الجنس

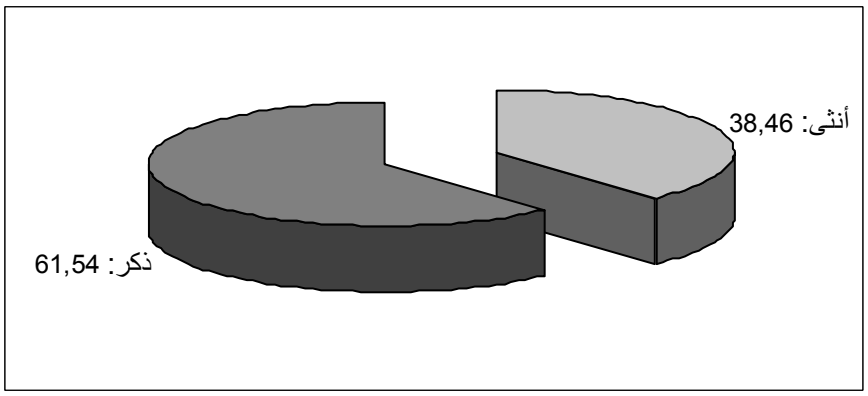

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من الشكل يلاحظ أن نسبة الذكور إحتلت الصدارة بنسبة تصل إلى 61.54% أما نسبة الإناث فقد وصلت إلى حوالي 38.46% ، و هذا يعود إلى أن نسبة الإناث العاملة في البنوك تبقى قليلة مقارنة بنسبة الذكور.

2. توزيع العينة حسب العمر:

حسب نتائج الدراسة ، تم الحصول على الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (18): توزيع العين

	التكرار	
أقل من 25 سنة	2	5.12
35 – 25	3	7.70
45 – 36	28	71.80
55 – 46	5	12.82
أكثر من 56 سنة	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (16): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب العمر

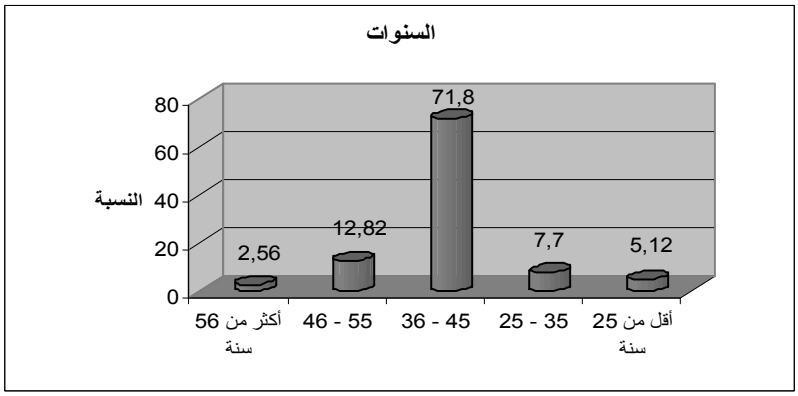

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب توزيع العينة الممثلة في الشكل، يلاحظ أن غالبية الأعمار تتراوح بين 36 و 55 سنة و ذلك بنسبة تقدر ب 84.62% موزعة كالتالي: 71.80% محصورة بين 36 و 45 سنة، و 12.82 % محصورة بين 46 و 55 سنة. أما نسبة 7.70% فمحصورة بين الأعمار 25 و 35 سنة ، و نسبة 5.12% تخص الأفراد الذين أعمارهم أقل من 25 سنة. بينما أقل نسبة سجلت هي 2.56% للأفراد الذين أعمارهم أكثر من 56 سنة.

3. توزيع العينة حسب المسمى العلمي:

من خلال دراسة العينة ، تم الحصول على الجدول التالي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (19): توزيع العينة حسب

	التكرار	
مدير	4	10.25
رئيس مصلحة	6	15.38
مساعد مدير	2	5.12
موظف	19	48.71
مكلف بالدراسات	8	20.51
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (17): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

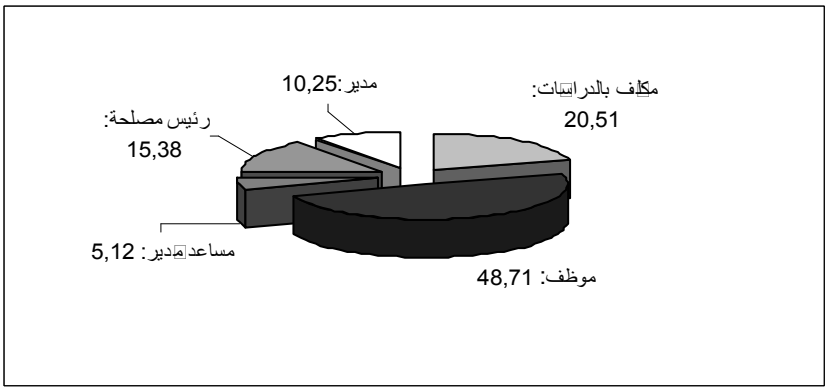

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من الشكل يلاحظ أن نسبة الموظفين سجلت أكبر نسبة قدرت ب 48.71% تلتها المكلفين بالدراسات (Chargés d'étude) بنسبة 20.51% ، و رؤساء المصلحة بنسبة قدرت ب 15.38% ، ذلك لأنهم الأشخاص المكلفون بالقيام بالعمليات و الأنشطة البنكية. أما نسبة مشاركة المدراء و مساعدوا المدراء فكانت قليلة تمثلت في 10.25% بالنسبة للمدراء و 5.12% لمساعدي المدراء ، وذلك نظرا لكثرة إنشغالاتهم .

4. توزيع العينة حسب التأهيل العلمي:

من خلال دراسة العينة ، تم الحصول على الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (20): توزيع العينة حسب

	التكرار	
بكالوريا	0	0
ليسانس	27	69.23
دراسا عليا	4	10.25
تقني	0	0
مهندس	0	0
أخرى	8	20.51
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (18): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب التأهيل العلمي

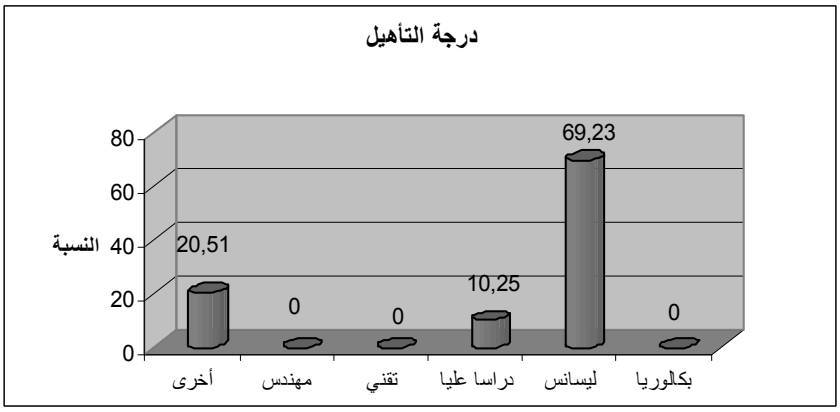

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال التمثيل البياني يلاحظ أن غالبية الموظفين هم جامعيين وقدرت نسبتهم بحوالي 69.23% ، ثم يليها أخرى (بمعنى الذين ليس لديهم لا مستوى جامعي ولا دراسات عليا بل مستوى ثانوي فقط) بنسبة قدرت ب 20.51% ، وأخيرا الذين لديهم دراسات عليا بنسبة 10.25%. أما بالنسبة للمهندسين والتقنيين و مستوى البكالوريا فنسبتهم منعدمة.

5. توزيع العينة حسب الخبرة:

تم تشكيل الجدول التالي إنطلاقا من معطيات الدراسة:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (21): توزيع العينة ح

	التكرار	
5 سنوات فأقل	3	7.70
6 – 10	2	5.12
12 – 15	17	43.59
16 – 20	9	23.07
21 فأكثر	8	20.51
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (19): التمثيل البياني لتتوزيع العينة حسب الخبرة

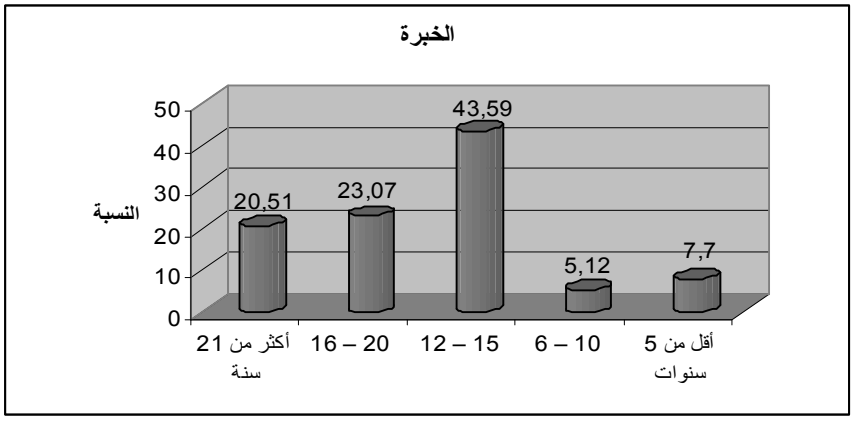

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

تبين نتائج الشكل أن غالبية موظفوا البنوك يتمتعون بخبرة واسعة و كبيرة من 12 سنة إلى أكثر من 21 سنة ذلك في مجال العمل المصرفي حيث بلغت نسبتهم الإجمالية 87.17% موزعة كمايلي: 43.59% محصورة بين 12 و 15 سنة ، 23.07% محصورة بين 16 و 20 سنة ، و 20.51% أكثر من 21 سنة. أما بالنسبة للأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 6 و 10 سنوات فتقدر نسبتهم ب 5.12% ، و الأفراد الذين خبرتهم متوسطة تقل عن 5 سنوات فتقدر نسبتهم بحوالي 7.7%.

المبحث الثالث: تحليل النتائج و إختبار الفرضيات

المطلب الأول: تشخيص وضعية النظام المصرفي الجزائري:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، و بالإعتماد على النسب المئوية، تم تمثيل النتائج على شكل أعمدة بيانية. و بالتالي سيكون التحليل على النحو التالي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1. إتجاهات موظفوا البنوك حول سيطرة البنوك الـ

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (22): إتجاه موظفوا البنوك حول سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	4	10.25
موافق نسبيا	15	38.46
غير موافق	19	48.71
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (20): التمثيل البياني لإتجاه موظفوا البنوك حول سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية

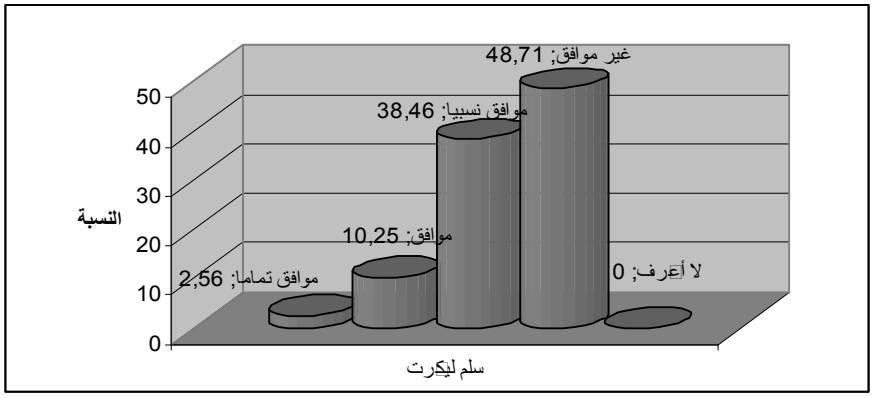

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

يلاحظ من الشكل أعلى نسبة سجلت بالنسبة للإجابة غير موافق بنسبة قـدرت ب 48.71%: حيث تركزت إجابات المدراء ، مساعدي المدراء و رؤساء المصالح الذين يملكون خبرة واسعة في المجال المصرفي تفوق 15 سنة و يملكون مستوى جامعي و قدرت نسبتهم ب 12.82% و الباقي هي عبارة عن نسبة إجابات الموظفين. ثم تليهـا إجابة موافق نسبيا بنسبة 38.46% و إجابة موافق بنسبة 10.25%. أما إجابة موافـق تماما فهي بنسبة ضئيلة وقدرت ب 2.56% ، و إجابة لا أعرف فهـي معدومـة . و بالتالي هذا يعني أن القطاع الخاص بدأ في محاولته فرض نفسه و منافسة القطاع العام

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الذي يبقى مهيمنا على السوق المصرفية و هذا ما المصرفية في الجزائر.

2. إتجاهات موظفوا البنوك حول إنعدام الثقافة المصرفية لديهم:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (23): إتجاه موظفو البنوك حول إنعدام الثقافة المصرفية لديهم

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	5	12.82
موافق نسبيا	24	61.53
غير موافق	7	17.94
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (21): التمثيل البياني لإتجاه موظفوا البنوك حول إنعدام الثقافة المصرفية لديهم

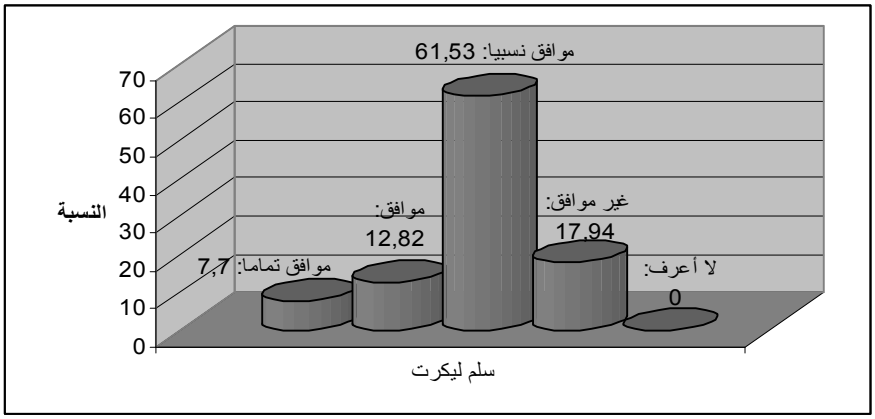

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب نتائج الشكل البياني فإن أعلى نسبة محققة كانت بالنسبة للإجابة موافق نسبيا بنسبة قدرت ب 61.53% : حيث كانت أعلى نسبة للمدراء و رؤساء المدراء و مساعدي المدراء والتي قدرت ب 12.82 % أما الباقي أي نسبة 48.70 % فهي نسبة إجابات الموظفين و المكلفين بالدراسات الذين يملكون مستوى جامعي أو مستوى ثانوي و لديهم خبرة طويلة في مجال العمليات البنكية (من 10 إلى 20 سنة و أكثر). ثم تليها إجابة غير موافق بنسبة 17.94% و إجابة موافق بنسبة 12.82%. أما إجابة موافق تماما فقد سجلت نسبة ضعيفة قدرت ب 7.70% ونسبة إجابة لا أعرف فهي معدومة. و

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عليه فإن موظفو البنوك خاصة المدراء منهم يوافقو
لدى العاملين بالبنوك، و هو واقع تعيشه البنوك حيد
المدراء، لا يملكون أي ثقافة أو وعي مصرفي، لذا نجد أن بعض الأفراد يجتنبون إيداع أموالهم لدى البنوك بل يفضلون إكتنازها في بيوتهم.

3. إتجاهات موظفوا البنوك حول سعي السلطات المالية إضعاف إستقلالية البنك المركزي:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (24): إتجاه موظفوا البنوك حول سعي السلطات المالية إضعاف إستقلالية البنك المركزي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	1	2.56
موافق نسبيا	15	38.46
غير موافق	13	33.33
لا أعرف	9	23.07
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (22): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول سعي السلطات المالية إضعاف إستقلالية البنك المركزي

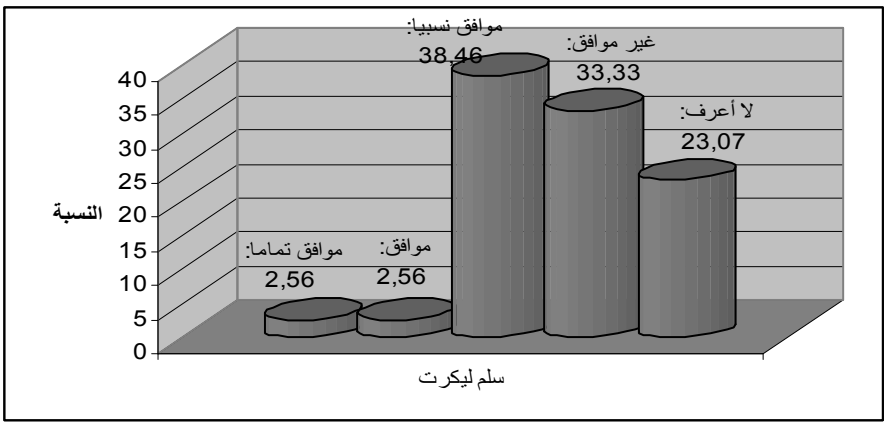

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

يشير التمثيل أعلاه إلى أن نسبة إجابات موظفوا البنوك كانت غالبيتها منحصـــرة بين إجابات موافق نسبيا و غير موافق بنسبة إجمالية قدرت ب 71.79% (حيث قدرت

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نسبة إجابات المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء يملكون خبرة و يتعاملون مع البنك المركزي، و البـ بالبنوك)، ثم تليها إجابة لا أعرف بنسبة 23.07%، و أخيرا إجابات موافـق تمامـا و موافق بنسبة متساوية قدرت ب 2.56% ، وعليه فإن الأفراد و المـدراء و مسـاعدوا المدراء يوافقون نسبيا على ضعف إستقلالية البنك المركزي و هو ما يلاحظ في الواقع حيث أنه يبقى عمله دائما مرتبطا و بصورة مباشرة بالبنوك التجارية.

4. إتجاهات موظفوا البنوك حول إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية و بينها و بين البنوك الخاصة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (25): إتجاه موظفو البنوك حول إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية و بينها و بين البنوك الخاصة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	5	12.82
موافق	22	56.41
موافق نسبيا	7	17.94
غير موافق	5	12.82
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (23): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية و بينها و بين البنوك الخاصة

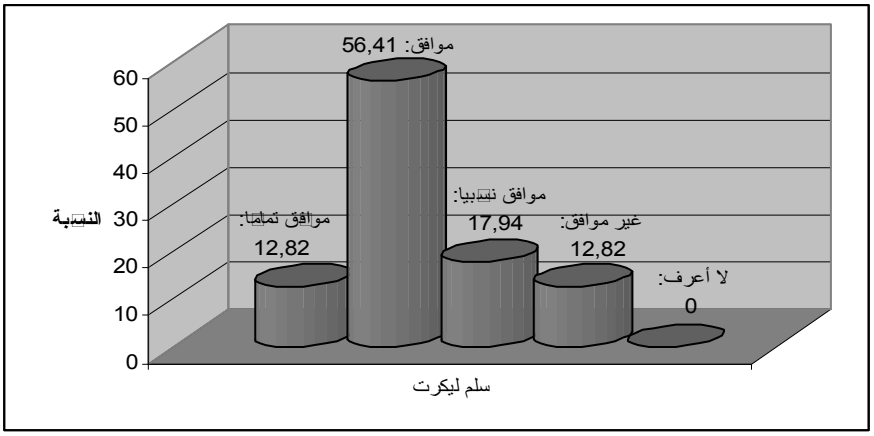

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حسب نتائج التمثيل ما يمكن ملاحظته هو أن بالموافقة و ذلك بنسبة 56.41% (منها نسبة 2.82 لإتجاهات الموظفين و المكلفين بالدراسات الذين تفوق سنوات عملهم 20 سنة)، ثم تليها إجابة موافق نسبيا بنسبة 17.94% و أخيرا إجابات موافق تماما و غير موافق بنسبة متساوية مقدرة ب 12.82% ، أما إجابة لا أعرف فهي بنسبة معدومة. أعلى نسبة كانت لموافق هذا يعني أن موظفوا البنوك و غالبية المدراء موافقون على غياب المنافسة بين البنوك في الجزائر، هذا راجع إلى سيطرة كاملة للبنوك العمومية على السوق المصرفية.

5. إتجاهات موظفوا البنوك حول ضعف موظفو البنوك في إستخدام التكنولوجيا:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (26): إتجاه موظفوا البنوك حول ضعف موظفو البنوك في إستخدام التكنولوجيا

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	2	5.12
موافق	19	48.71
موافق نسبيا	12	30.76
غير موافق	6	15.38
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (24): التمثيل البياني لإتجاه موظفوا البنوك حول ضعف موظفو البنوك في إستخدام التكنولوجيا

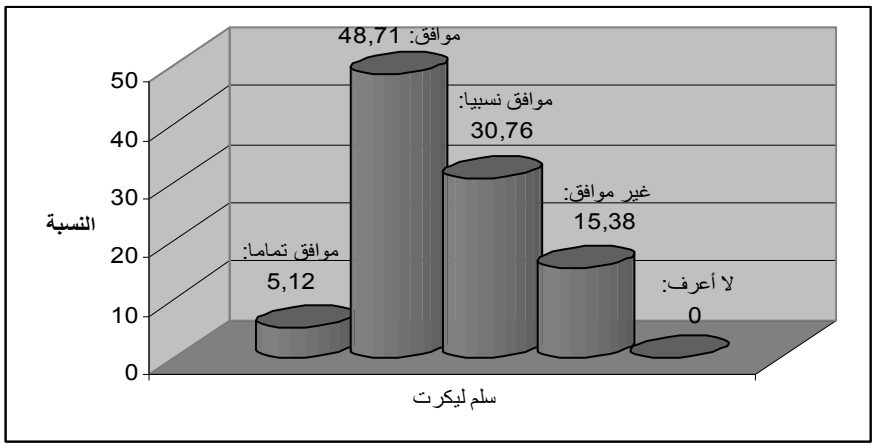

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من الشكل يلاحظ أن غالبية الإجابات منحصر
إجمالية قدرت ب 79.47% (حيث بلغت نسبة المو
20.51% فهي إجابات المدراء)، تليها إجابة غير موافق بنسبة 15.38% و أخيرا إجابة موافق تماما بنسبة ضئيلة قدرت ب 5.12% ، أما إجابة لا أعرف فهي بنسبة معدومة، هذا يعني أن العاملين بالبنوك موافقون على أن إستخدام التكنولوجيا في البنوك ضعيف بشكل كبير، حيث أنهم يكتفون بإستعمال أساليب قديمة من أجل القيام بالعمليات المصرفية دون محاولة إستخدام التكنولوجيا لتطويرها و تنويعها (أفضل مثال لذلك مازالت البنوك العمومية تستخدم برنامج V 8 القديم الذي يقتصر على إستعمال الإعلام الآلي و المعالجة الآلية لبعض الخدمات و العمليات البنكية، كما أنها لم تطبق بعد ما يعرف بالبنوك الالكترونية التي تقدم خدماتها عبر شبكة الانترنت).

6. إتجاهات موظفوا البنوك حول ضعف موظفوا البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و تلبية حاجيات الزبائن:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (27): إتجاه موظفو البنوك حول ضعف موظفو البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و تلبية حاجيات الزبائن

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	14	35.90
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	9	23.07
غير موافق	8	20.51
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (25): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك
تقديم الخدمات المصرفية و تلبية حـ

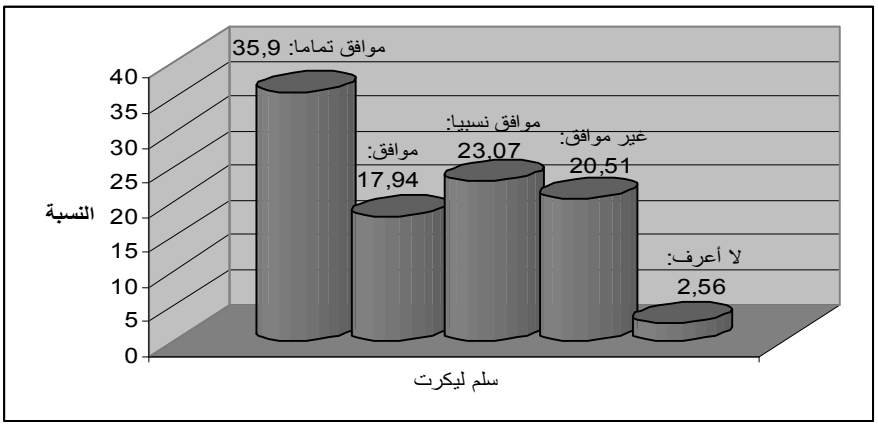

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

يلاحظ أن إجابة موافق تماما حققت أكبر نسبة قدرت ب 35.90% و هي في الغالبية إجابات الموظفين الذين يقومون بالعمليات المصرفية و يملكون خبرة واسعة في هذا المجال، ثم تلتها إجابات موافق نسبيا و غير موافق بنسبة إجمالية مقدرة ب 43.58% منها 15.38% هي نسبة إجابات المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء، ثم إجابة موافق التي سجلت نسبة 17.94% ، أما إجابة لا أعرف فقد حققت نسبة ضئيلة جدا قدرت ب 2.56% ، و عليه فإن تقارب هذه النسب تبين أن موظفوا البنوك نوعا ما متقاربون بالموافقة في إجاباتهم حول ضعف الخدمات المقدمة للزبائن على عكس المدراء الذين هم غير موافقون مع الموظفين على ضعف تقديم الخدمات للزبائن، لكن الواقع يؤكد إتجاه الموظفون حيث تقتصر هذه الخدمات على خدمات السحب و التحويل و عمليات الإيداع.

7. إتجاهات موظفو البنوك حول نقص في الإطارات الكفأة و تكوينهم و تدريبهم:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (28): إتجاه موظفو البنوك حول نقص في الإطارات الكفأة و تكوينهم و تدريبهم

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	12	30.77
موافق	6	15.38
موافق نسبيا	13	33.33
غير موافق	8	20.51
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني

الشكل (26): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول نقص في الإطارات الكفأة و تكوينهم و تدريبهم

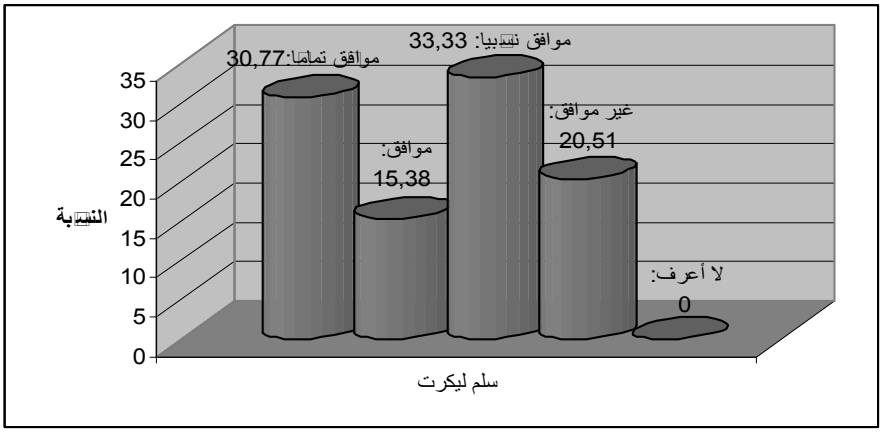

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

يلاحظ من التمثيل البياني أن إجابات موافق تماما و موافق نسبيا قد حققت نسبة إجمالية قدرها 64.10% (حيث منها 48.71% بالنسبة للعاملين بالبنوك و 15.38% بالنسبة للمدراء ، مساعدي المدراء و رؤساء المصالح) ثم تليها إجابة غير موافق بنسبة 20.51% و أخيرا إجابة موافق بنسبة 15.38% ، أما إجابة لا أعرف فقد حققت نسبة معدومة. هذا يعني أن العاملين بالبنوك و المدراء يصرون و يؤكدون على وجود نقص و ندرة في الإطارات الكفأة خاصة في الإطارات الإدارية و التنفيذية ذات الخبرة و الدراية بالعمل المصرفي الحديث على مستوى البنوك الجزائرية.

8. إتجاهات موظفوا البنوك حول عدم قدرة موظفوا البنوك على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (29): إتجاه موظفوا البنوك حول عدم قدرة موظفوا البنوك على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	2	5.12
موافق	10	25.64
موافق نسبيا	12	30.76
غير موافق	14	35.90
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني

الشكل (27): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم قدرة موظفو البنوك على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة

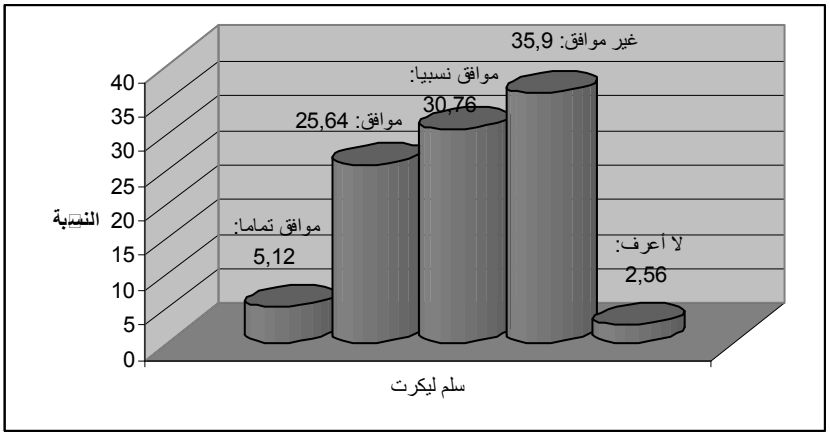

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حققت هذه العبارة نسبة عالية من إجابات الأفراد المتجهة نحو إجابة غير موافق ، موافق نسبيا و موافق ذلك بنسبة إجمالية قدرت ب 92.30%: حيث أن إتجاهات المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح الذين يملكون من 10 إلى 15 سنة عمل كانت محصورة بين موافق نسبيا بنسبة قدرت ب 12.82% و موافق بنسبة 7.69% و الباقي هو نسبة الموظفون ب 71.79%، تليها الأفراد الموافقون تماما بنسبة 5.12% و أخيرا إجابة الموظفون ب لا أعرف بنسبة ضئيلة جدا قدرت ب 2.56% ، مما يعني أن العاملين بالبنوك و حتى المدراء غير موافقين على عدم قدرة موظفوا البنوك على تقديم الأفكار و الإبتكارات الجديدة، في رأيهم أن الموظفون يقومون بتقديم أفكار تساعد في العمل المصرفي و تقديم الخدمات للزبائن.

9. إتجاهات موظفوا البنوك حول عدم قيام البنوك الجزائرية بدورها كوسيط مالي كما ينبغي:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (30): إتجاه موظفو البنوك حول عدم قيام مالي كما ينبغي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	13	33.33
غير موافق	17	43.58
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (28): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم قيام البنوك الجزائرية بدورها كوسيط مالي كما ينبغي

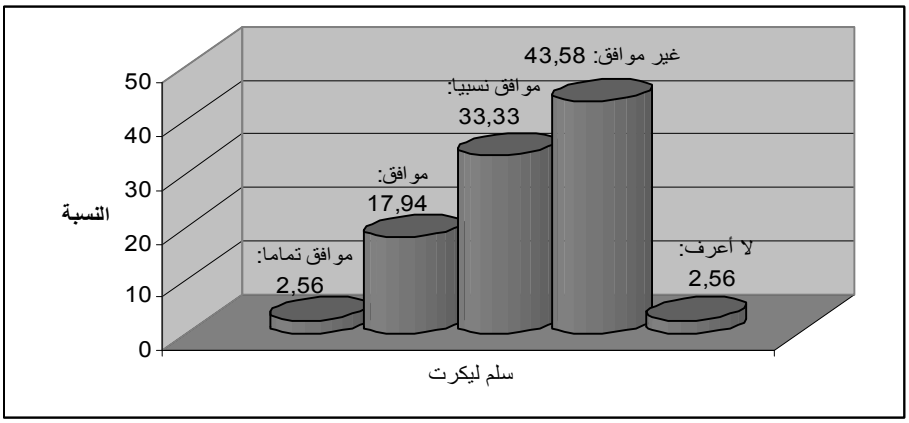

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من الشكل يلاحظ أن الموظفون غير الموافقين على أن البنوك الجزائرية لا تقوم بدورها كوسيط مالي كما ينبغي قد سجلت أكبر نسبة قدرت ب 43.58% (منها 10.25% عبارة عن نسبة إجابات المدراء و رؤساء المصالح و الباقي هي إجابات الموظفين و المكلفين بالدراسات ذوي مستوى جامعي و خبرة تفوق 10 سنوات)، ثم تلتها إجابات العاملين بالموافقة النسبية بنسبة قدرت ب 33.33% و بالموافقة بنسبة 17.94% ، أما موافقتهم التامة على هذه العبارة فقد كانت بنسبة ضئيلة جدا قدرت ب 2.56% و هي نسبة متساوية مع نسبة الأفراد الذين كانت إجابتهم لا أعرف. هذا يدل على أن غالبية موظفوا البنوك و المدراء و رؤساء المصالح غير موافقون على هذه العبارة، لكن الواقع يبين أن البنوك الجزائرية حقيقة تقوم بدورها كوسيط مالي حيث تقوم بجمع أموال الزبائن و إستثمار و إستخدام هذه الأموال للقيام بعمليات متنوعة، لكنها تبقى متأثرة بظاهرة القروض المتعثرة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10. إتجاهات موظفو البنوك حول ظاهرة القروض

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (31): إتجاه موظفو البنوك حول ظاهرة القروض المتعثرة التي تؤثر على البنوك

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	22	56.41
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	8	20.51
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (29): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ظاهرة القروض المتعثرة

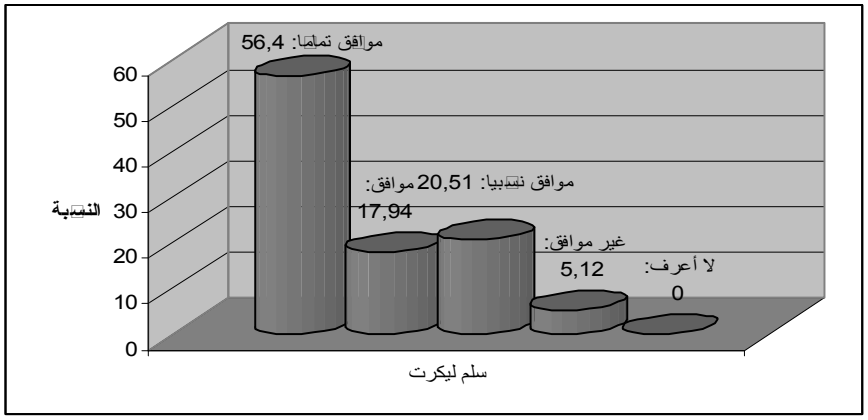

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

في هذه الحالة فقد إتجت إجابات غالبية موظفو البنوك و حتى المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح، الذين يملكون خبرة كبيرة في مجال القروض و العمل المصرفي ككل، نحو الموافقة التامة فيما يخص ظاهرة القروض المتعثرة التي تعاني منها البنوك الجزائرية ، و على هذا الأساس فقد حققت إجابة الموافقة التامة نسبة عالية قدرت ب 56.40% (17.94% هي نسبة المدراء و رؤساء المصالح و 38.45% هي نسبة الموظفين الآخرين)، ثم تلتها إجاباتهم المنحصرة بين موافق و موافق نسبيا بنسبة إجمالية قدرت ب 38.45% . و أخيرا فقد سجل الموظفون غير الموافقين نسبة ضئيلة جدا قدرت ب 5.12% ، بينما العاملين المتجهين نحو إجابة لا أعرف فقد كانت نسبتهم

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معدومة ، وبالتالي فإن إتجاه موظفو البنوك إلى الم
حقيقة وجود مشكلة القروض المتعثرة خاصة تلك
مما أدلاى إلى إنخفاض نسبة السيولة لديها، حيث أنه حوالي 50 % من إجمالي القروض القائمة في الجزائر هي قروض متعثرة.

11. إتجاهات موظفو البنوك حول ضعف الرقابة و التدقيق المالي في البنوك:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (32): إتجاه موظفو البنوك حول ضعف الرقابة و التدقيق المالي في البنوك

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	13	33.33
موافق نسبيا	17	43.58
غير موافق	5	12.82
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (30): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف الرقابة و التدقيق المالي

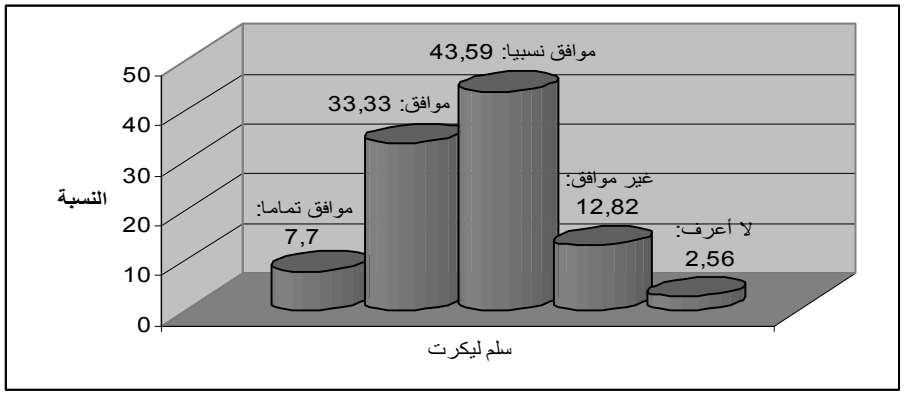

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن غالبية إجابات موظفو البنوك كانت منحصرة بين موافق و موافق نسبيا و ذلك بنسبة إجمالية قدرت ب 76.92% (المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح، الذين هم على دراية تامة بهذه العملية لأنهم المسؤولون على تقديم التوضيحات للخبراء و السلطات المكلفة بعمليات الرقابة و التقيق، وافقوا على هذه العبارة بنسبة قدرت ب 20.51%، و الباقي هي نسبة الموظفين)، ثم تليها إجابة العاملين بالبنوك بغير الموافقة ذلك بنسبة مقدرة ب 12.82% و إجابة موافق

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تماما بنسبة 7.70% ، أما الموظفون الذين أجابوا
جدا و مقدرة ب 2.56% ، و عليه نستنتج من هذه
منهم المدراء و رؤساء المصالح موافقون على أن الرقابة و التدقيق المالي الداخلي على مستوى البنوك ضعيف، والدليل على ذلك عمليات الإختلاس و السرقة التي تعرضت لها بعض البنوك.

12. إتجاهات موظفو البنوك حول مسايرت البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل2

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم الحصول على الجدول التالي:

الجدول (33): إتجاه موظفو البنوك حول عدم مسايرت البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	20	51.28
موافق نسبيا	8	20.51
غير موافق	3	7.70
لا أعرف	5	12.82
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (31): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم مسايرت البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2

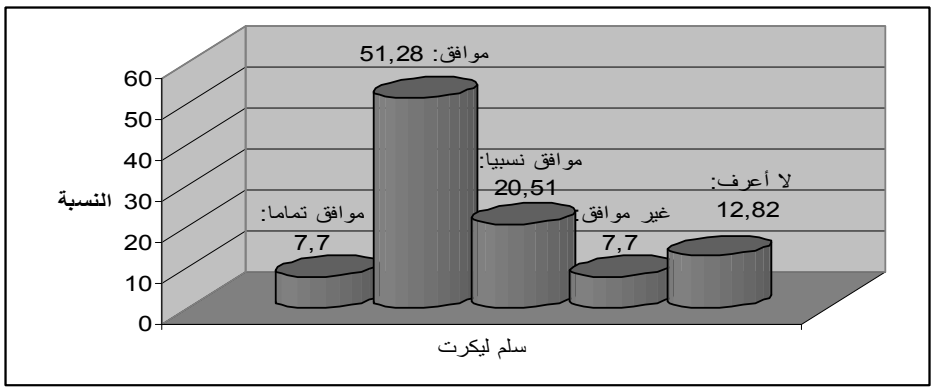

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حققت هذه العبارة نسبة عالية جدا فيما يخص إجابة الموظفون بالموافقة و قد قدرت هذه النسبة ب 51.28% (حيث قدرت نسبة المدراء و رؤساء المصالح ب 15.38%، أما الموظفون ذوي مستوى جامعي و ثانوي فكانت نسبتهم تقدر ب

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

35.89%)، ثم تليها إجابة موافق نسبيا بنسبة 51 أعرف بنسبة 12.82%، أما إتجاه العاملين إلى إجا كانت بنسب متساوية و مقدرة ب 7.70%. و حسب هذه النتائج فإن إتجاه موظفو البنوك نحو الموافقة يعكس حقيقة الواقع و هي أن البنوك الجزائرية لم تساير بعد مقررات لجنة بازل 2 التي تقرر مسايرتها في 2005 ، بل أنها سايرت فقط مقررات لجنة بازل 1 و هذا ما تم التوصل إليه في الفصل الثاني.

13. إتجاهات موظفو البنوك حول ضعف و بطء عمليات الخوصصة:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (34): إتجاه موظفو البنوك حول ضعف و بطء عمليات الخوصصة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	22	56.41
موافق	9	23.07
موافق نسبيا	3	7.70
غير موافق	3	7.70
لا أعرف	2	5.12
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (32): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف و بطء عمليات الخوصصة

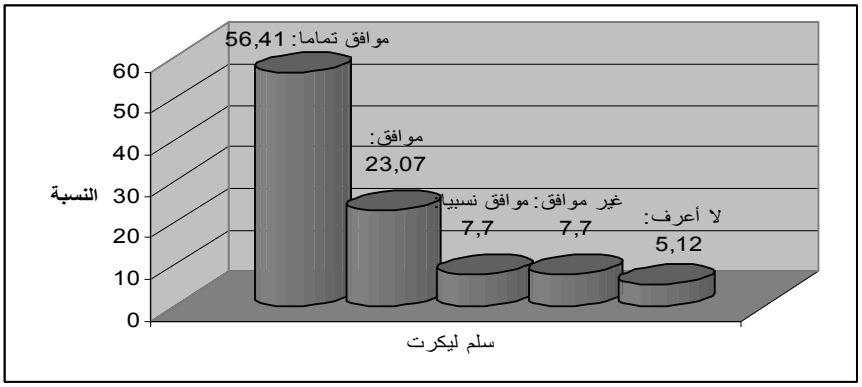

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب النتائج التي يبينها التمثيل البياني أعلاه فإن نسبة موظفو البنوك الذين أجابوا بالموافقة التامة هي نسبة عالية و قدرت ب 56.41 % (منها نسبة إجابة المدراء الذين

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يملكون خبرة واسعة قد قدرت ب 12.82%)، ثم ت
23.07% ثم إجابتهم بموافق نسبيا و غير موافق ك
7.70% ، أما نسبة الإجابة ب لا أعرف فقد سجلت نسبة 5.12% فقط ، هذا يعني أن إتجاه موظفو البنوك نحو الموافقة التامة يعكس حقيقة ضعف و بطء عمليات الخوصصة في الجزائر و هذا ما أكده غالبية مدراء البنوك و تؤكده كذلك وضعية البنوك الجزائرية التي هي في الغالب بنوك عمومية.

المطلب الثاني: الأثار الإيجابية و السلبية للتحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري

أولا. الأثار الإيجابية للتحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري:

من خلال الإستمارة الموزعة على العينة ، تم التمييز بين الأثار الإيجابية و الإثار السلبية للتحرير المالي و المصرفي ، و ذلك حسب آراء موظفو البنوك:

1. إتجاهات موظفو البنوك حول تحقيق التحرير المالي للنمو الإقتصادي و التنمية و زيادة الدخل:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (35): إتجاه موظفو البنوك حول تحقيق التحرير المالي للنمو الإقتصادي و التنمية و زيادة الدخل

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	11	28.20
موافق	12	30.76
موافق نسبيا	4	10.25
غير موافق	0	0
لا أعرف	12	30.76
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (33): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك
الإقتصادي و التنمية و زيادة الد

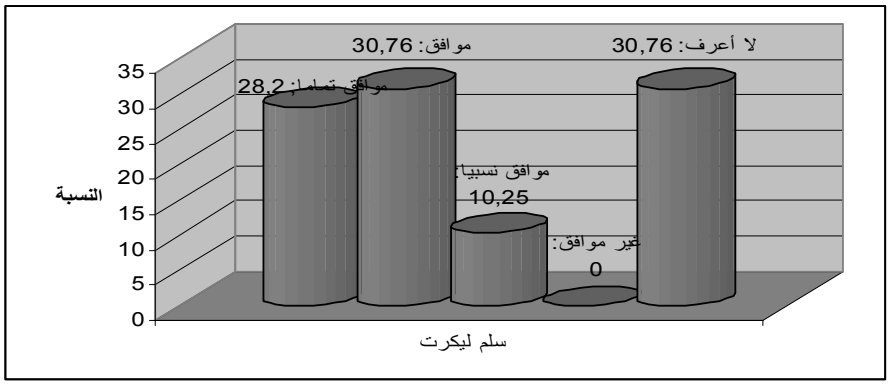

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إجابة العاملين بالبنوك المنحصرة بين موافق ، موافق تماما و لا أعرف قد سجلت نسبة إجمالية عالية قدرها 89.72% (و هي معظمها إجابات الموظفين و خاصة المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي و خبرة تفوق من 10 سنوات بنسبة مقدرة ب 76.89%، أما نسبة المدراء و رؤساء المصالح فقد كانت تقدر ب 12.82% فقط و كانت أغلبها إجابات بموافق تماما)، ثم تليها إتجاههم إلى الإجابة بالموافقة النسبية و ذلك بنسبة 10.25% و أخيرا فإن نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فقد كانت معدومة. هذا يعني أن بعض موظفو البنوك موافقين على هذه العبارة خاصة المدراء و رؤساء المصالح ، و بعضهم الآخر لا يعرف ذلك لأن فكرة التحرير المالي ليست مطبقة بعد في الجزائر.

2. <u>إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية</u>:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (36): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	7	17.94
موافق	12	30.76
موافق نسبيا	5	12.82
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	13	33.33
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني

الشكل (34): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية

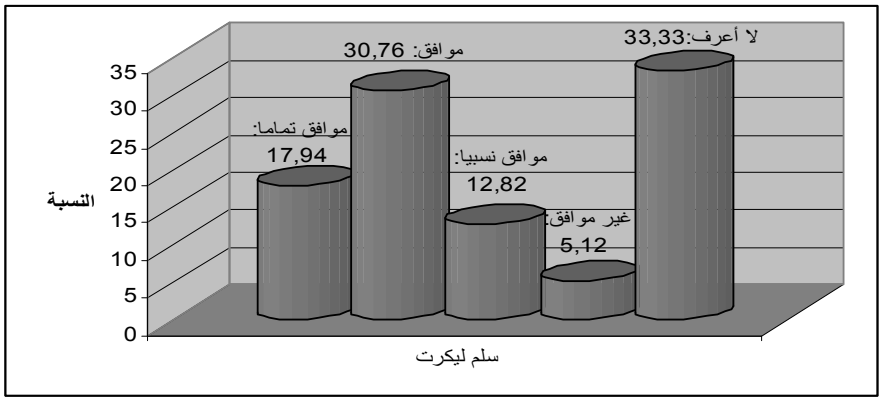

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إجابة العاملين بالبنوك المنحصرة بين موافق و لا أعرف قد سجلت نسبة إجمالية عالية قدرها 64.09% (أغلبها إجابات الموظفين بالبنوك)، ثم تليها إتجاههم إلى الإجابة بالموافقة التامة و ذلك بنسبة 17.94% (منها إجابات المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح التي سجلت أكبر نسبة قدرت ب 12.82%) والإتجاه إلى الإجابة بموافق نسبيا كانت بنسبة 12.82%، و أخيرا فإن نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فقد قدرت ب 5.12%. هذا يعني أن بعض موظفو البنوك (خاصة منهم مدراء البنوك) موافقين على هذه العبارة كون تحرير الخدمات المالية أحد السبل المستعملة من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية حيث يتم توزيعها بطريقة مثلى، و بعضهم الآخر لا يعرف ذلك لأن الجزائر لم تطبق بعد فكرة التحرير المالي.

3. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح باكتساب الخبرات و المعارف و التجارب من البنوك الأجنبية:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (37): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحر
المعارف و التجارب من البنوك الأ

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	10	25.64
موافق	24	61.53
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	2	5.12
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (35): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإكتساب الخبرات و المعارف و التجارب من البنوك الأجنبية

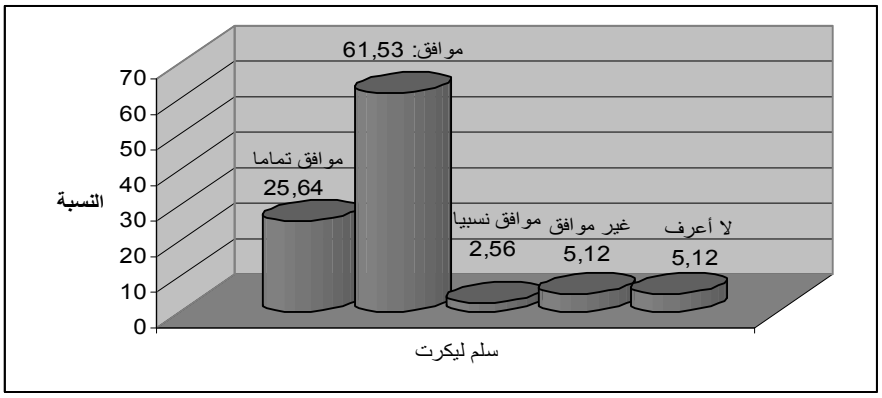

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إجابة العاملين بالبنوك بموافق قد سجلت نسبة عالية مقدرة ب 61.53% (منها 48.70% هي إجابات الموظفين و 12.82% هي إجابات المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء)، ثم تليها إتجاه الموظفين إلى الإجابة بالموافقة التامة و ذلك بنسبة 25.64% و إتجاههم إلى الإجابة بغير موافق و لا أعرف فقد سجلت نسبة متساوية مقدرة ب 5.12%، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بموافق نسبيا فقد قدرت ب 2.56%. هذا يعني أن موظفو البنوك مدركون بأن التحرير المالي و المصرفي يسمح بإكتساب الخبرات و المعارف و التجارب نتيجة الإحتكاك بين البنوك المحلية والأجنبية التي هي على أعلى مستويات من التطور و التقدم و إستعمال الأساليب الحديثة، لذلك فإن معظم الموظفين و خاصة مدراء البنوك إتجهوا إلى الموافقة على هذه العبارة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (38): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بخلق المنافسة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	13	33.33
موافق	23	58.97
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	1	2.56
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (36): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بخلق المنافسة

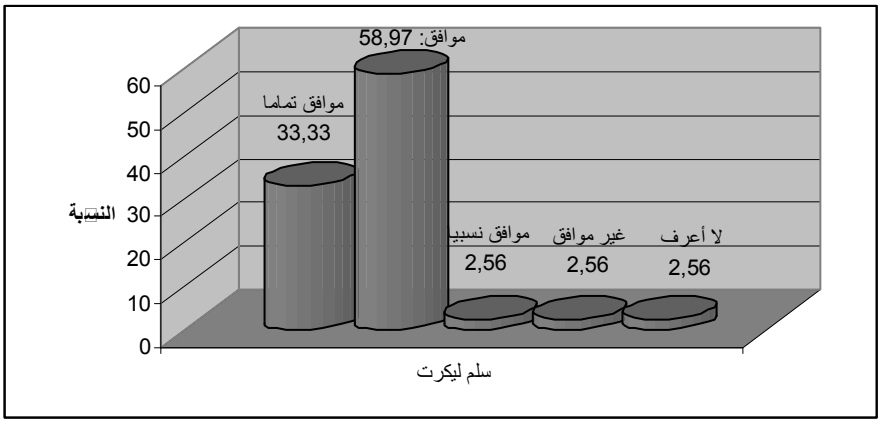

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إجابة العاملين بالبنوك بموافق قد سجلت نسبة عالية قدرت ب 58.97% (و قد وافق على ذلك 4 مدراء ذوي خبرة كبيرة أي ما نسبته 10.25%)، ثم تليها إتجاه الموظفين و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح إلى الإجابة بالموافقة التامة و ذلك بنسبة 33.33% منها 12.82% بالنسبة لمساعدي المدراء و رؤساء المصالح ، و إتجاههم إلى الإجابة بموافق نسبيا ، غير موافق و لا أعرف فقد سجلت نسبا متساوية قدرت ب 2.56%، . هذا يعني أن موظفو البنوك و المدراء و رؤساء المصالح موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بخلق المنافسة، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد و تتعمق حدة و درجة المنافسة، هذا ما يتم ملاحظته على مستوى البنوك الأجنبية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (39): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	8	20.51
موافق	26	66.66
موافق نسبيا	2	5.12
غير موافق	1	2.56
لا أعرف	2	5.12
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (37): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة

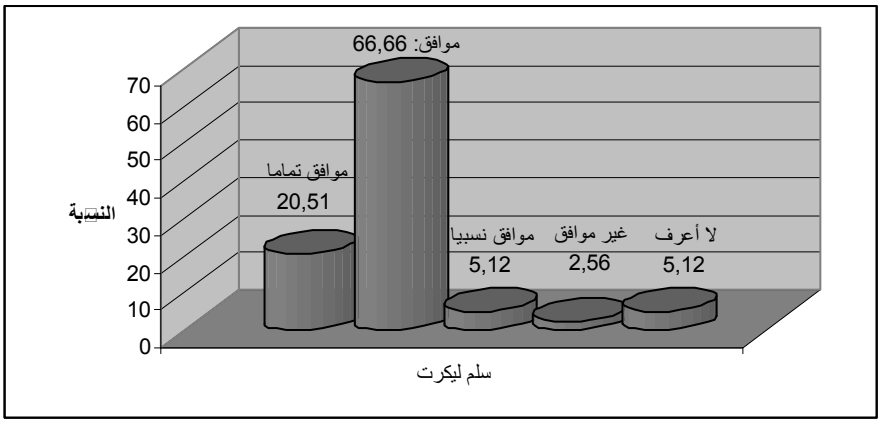

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق قد سجلت نسبة عالية مقدرة ب 66.66% (منها 12.82% هي نسبة المدراء و رؤساء المصالح)، ثم تليها إتجاه الموظفين إلى الإجابة بالموافقة التامة و ذلك بنسبة 20.51% و إتجاههم إلى الإجابة بموافق نسبيا و لا أعرف فقد سجلت نسبة متساوية مقدرة ب 5.12%، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فقد قدرت ب 2.56%. هذا يعني أن موظفو البنوك بما فيهم المدراء و رؤساء المصالح الذين يتمتعون بخبرة في المجال المصرفي موافقين على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح من الإستفادة من

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التكنولوجيا الحديثة و المتطورة مما يؤدي إلى تطو
البنوك الجزائرية.

6. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (40): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	9	23.07
موافق	11	28.20
موافق نسبيا	15	38.46
غير موافق	3	7.70
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (38): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج

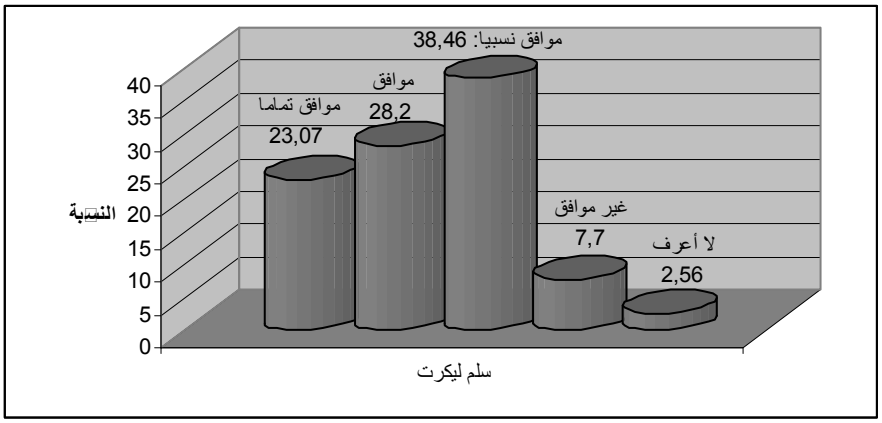

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يلاحظ أن إجابة العاملين بالبنوك المنحصرة بين موافق و موافق تماما قد سجلت نسبة إجمالية قدرها 51.27% (و قد كانت إجابات مدراء البنـــوك و مساعديهم و رؤساء البنوك تتجه خاصة نحو الموافقة التامة بنسبة قدرت ب 7.69%)، ثم تليها إتجاه العاملين إلى الإجابة بموافق نسبيا و ذلك بنسبة 38.46% و بالإجابة بغير

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

موافق بنسبة قدرت ب 7.70%، و أخيرا فإن نس
فقد كانت ضئيلة و قدرت ب 2.56%. هذا يعني أن
ورؤساء المصالح موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج، و هذا راجع إلى خبرتهم الطويلة في مجال إستخدام أموال المودعين من الزبائن و إستثمارها.

7. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (41): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	7	17.94
موافق	24	61.53
موافق نسبيا	6	15.38
غير موافق	1	2.56
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (39): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة

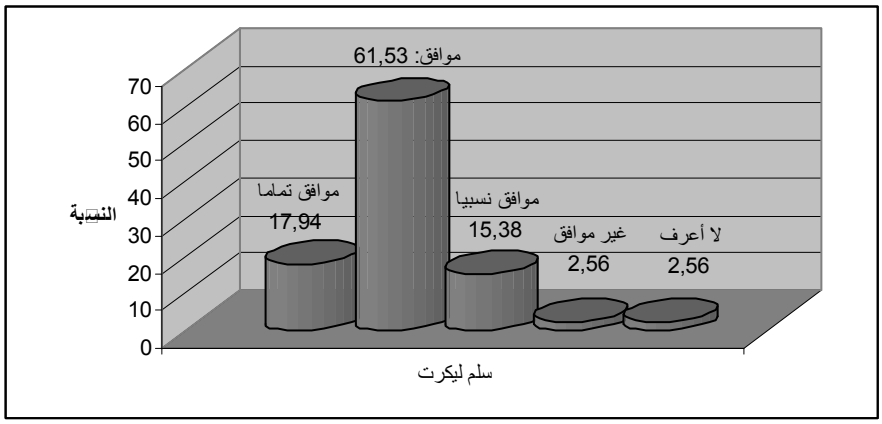

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل البياني يبين أن إجابة موظفوا البنوك لم
61.53% (و قد كانت نسبة إجابات مدراء البنوك
12.82%)، ثم تليها إتجاه الموظفين إلى الإجابة بموافق تماما و ذلك بنسبة 17.94% و الإجابة بموافق نسبيا بنسبة مقدرة ب 15.38%، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق و لا أعرف فقد كانت ضئيلة و بنسب متساوية و قدرت ب 2.56%. وبالتالي فإن غالبية موظفو البنوك و المدراء و رؤساء المصالح موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة، كون الإفصاح المالي للخدمات المالية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الإستثمارات الأجنبية.

8. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتحسين أداء البنوك و تسييرها بشكل أفضل:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (42): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتحسين أداء البنوك و تسييرها بشكل أفضل

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	8	20.51
موافق	27	69.23
موافق نسبيا	3	7.70
غير موافق	0	0
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (40): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك أداء البنوك و تسييرها بشكل أفضل

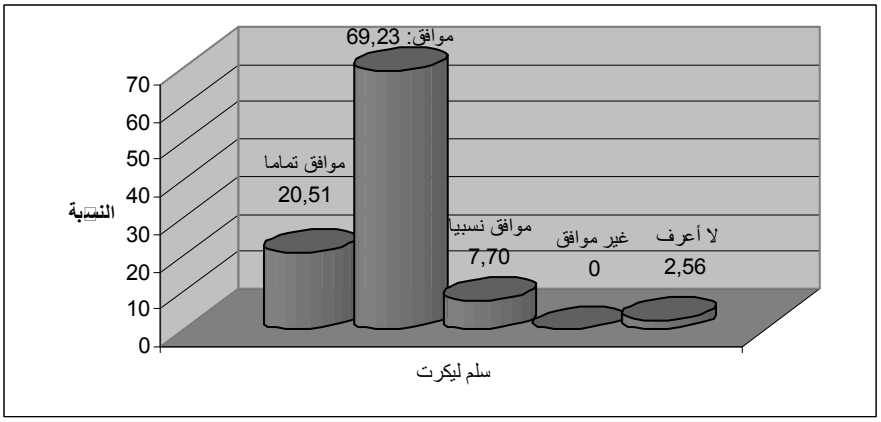

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

التمثيل البياني يوضح لنا أن إجابة موظفوا البنوك لموافق سجلت نسبة عالية مقدرة ب 69.23% (حيث سجلت إجابات مدراء البنوك، مساعديهم و رؤساء المصالح ذوي الخبرة نسبة 15.38% و الباقي أي نسبة 53.85% هي نسبة الموظفين ذوي المستوى الثانوي و المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي)، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق تماما بنسبة تقدر بحوالي 20.51% و الإجابة بموافق نسبيا بنسبة قدرت ب 7.70%، و أخيرا فإن نسبة العاملين الذين أجابوا ب لا أعرف فقد كانت ضئيلة و قدرت ب 2.56% ، أما الإجابة بغير موافق فهي معدومة. وعليه فإن غالبية موظفو البنوك و خاصة منهم المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بتحسين أداء البنوك و بتسييرها بشكل أفضل إضافة إلى تحسين الإدارة و بالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي و إستقراره.

9. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (43): إتجاه موظفو البنوك حول أن التـ
الخدمات المالية و المصرفية المـ

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	12	30.76
موافق	24	61.53
موافق نسبيا	2	5.12
غير موافق	0	0
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (41): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة

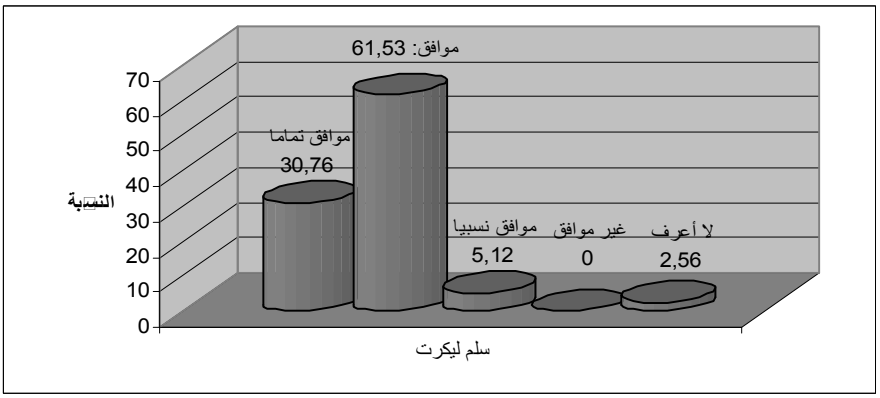

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال المعطيات المتوفرة لدينا فإن إتجاه موظفوا البنوك للإجابة بموافق حققت نسبة عالية قدرت ب 61.53% (منها 15.38% هي نسبة إجابات مدراء البنوك و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء، أما الباقي فهي نسبة الموظفين و المكلفين بالدراسات)، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق تماما بنسبة تقدر بحوالي 30.76% و الإجابة المنحصرة بين موافق نسبيا و لا أعرف قد بلغت نسبة إجمالية ضئيلة قدرها 7.68، أما نسبة الإجابة بغير موافق فهي معدومة. وعليه فإن غالبية موظفو البنوك و خاصة الإطارات و المدراء موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يؤدي إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و تقديم خدمات جديدة و حديثة و التوسع فيها بشكل كبير و على سبيل المثال خدمة الترويج للإصدارات من الأوراق المالية، كما يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح من الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (44): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير من الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	10	25.64
موافق	9	23.07
موافق نسبيا	19	48.71
غير موافق	0	0
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (42): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح من الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها

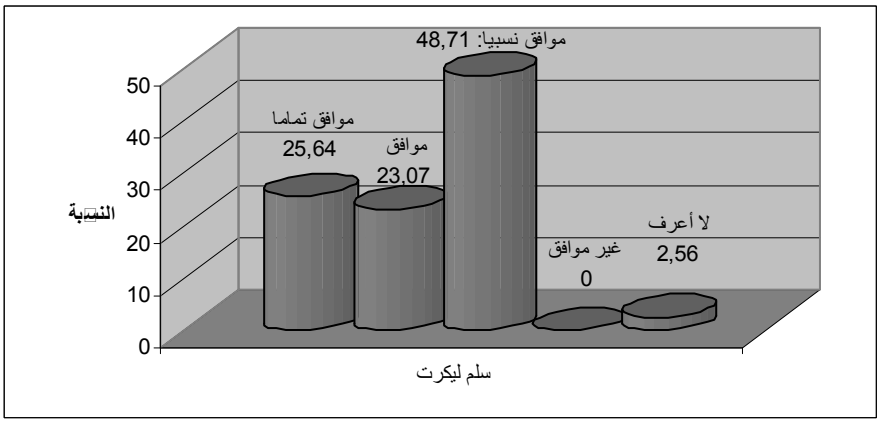

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال الشكل يتبين لنا أن إجابة موظفوا البنوك المنحصرة بين موافق و موافق تماما قد حققت نسبة إجمالية قدرت ب 48.71% و هي نسبة مساوية لنسبة الإجابة بموافق نسبيا(منها نسبة إجمالية قد سجلتها الإطارات و المدراء ذوي خبرة تفوق 12 سنة قدرت ب 15.38%) ، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة ب لا أعرف و ذلك بنسبة ضئيلة جدا قدرت ب 2.56% ، أما نسبة الإجابة بغير موافق فهي معدومة. وعليه فإن غالبية العاملين بالبنوك و الإطارات و مدراء البنوك موافقون نسبيا على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح من الإستفادة من الأسواق الدولية ذلك من خلال الدخول إليها

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و إقتحامها للإستفادة من الفرص التي تتيحها، ذلك سيؤدي إلى القيام بأعمال مالية شاملة و تعزيز دور على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة.

11. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (45): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	9	23.07
موافق	8	20.51
موافق نسبيا	21	53.84
غير موافق	0	0
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (43): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية

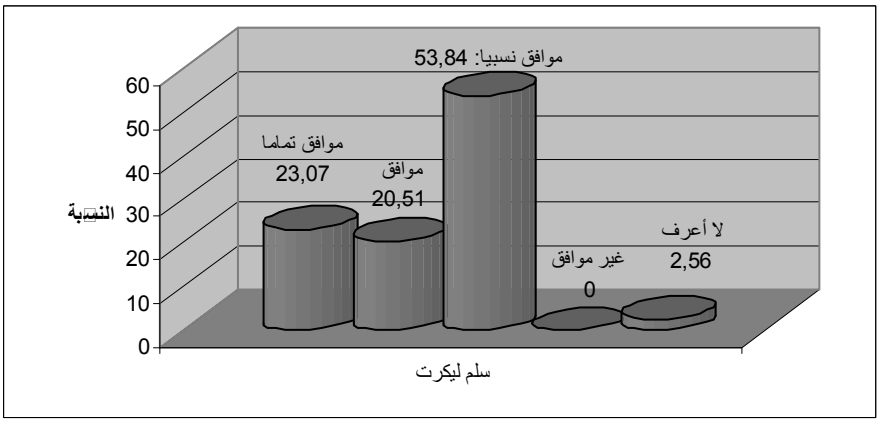

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

الشكل البياني أعلاه يبين لنا أن إجابة العاملين بالبنوك بموافق نسبيا قد سجلت نسبة عالية قدرت ب 53.84% (و قد كان إتجاه المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح بنسبة قدرت ب 15.38%، أما الباقي أي 38.45% فقد كان إتجاه العاملين بالبنوك)، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة المنحصرة بين موافق و موافق تماما و التي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حققت نسبة إجمالية قدرت ب 43.58% ، و الإجاب
ضئيلة جدا قدرت ب 2.56% ، أما نسبة الإجابة ب
غالبية العاملين بالبنوك سواء موظفون أو مدراء أو رؤساء مصالح الذين يتمتعون بخبرة تفوق 15 سنة في المجال المصرفي موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية، من خلال دخول البنوك الأجنبية إلى البلاد بفتح فروع لها إضافة إلى التعامل و تقديم الخدمات إلى غير المقيمين أو على الحدود.

12. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (46): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	5	12.82
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	24	61.53
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (44): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم

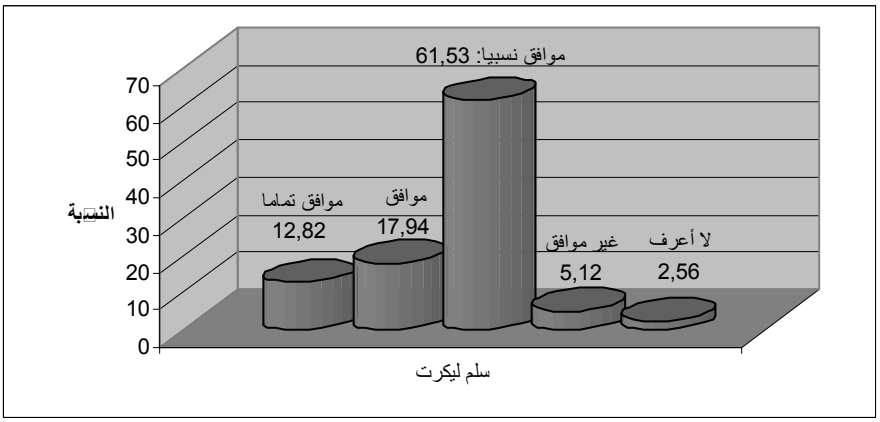

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل البياني أعلاه يبين لنا أن إجابة العاملين عالية قدرت ب 61.53% (منها 46.14% هي نس نسبة مدراء البنوك و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح)، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة المنحصرة بين موافق و موافق تماما و التي حققت نسبة إجمالية قدرت ب 30.76% ، أما نسبة الإجابة بغير موافق و لا أعرف فقد كانت ضئيلة جدا قدرت ب 5.12% و 2.56% على التوالي . وبالتالي فإن غالبية موظفوا البنوك و منهم المدراء و رؤساء المصالح و الإطارات موافقون نوعا ما على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم عند القيام بالشراكات و الإندماجات المصرفية، فيتم تقديم الخدمات بجودة أكبر و بتكلفة أقل.

13. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة حجم المعاملات التي تخفض مخاطر السوق:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (47): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة حجم المعاملات التي تخفض مخاطر السوق

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	10	25.64
غير موافق	21	53.84
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (45): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك التي تخفض مخاطر السوق

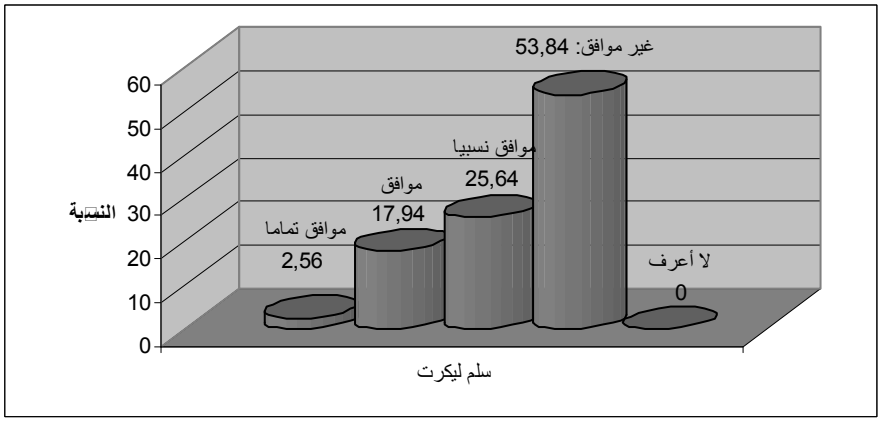

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

الشكل أعلاه يوضح لنا أن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بغير موافق قد سجلت نسبة عالية قدرت ب 53.84% (و قد كانت نسبة إتجاه المدراء و رؤساء المصالح إلى هذه الإجابة قد قدرت ب 10.25%، أما الباقي فهي نسبة الموظفين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات و العاملين بالبنوك)، ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة المنحصرة بين موافق و موافق نسبيا و التي حققت نسبة إجمالية قدرت ب 43.58% ، و أخيرا فإن نسبة الإجابة بموافق تماما فقد كانت ضئيلة جدا و قدرت ب 2.56% ، أما بالنسبة للإجابة ب لا أعرف فهي منعدمة . وبالتالي فإن معظم موظفوا البنوك و المدراء و رؤساء المصالح غير موافقون و لا يعتبرون أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بزيادة حجم المعاملات التي تخفض من مخاطر السوق، لكن الواقع يبين عكس ذلك حيث أن عملية التحرير في القطاع البنكي تؤدي إلى تخفيض مخاطر السوق كما أنها تساعد على تعميق و توسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات، فهذه الخطوة من شأنها خلق المزيد من النشاط في الأسواق المالية.

14. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتخفيض التكاليف المصرفية:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (48): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحر المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	10	25.64
موافق نسبيا	12	30.76
غير موافق	16	41.02
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (46): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول يسمح بتخفيض التكاليف المصرفية

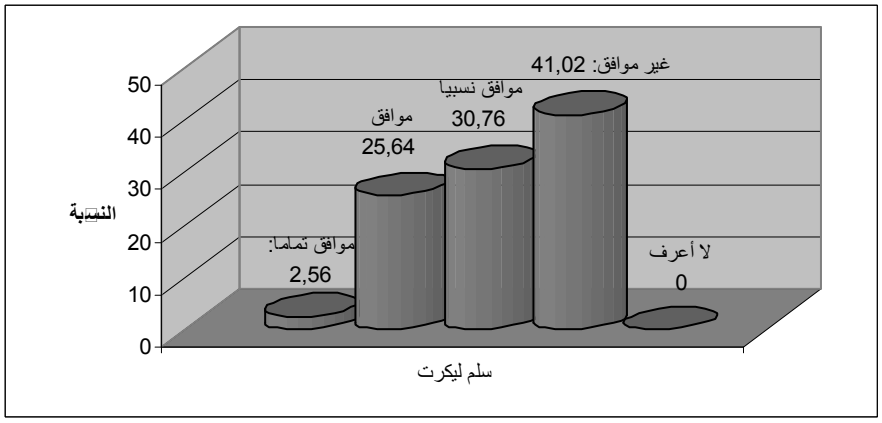

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال المعطيات المتوفرة فإن إجابات العاملين بالبنوك كانت متفاوتة و قدرت نسبها ب : 41.02% بالنسبة للأفراد الذين أجابوا بغير موافق (وقد كانت إجابة المدراء في هذا الإتجاه بنسبة قدرت ب 7.69%) ، 30.76% بالنسبة للذين أجابوا بموافق نسبيا (منهم رؤساء المصالح و مساعدي المدراء الذين بلغت نسبتهم 10.25%)، و 25.64% بالنسبة للموظفين الذين إتجهوا في إجابتهم إلى موافق، في حين أن إجابتهم بموافق تماما فقد كانت ضئيلة جدا و قدرت ب 2.56%، أما بالنسبة للإجابة ب لا أعرف فهي معدومة . وبالتالي فإن بعض موظفو البنوك و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بتخفيض التكاليف المصرفية و يكون ذلك نتيجة إتساع السوق المصرفية و تزايد عمليات الإندماج المصرفي و تعميق درجة المنافسة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا. الأثار السلبية للتحرير المالي و المصرفي عل

1. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى تعرض البنوك لأزمات مالية و مصرفية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (49): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى تعرض البنوك لأزمات مالية و مصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	2	5.12
موافق	12	30.76
موافق نسبيا	18	46.15
غير موافق	7	17.94
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (47): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى تعرض البنوك لأزمات مالية و مصرفية

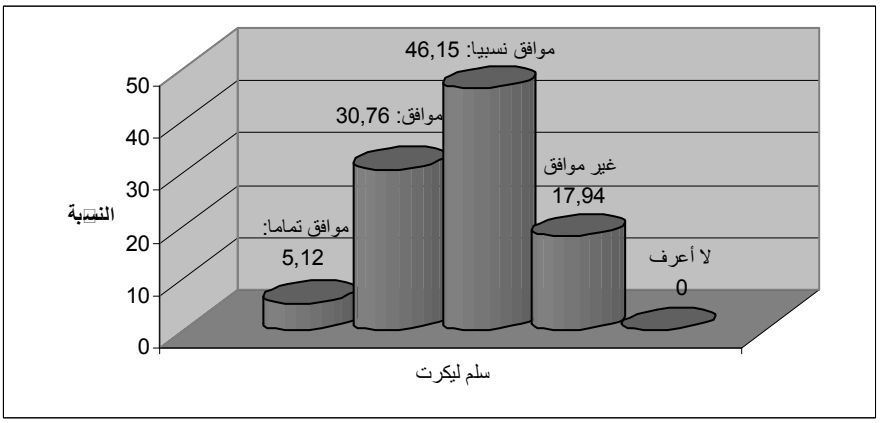

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال المعطيات المتوفرة نلاحظ أن أعلى نسبة على سلم ليكرت كانت لدرجتي موافق نسبيا و موافق و ذلك بنسبة إجمالية قدرها 76.91% (منهـا نسـبة 20.51% كانت بالنسبة لإجابات المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء)، مما يدل علـى أن غالبية موظفو البنوك موافقون على أن التحرير المالي و المصرفي غير المضبوط و المتسرع يؤدي إلى تعرض البنوك إلى أزمات مالية و مصرفية و يعتبر هذا الأثر مـن

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهم الآثار السلبية للعولمة المالية. ففي السنوات الخ
البنكي في عدد كبير من الدول، كتلك الأزمات التي
كأندونيسيا و تايلندا عام 1997، و كذلك دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك عام 1994 و الأرجنتين عام 2002، و أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009. بينما الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو غير موافق فقد كانت نسبتهم تقدر ب 17.94% ، في حين أن إجابتهم بموافق تماما فقد كانت ضئيلة و قدرت ب 5.12% ، أما بالنسبة لدرجة الحياد (لا أعرف) فهي معدومة.

2. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (50): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	12	30.76
موافق نسبيا	18	46.15
غير موافق	6	15.38
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (48): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج

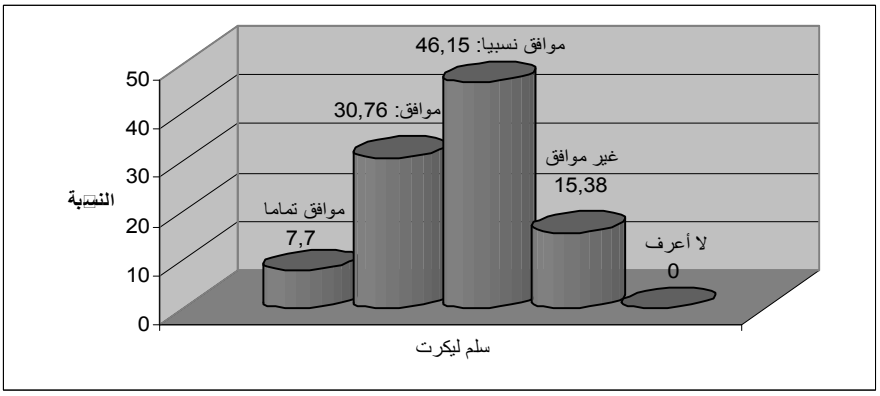

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن أعلى موافق نسبيا و موافق ذلك بنسبة قدرها 46.15%(رؤساء المصالح و مساعدي المدراء)، و 30.76% لموافق، مما يدل على أن غالبية موظفو البنوك و الإطارات و مدراء البنوك موافقون على أنه في بعض الحالات التحرير المالي و المصرفي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، بينما الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو غير موافق فقد كانت نسبتهم تقدر ب 15.38% ، في حين أن إجابتهم بموافق تماما فقد كانت ضعيفة و قدرت ب 7.70% ، أما بالنسبة لدرجة لا أعرف فقد كانت معدومة.

3. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يجعل البنوك المحلية غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (51): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يجعل البنوك المحلية غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	9	23.07
غير موافق	7	17.94
لا أعرف	13	33.33
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (49): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يجعل البنوك المحلية غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية

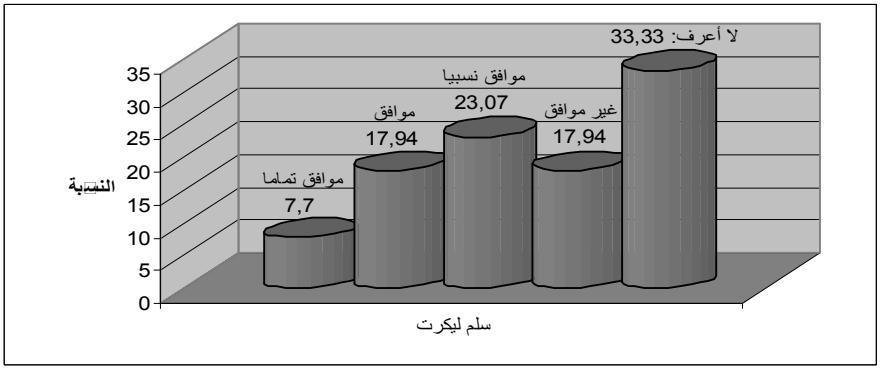

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن أعل
أعرف بنسبة قدرت ب 33.33% متبوعة بدرجة
تليهما إتجاه موظفي البنوك إلى الإجابة بموافق و غير موافق بنسب متساوية و قدرها 17.94% (منها 12.82% هي نسبة مدراء البنوك و رؤساء المصالح، أما الباقي فهي نسبة الموظفين ذوي المستوى الجامعي)، بينما الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو موافق تماما فقد كانت نسبتهم تقدر ب 7.70% ، هذا يبين أن العاملين بالبنوك لا يمكنهم معرفة ما إذا كانت البنوك المحلية قادرة أم لا على منافسة البنوك الأجنبية إلا في حالة إجراء عملية التحرير المالي و المصرفي، أما الإطارات و رؤساء المصالح و المدراء فهم غير موافقون، لكن واقع البنوك الجزائرية يجعلها غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية كونها لا تتمتع ببنية تحتية قوية و لا تستعمل وسائل مصرفية حديثة و متطورة و خاصة أن أغلبها هي بنوك عمومية.

4. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى إفلاس و إغلاق البنوك الضعيفة و غير القادرة:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (52): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى إفلاس و إغلاق البنوك الضعيفة و غير القادرة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	4	10.25
موافق	9	23.07
موافق نسبيا	7	17.94
غير موافق	19	48.71
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (50): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك
و إغلاق البنوك الضعيفة و غير القاد

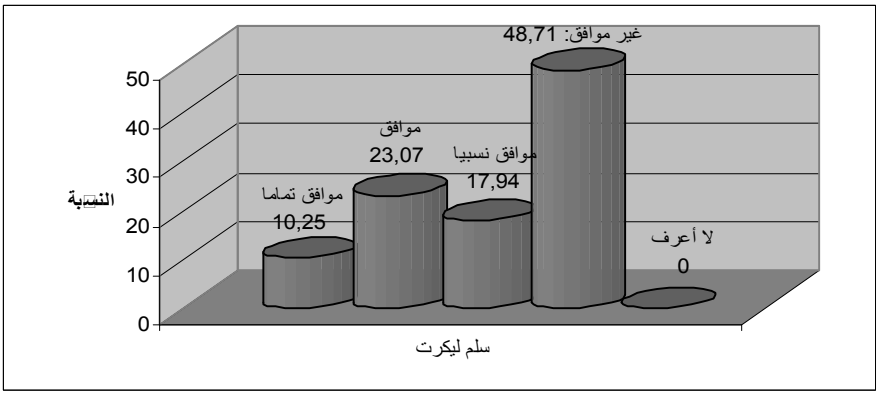

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة قد حققت كانت لدرجة غير موافق بنسبة 48.71% (و قد كانت إجابات المدراء و الإطارات و رؤساء المصالح في هذا الإتجاه بنسبة قدرت ب 12.52% و هم يملكون خبرة تفوق 12 سنة في مجال العمليات البنكية)، ثم تليها إتجاه موظفي البنوك إلى الإجابة بموافق و موافق نسبيا بنسب قدرها 23.07% و 17.94% على التوالي، في حين الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو موافق تماما فقد كانت نسبتهم تقدر ب 10.25%، أما بالنسبة لدرجة لا أعرف فكانت نسبتها معدومة ، إتجاه العاملين و مدراء البنوك و رؤساء المصالح إلى الإجابة بعدم الموافقة يدل على فهم الموظفون للعبارة و وغير موافقتهم لها، لكن الواقع يبين عكس ذلك لأن البنوك الجزائرية لا تزال ضعيفة و غير فعالة مقارنة بالبنوك الأجنبية، خاصة و أن الجهاز المصرفي الجزائري يجد نفسه في الرتبة 148 للترتيب العالمي للأجهزة المصرفية لعام 2008.

5. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (53): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحر السوق المحلية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	1	2.56
موافق	4	10.25
موافق نسبيا	20	51.28
غير موافق	13	33.33
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (51): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير إلى سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية

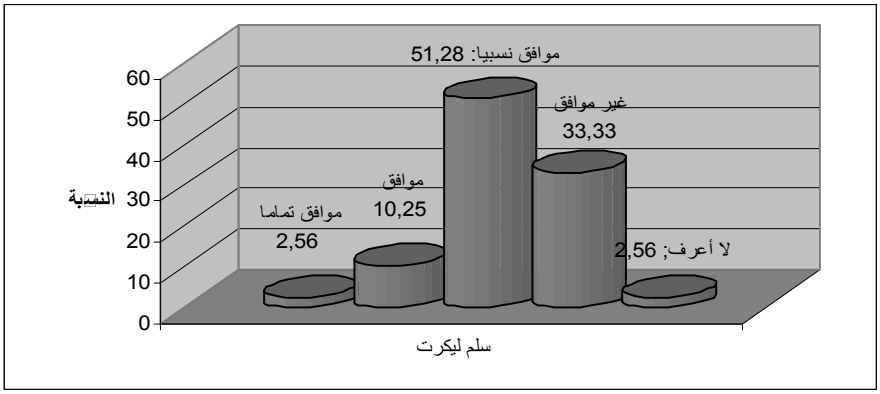

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة قد سجلت كانت لدرجة موافق نسبيا بنسبة قدرت ب 51.28% ثم تليها إتجاه موظفي البنوك ذوي خبرة تفوق 15 سنة إلى الإجابة بغير موافق و موافق بنسب قدرها 33.33% (و قد كانت إجابة المدراء و رؤساء المصالح بعدم الموافقة بنسبة قدرت ب 12.82%) و 10.25% على التوالي ، في حين الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو موافق تماما و لا أعرف فقد كانت نسبتهم متساوية و ضئيلة جدا و قد قدرت ب 2.56% ، وعليه إتجاه العاملين بالبنوك و المدراء و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح إلى الإجابة بالموافقة يدل على فهم الموظفون للعبارة و إجابتهم بموافق نسبيا يؤكد أنهم غير متأكدين و غير مقتنعين من سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية في حالة إجراء عملية التحرير، لكن رغم عدم موافقتهم إلا أن البنوك الجزائرية تبقى دائما ضعيفة و غير قادرة مقارنة بالبنوك الأجنبية التي تتمتع بقدر كبير من الكفاءة و تفوق تلك الخاصة بالبنوك المحلية كما أنها تتحكم أيضا بالأساليب الحديثة و المتطورة اللازمة من أجل مواجهة المشاكل و الأزمات التي تتعرض لها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6. إتجاهات موظفو البنوك حول أن التحرير يزيد م

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الإستبيان ، تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول (54): إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يزيد من مخاطر أنشطة غسيل الأموال

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	6	15.38
موافق نسبيا	9	23.07
غير موافق	20	51.28
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (52): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يزيد من مخاطر أنشطة غسيل الأموال

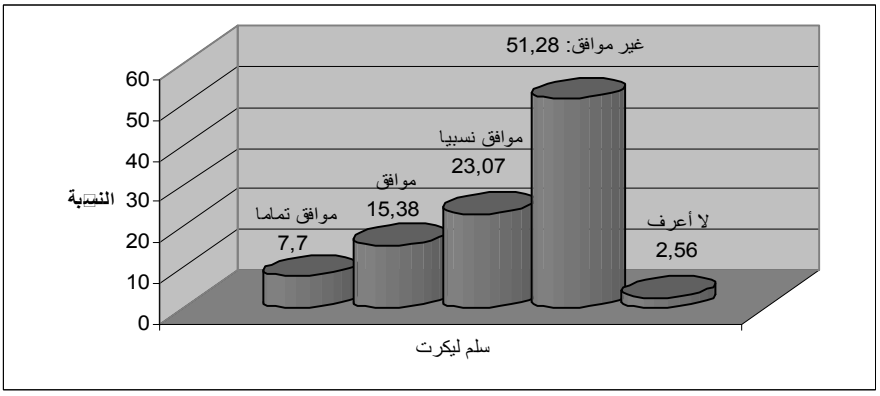

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال التمثيل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة قد سجلت كانت لدرجة غير موافق بنسبة قدرت ب 51.28% ثم تليها إتجاه موظفي البنوك إلى الإجابة بموافق نسبيا و موافق بنسب قدرها 23.07% و 15.38% على التوالي (و قد كان إتجاه المدراء بخبرة تفوق 12 سنة و رؤساء المصالح إلى الإجابة بالموافقة و الموافقة النسبية بنسبة إجمالية قدرت ب 15.38%)، في حين الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو موافق تماما قد قدرت ب 7.70% و هم الموظفون و المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي و الثانوي، أما نسبة الإجابة ب لا أعرف فقد كانت معدومة ، وعليه إتجاه المدراء و رؤساء المصالح و الإطارات و العاملين بالبنوك إلى الإجابة بعدم الموافقة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يدل على فهم الموظفون للعبارة و هذا يؤكد على أن
أجل القيام بعمليات و أنشطة غسيل الأموال، في حال

المطلب الثالث: السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المالي و المصرفي

هناك مجموعة من السياسات التي يمكن للبنوك الجزائرية تبنيها من أجل مواجهة التحرير المالي و المصرفي و بالتالي محاولة تجنب الأثار السلبية المترتبة عنه. و من خلال الإستمارة الموزعة على العينة ، كانت آراء موظفي البنوك حول هذا الخصوص كما يلي:

1. إتجاهات موظفو البنوك حول إجراء عمليات الخوصصة في أقرب وقت ممكن:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (55): إتجاه موظفو البنوك حول إجراء عمليات الخوصصة في أقرب وقت ممكن

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	5	12.82
موافق	23	58.97
موافق نسبيا	7	17.94
غير موافق	4	10.25
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي

الشكل (53): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إجراء عمليات الخوصصة في أقرب وقت ممكن

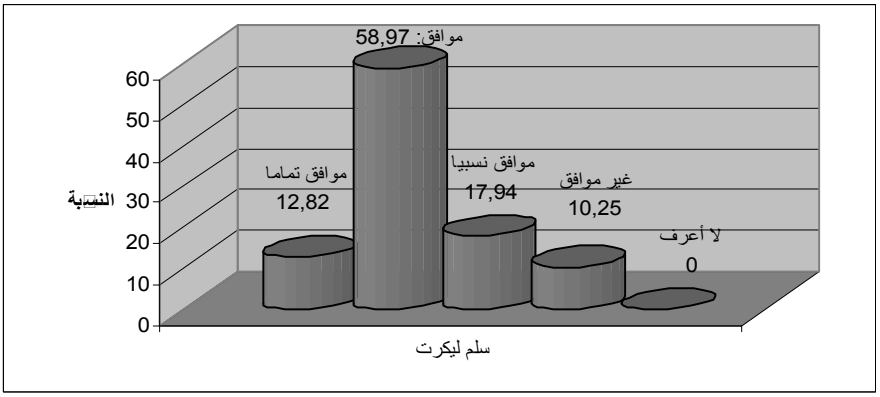

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حسب الشكل أعلاه قد سجلت أعلى نسبة لدرج
(منها نسبة 17.94% هي إجابات المدراء و رؤسا
يتمتعون بخبرة تفوق 12 سنة)، هذا يدل على أن غالبية موظفو البنوك خاصة المدراء و رؤساء المصالح موافقون و يصرون على فكرة إجراء عمليات الخوصصة في أسرع ما يمكن من أجل الإقبال على عملية التحرير، ثم تليها إتجاه موظفي البنوك إلى الإجابة بموافق نسبيا بنسبة 17.94% و موافق تماما بنسبة قدرها 12.82% ، في حين الأفراد الذين كانت إجاباتهم تتجه نحو غير موافق قد قدرت ب 10.25% ، أما نسبة الإجابة ب لا أعرف فقد كانت معدومة .

2. إتجاهات موظفو البنوك حول القيام بعقد الشراكات الأجنبية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (56): إتجاه موظفو البنوك حول القيام بعقد الشراكات الأجنبية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	2	5.12
موافق	29	74.35
موافق نسبيا	6	15.38
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (54): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول القيام بعقد الشراكات الأجنبية

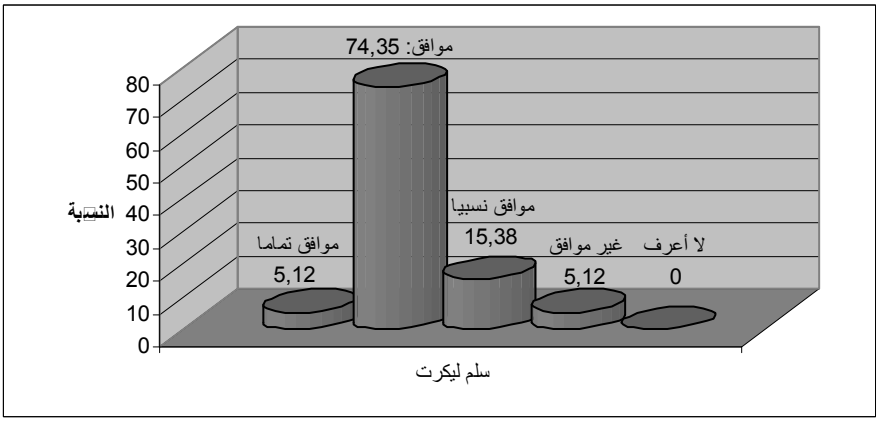

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل أعلاه يوضح لنا أن إتجاه العاملين بالبنو
الإجابة بموافق قد سجلت نسبة عالية قدرت ب 35
للمدراء و رؤساء المصالح و الباقي للموظفين و المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي و الدراسات العليا)، هذا يعني أن العاملين بالبنوك موافقون على عقد الشركات مع البنوك الأجنبية من أجل الإستفادة من الفرص التي تتيحها هذه البنوك من خبرات و تجارب و أفكار و تكنولوجيا و إختراعات حديثة. ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق نسبيا بنسبة قدرت ب 15.38%، متبوعة بإتجاههم إلى الإجابة بموافق تماما و غير موافق وذلك بنسب متساوية و ضعيفة قدرت ب 5.12% ، أما بالنسبة للإجابة ب لا أعرف فهي معدومة .

3. إتجاهات موظفو البنوك حول القيام بالإندماجات المصرفية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (57): إتجاه موظفو البنوك حول القيام بالإندماجات المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	3	7.70
موافق	25	64.10
موافق نسبيا	5	12.82
غير موافق	5	12.82
لا أعرف	1	2.56
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (55): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول القيام بالإندماجات المصرفية

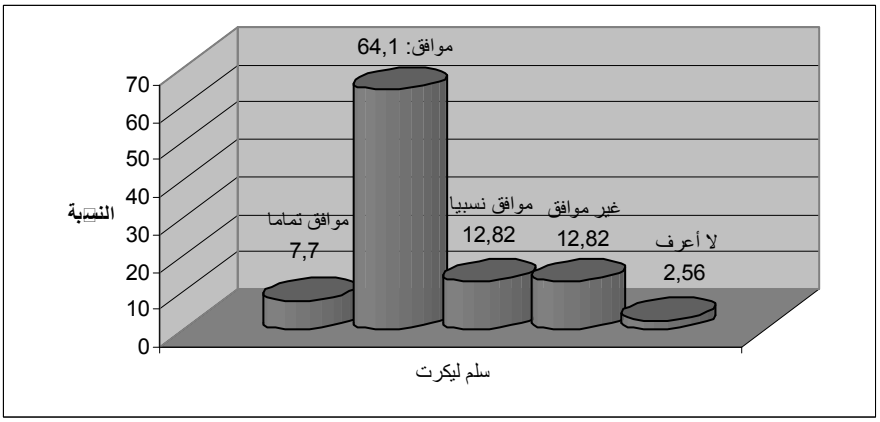

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل أعلاه يبين لنا أن إتجاه العاملين بالبنوك الإجابة بموافق قد سجلت نسبة عالية قدرت ب 10 المدراء و رؤساء المصالح)، هذا يعني أن العاملين بالبنوك موافقون على القيام بالإندماجات المصرفية سواء مع البنوك المحلية أو مع البنوك الأجنبية للإستفادة من معارفها و خبراتها. ثم تليها إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق نسبيا و غير موافق بنسب متساوية قدرت ب 12.82% ، متبوعة بإتجاههم إلى الإجابة بموافق تماما وذلك بنسبة مقدرة ب 7.70%. أما بالنسبة للإجابة ب لا أعرف فهي ضئيلة جدا و مقدرة ب 2.56% .

4. إتجاهات موظفو البنوك حول تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (58): إتجاه موظفو البنوك حول تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	22	56.41
موافق	17	43.58
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (56): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري

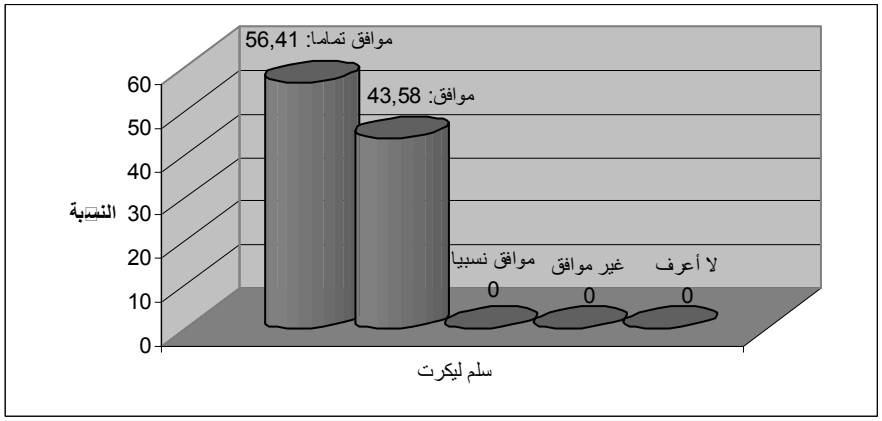

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التمثيل أعلاه يوضح لنا أن إتجاه العاملين بالبنو
رؤساء المصالح إلى الإجابة بموافق و موافق تماما
43.58% و 56.41% على التوالي (حيث بلغت نسبة المدراء ذوي الدراسات العليا و خبرة 15 سنة عمل في المجال البنكي و رؤساء المدراء و الإطـــارات 25.64%)، و بالتالي فإن العاملين بالبنوك موافقون بشدة على تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري و غعادة هيكلته ككل ليصبح قادرا على منافسة البنوك الأجنبية في حالة إجراء عمليـــة التحرير المالي و المصرفي . أما إتجاههم إلى الإجابة بموافق نسبيا ، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة .

5. إتجاهات موظفو البنوك حول تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (59): إتجاه موظفو البنوك حول تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	28	71.79
موافق	11	28.20
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (57): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية

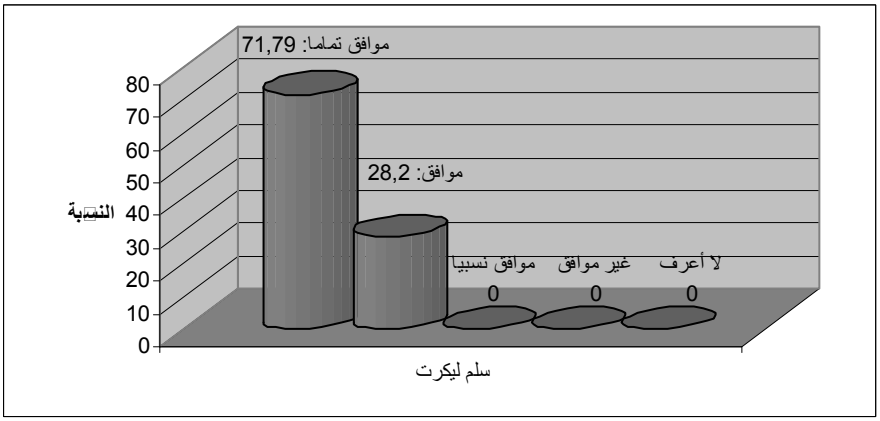

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال الشكل يتوضح لنا أن إتجاه العاملين و رؤساء المصالح إلى الإجابة بموافق تماما قد س (منها 10.25% بالنسبة للمدراء و رؤساء المصالح ذوي خبرة 15 سنة و 61.53% للموظفين و المكلفين بالدراسات)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 28.20%، و بالتالي فإن العاملين بالبنوك خاصة المدراء و رؤساء المصالح مصرون و موافقون تماما على تكوين الإطارات الكفأة للقيام بالأنشطة المصرفية المختلفة من خلال تأهيلهم و تدريبهم على العمليات المصرفية و الخدمات المالية و المصرفية ، أما إتجاههم إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة .

6. إتجاهات موظفو البنوك حول التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (60): إتجاه موظفو البنوك حول التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	30	76.92
موافق	7	17.94
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	1	2.56
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (58): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة

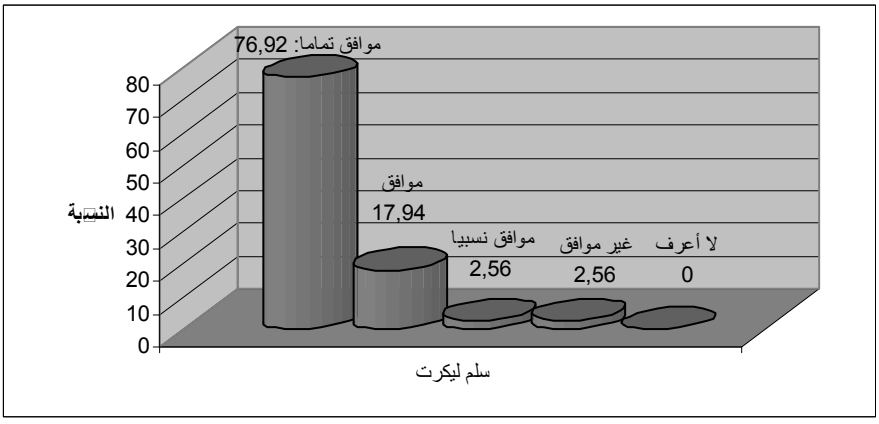

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حسب الشكل يتبين لنا أن إتجاه موظفو البنوك نسبة عالية قدرها 76.92% (منها نسبة 20.51% الإطارات، و الباقي للموظفين و العاملين ذوي خبرة تفوق 15 سنة)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 17.94% ، و بالتالي فإن العاملين بالبنوك و خاصة المدراء و رؤساء المصالح يصرون و يوافقون تماما على إستعمال الوسائل و الأساليب المتطورة من أجل التنبؤ بالمخاطر و إدارتها قبل حدوث الأزمات البكية التي تؤثر على البنوك و الإقتصاد ككل. أما إتجاههم إلى الإجابة بموافق نسبيا و غير موافق فهي بنسب متساوية و ضئيلة جدا تقدر ب 2.56% ، أما بالنسبة لدرجة لا أعرف فهي معدومة .

7. إتجاهات موظفو البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (61): إتجاه موظفو البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	27	69.23
موافق	12	30.76
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (59): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية

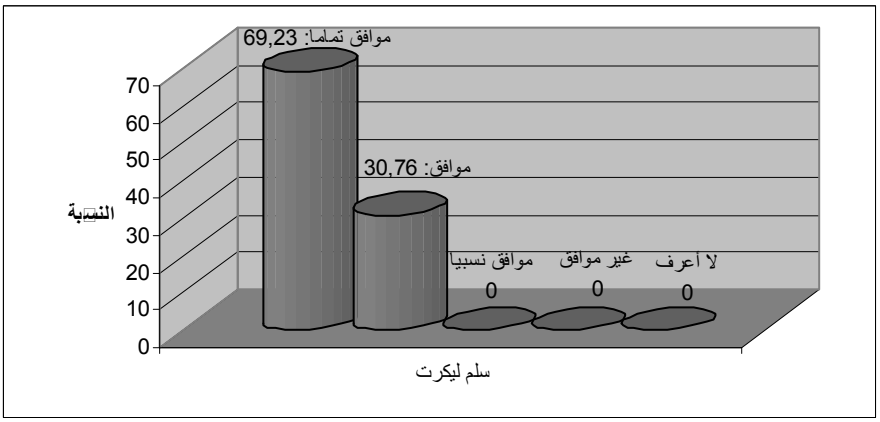

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال المعطيات المتوفرة فإن إتجاه العـــام مساعدي المدراء و رؤساء المصالح و الإطارات إ نسبة عالية قدرها 69.23% (حيث سجل المدراء و رؤساء المصالح و الإطارات ذوي الدراسات العليا نسبة 15.38%، أما الباقي فهي نسبة الموظفين ذوي المستوى الجامعي و الثانوي و الذين يتمتعون بخبرة تفوق 20 سنة)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 30.76% ، و عليه فإن موظفو البنوك خاصة المدراء و الإطارات يوافقون تمامـــا كما أنهم يصرون و يؤكدون على مواصلة الإصلاحات المصرفية من أجـــل تطـــوير الجهاز المصرفي الجزائري و تقوية بنيته. أما إتجاه العاملين إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة .

8. إتجاهات موظفو البنوك حول إنتقاء التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (62): إتجاه موظفو البنوك حول إنتقاء التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	30	76.92
موافق	9	23.07
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (60): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك المجال المصرفي

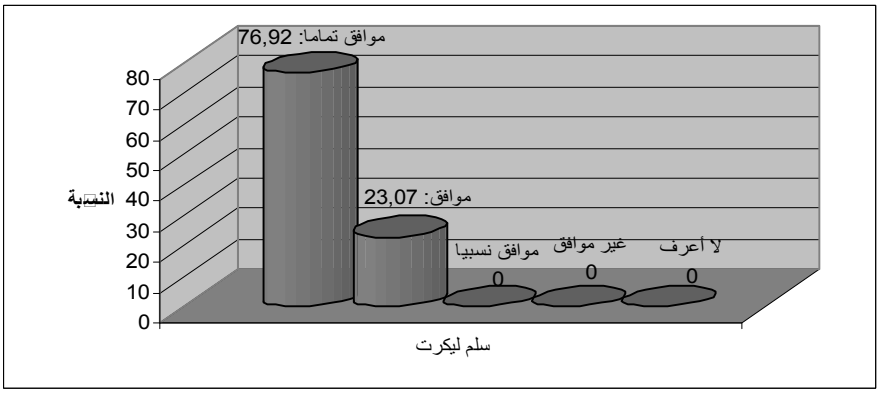

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب المعطيات المتوفرة فإن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق تماما قد حققت نسبة عالية قدرها 76.92% (نسبة المدراء و رؤساء المصالح بلغت نسبة 15.38%و الباقي أي نسبة 61.53% هي للموظفين ذوي الدراسات العليا و المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة قدرت ب 23.07%، و عليه فإن موظفوا البنوك خاصة رؤساء المصالح و الإطارات و مدراء البنوك موافقون تماما على إنتقاء التكنولوجيات الحديثة و المتطورة في المجال المصرفي من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن، تنويعها، تطويرها و تحديثها إضافة إلى تقوية و تطوير الجهاز المصرفي الجزائري ليصبح قادرا على المنافسة ، أما إتجاه الموظفين إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

9. إتجاهات موظفو البنوك حول تنويع و تطوير الخدمات المصرفية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (63): إتجاه موظفو البنوك حول تنويع و تطوير الخدمات المصرفية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	17	43.58
موافق	22	56.41
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (61): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك المصرفية

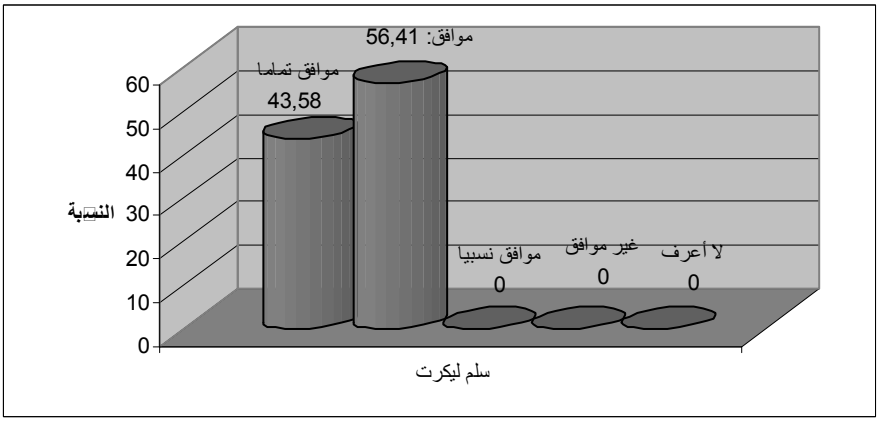

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب المعطيات المتحصل عليها فإن إتجاه العاملين بالبنوك و المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء إلى الإجابة بموافق قد حققت نسبة عالية قدرها 56.41% (حيث بلغت نسبة المدراء و رؤساء المصالح ذوي خبرة في العمل المصرفي تفوق 15 سنة نسبة 12.82%، والباقي للموظفين و المكلفين بالدراسات)، ثم تليها الإجابة بموافق تماما بنسبة قدرت ب 43.58%، و عليه فإن موظفوا البنوك بما فيهم المدراء و رؤساء المصالح موافقون و مصرون على تنويع و تطوير الخدمات المصرفية من أجل تقوية و تطوير الجهاز المصرفي الجزائري ليصبح قادرا على المنافسة. أما إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

10. إتجاهات موظفو البنوك حول تقوية الموارد المادية للبنوك من خلال زيادة رأسمال البنوك الأصغر و الأضعف:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (64): إتجاه موظفو البنوك حول تقوية الموارد المادية للبنوك من خلال زيادة رأسمال البنوك الأصغر و الأضعف

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	22	56.41
موافق	13	33.33
موافق نسبيا	3	7.70
غير موافق	1	2.56
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني

الشكل (62): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تقوية الموارد المادية للبنوك من خلال زيادة رأسمال البنوك الأصغر و الأضعف

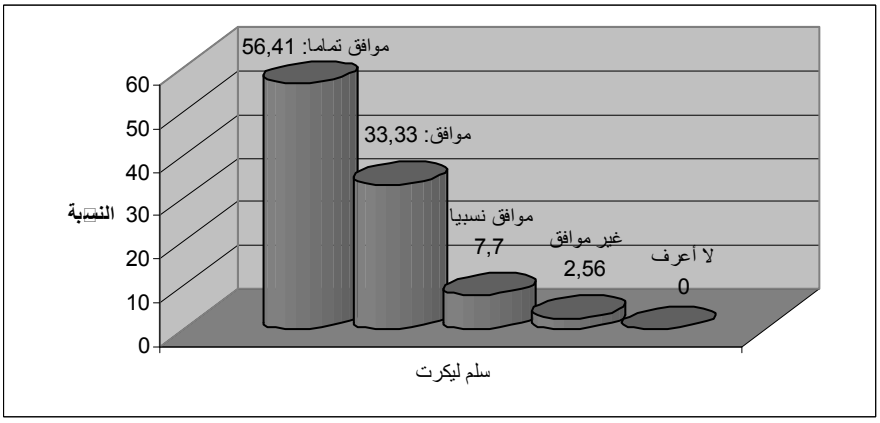

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب المعطيات المتوفرة فإن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق تماما قد حققت نسبة عالية قدرها 56.41% (منها 15.38% هي نسبة المدراء و رؤساء المصالح ذوي الخبرة)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة قدرت ب 33.33%، متبوعة بالإجابة بموافق نسبيا بنسبة قدرت ب 7.70% ، و بالتالي فإن موظفوا البنوك خاصة المدراء و رؤساء المصالح موافقون تماما على تقوية الموارد المادية للبنوك ذلك بزيادة رأسمال البنوك الأضعف و الأصغر، فهذا يساعد على منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة، إضافة إلى تقوية و تطوير الجهاز المصرفي الجزائري. أما إتجاه الأفراد إلى الإجابة بغير موافق فكانت بنسبة 2.56% ، أما بالنسبة لدرجة لا أعرف فهي معدومة.

11. إتجاهات موظفو البنوك حول تطوير الموارد البشرية بالتأهيل و التكوين و التدريب:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول (65): إتجاه موظفو البنوك حول تطوير الم التدريب

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	29	74.35
موافق	10	25.64
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (63): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تطوير الموارد البشرية بالتأهيل و التكوين و التدريب

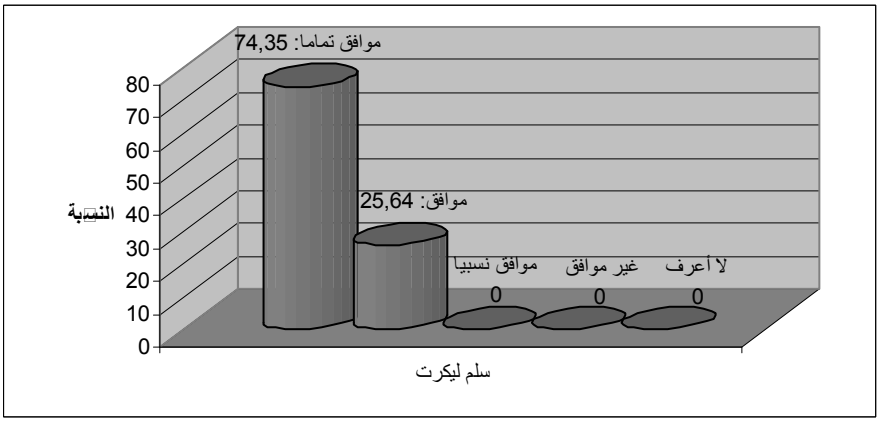

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال المعطيات المتوفرة فإن إتجاه العاملين بالبنوك و رؤساء المصالح و مدراء البنوك و الإطارات و مساعدي المدراء إلى الإجابة بموافق تماما قد سجلت نسبة عالية قدرها 74.35% (حيث قدرت نسبة المدراء و رؤساء المصالح ذوي خبرة تفوق 12 سنة و الإطارات 17.94% و الباقي هي نسبة الموظفين و المكلفين بالدراسات ذوي المستوى الجامعي)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة قدرت ب 25.64%، و عليه فإن غالبية موظفوا البنوك خاصة المدراء و رؤساء المصالح يؤكدون و يصرون على تطوير الموارد البشرية و تكوينها و تدريبها كي تكون قادرة على الإبداع و الإبتكار و تقديم أفضل الخدمات للزبائن إضافة إلى تقوية و تطوير الجهاز المصرفي الجزائري ليصبح قادرا على المنافسة. أما إتجاه الأفراد إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

12. إتجاهات موظفو البنوك حول تطبيق نماذج مد

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (66): إتجاه موظفو البنوك حول تطبيق نماذج مصرفية جديدة كالتسويق البنكي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	11	28.20
موافق	28	71.79
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (64): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تطبيق نماذج مصرفية جديدة كالتسويق البنكي

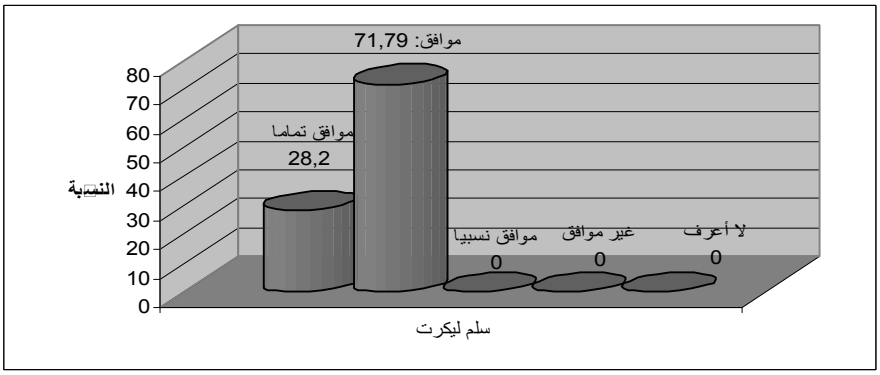

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل أعلاه فإن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق قد سجلت نسبة عالية قدرها 71.79% (و قد سجلت منها نسبة 17.94% للمدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء ذوي الدراسات العليا و الخبرة، والباقي أي نسبة 53.84% للموظفين و المكلفين بالدراسات)، ثم تليها الإجابة بموافق تماما بنسبة قدرت ب 28.20% ، و بالتالي فإن غالبية موظفو البنوك و المدراء و رؤساء المصالح موافقون على تطبيق نماذج مصرفية جديدة على مستوى البنوك من أجل جذب الزبائن على إيداع أموالهمو تقديم خدمات جديدة و حديثة لهم إضافة إلى تقوية و تطوير البونك الجزائرية لتصبح قادرة على منافسة البنوك الأجنبية. أما إتجاه العاملين إلى الإجابة بموافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

13. إتجاهات موظفو البنوك حول خلق المنافسة بي

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (67): إتجاه موظفو البنوك حول خلق المنافسة بين البنوك الجزائرية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	13	33.33
موافق	25	64.10
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (65): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول خلق المنافسة بين البنوك الجزائرية

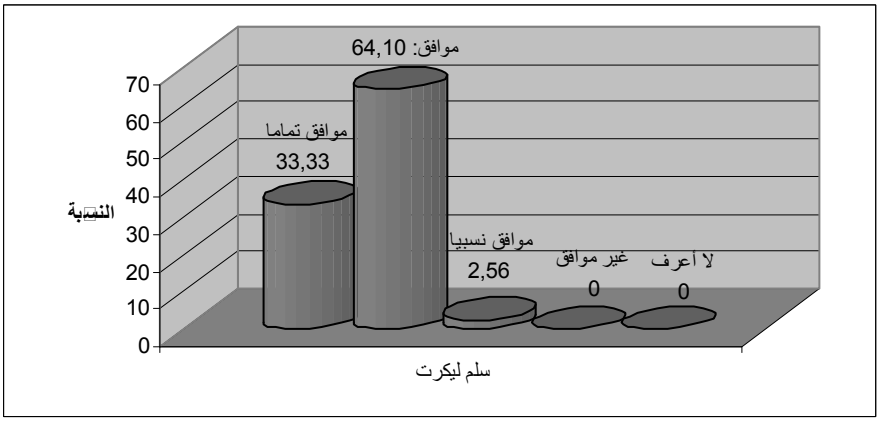

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل أعلاه فإن إتجاه العاملين بالبنوك و مساعدي المدراء و رؤساء المصالح و المدراء إلى الإجابة بموافق قد سجلت أعلى نسبة قدرها 64.10%(منها 15.38% للمدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء)، ثم تليها الإجابة بموافق تماما بنسبة مقدرة ب 33.33% ، و بالتالي فإن غالبية موظفوا البنوك و رؤساء المصالح و الإطارات و المدراء الذين يتمتعون بالخبرة و الثقافة المصرفية الكافية موافقون على العمل على خلق المنافسة بين البنوك من أجل تقوية و تطوير الجهاز المصرفي الجزائري و لا يكون ذلك إلا من خلال إستخدام الأساليب و الوسائل المتطورة من أجل تحديث الخدمات و تنويعها، تطوير العمليات المصرفية، تحسين أداء العمال و تحفيزهم على الإبتكار و تقديم الأفكار الجيدة. في حين أن إتجاه الأفراد إلى

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإجابة بموافق نسبيا فقد سجلت نسبة ضئيلة جدا غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

14. إتجاهات موظفو البنوك حول توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (68): إتجاه موظفو البنوك حول توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	12	30.76
موافق	21	53.84
موافق نسبيا	4	10.25
غير موافق	2	5.12
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (66): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي

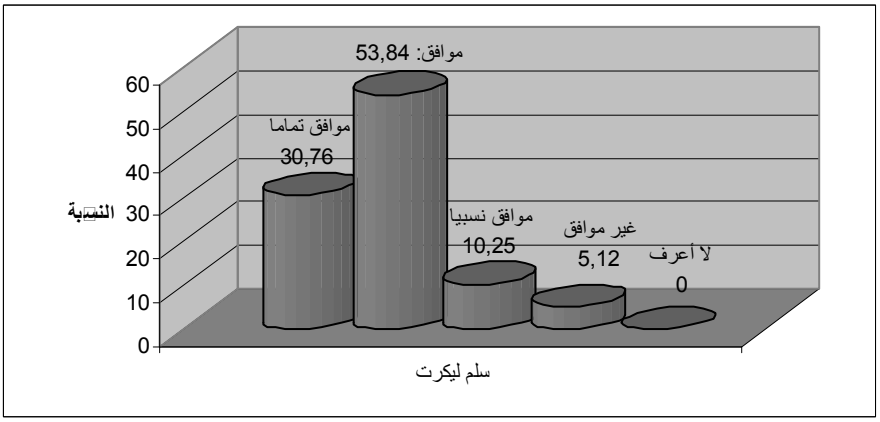

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل أعلاه فإن إتجاه العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق قد سجلت أعلى نسبة قدرها 53.84%(حيث قدرت نسبة المدراء و رؤساء المصالح و الإطـــارات ب 12.82%، و الباقي هي نسبة الموظفين بالبنوك)، ثم تليها الإجابة بموافق تماما بنســبة مقدرة ب 30.76% ، متبوعة بالإجابة موافق نسبيا التي سجلت نسبة قدرها 10.25%

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و بالتالي فإن غالبية المدراء و رؤساء المصالح و الشروط الملائمة من أجل التعجيل بعملية التحريرو المصرفية في الجزائر، إعادة هيكلة البنوك و خوصصتها، تكوين الموارد البشرية اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية، و هذا ما يفتقره الجهاز المصرفي حاليا. في حين أن إتجاه بعض الأفراد إلى الإجابة بغير موافق فقد سجلت نسبة ضعيفة قدرها 5.12%، أما بالنسبة لدرجة لا أعرف فهي معدومة.

15. إتجاهات موظفو البنوك حول تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (69): إتجاه موظفو البنوك حول تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	7	17.94
موافق	9	23.07
موافق نسبيا	19	48.71
غير موافق	0	0
لا أعرف	4	10.25
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (67): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية

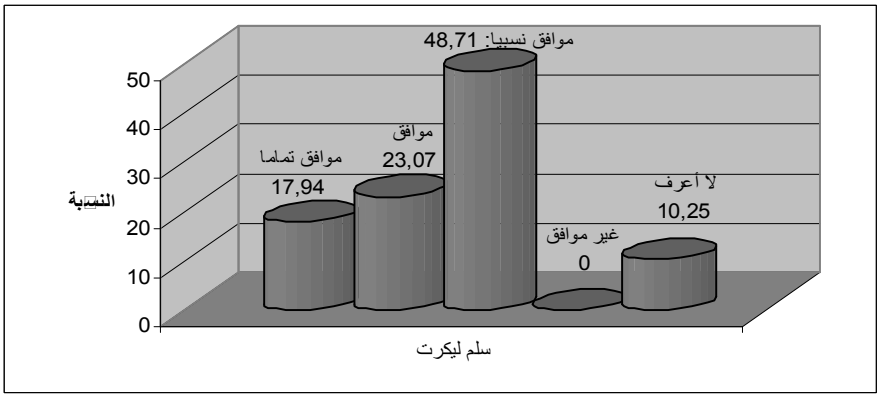

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال التمثيل أعلاه فإن إتجاه رؤساء المصالح و المدراء و الإطارات و العاملين بالبنوك إلى الإجابة بموافق نسبيا قد سجلت أعلى نسبة قدرها 48.71%

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

(بلغت نسبة المدراء و رؤساء المصالح 12.82%
خبرة تفوق 15 سنة و المقدرة ب 35.88%)، ثم ت
بنسب متفاوتة مقدرة ب 17.94% و 23.07% على التوالي، و عليه فإن بعض رؤساء المصالح و الإطارات و المدراء و موظفو البنوك موافقون نوعا ما على تبني فكرة البنوك الشاملة من أجل تقوية الوساطة المالية، رغم أن بعض الموظفين لم يفهموا فكرة البنوك الشاملة. في حين أن إتجاه بعض العاملين إلى الإجابة لا أعرف فقد سجلت نسبة ضعيفة قدرها 10.25%، أما بالنسبة لدرجة غير موافق فهي معدومة.

16. إتجاهات موظفو البنوك حول تعزيز الرقابة و الشفافية في البنوك الجزائرية:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (70): إتجاه موظفو البنوك حول تعزيز الرقابة و الشفافية في البنوك الجزائرية

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	30	76.92
موافق	8	20.51
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

الشكل (68): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تعزيز الرقابة و الشفافية في البنوك الجزائرية

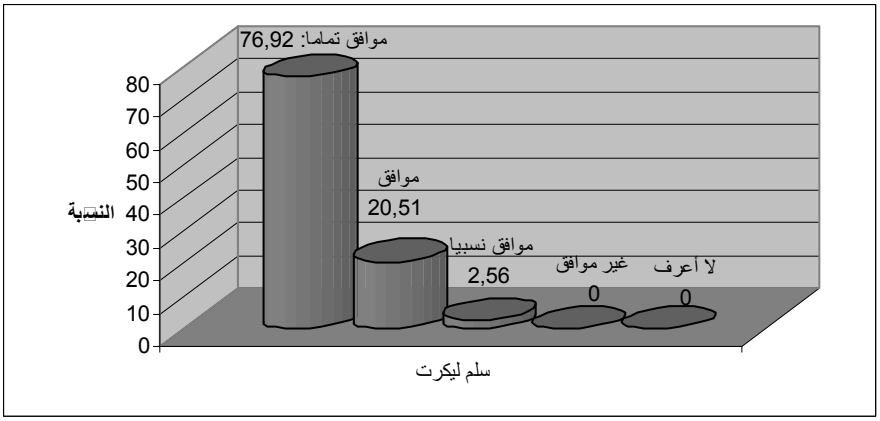

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال المعطيات المتوفرة تبين لنا أن إتجاه تماما قد سجلت أعلى نسبة قدرها 76.92% (حيث المصالح و المدراء و مساعدي المدراء حوالي 17.94% الذين يملكون خبرة واسعة في هذا المجال، والباقي هي نسبة الموظفين الآخرين المقدرة نسبتهم ب 58.97%)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 20.51% ، متبوعة بالإجابة موافق نسبيا التي سجلت نسبة صئيلة جدا قدرها 2.56%، و بالتالي فإن معظم رؤساء المصالح و المدراء و مساعدي المدراء و موظفوا البنوك يوافقون و يصرون على فكرة تعزيز الشفافية و الرقابة داخل البنوك الجزائرية، ذلك لأن التحسين في المناخ الذي تعمل فيه البنوك و العمل على تطوير نظم الإشراف و الرقابة على البنوك يضمن سلامة الجهاز البنكي و إستقراره و خاصة في ظل تواجد الإحتكاك مع الخدمات الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى زيادة القدرة على مواجهة العولمة المالية. أما بالنسبة لإتجاهات الأفراد إلى درجة غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

17. إتجاهات موظفو البنوك حول تحديث نظام الدفع:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (71): إتجاه موظفو البنوك حول تحديث نظام الدفع

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	29	74.35
موافق	10	25.64
موافق نسبيا	0	0
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني التالي:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل (69): التمثيل البياني لإتجاه موظفو

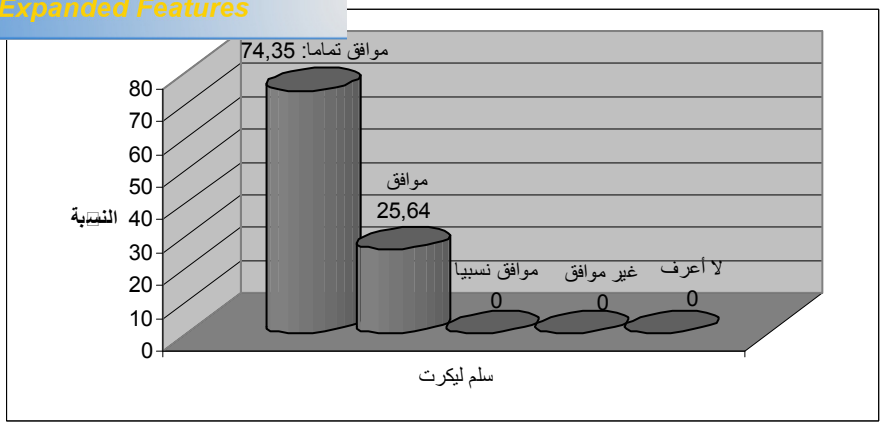

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

حسب الشكل أعلاه يتبين لنا أن إتجاه الموظفين بالبنوك و منهم رؤساء المصالح و المدراء و مساعدي المدراء إلى الإجابة بموافق تماما قد حققت أعلى نسبة قدرها 74.35%(منها نسبة 15.38% بالنسبة للمدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء، والباقي أي 58.96% هي نسبة الموظفين و المكلفين بالدراسات العاملين بالبنوك)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 25.64%، و عليه فإن غالبية موظفوا البنوك و رؤساء المصالح و المدراء يوافقون على فكرة تحديث نظام الدفع على مستوى البنوك الجزائرية، ذلك لأن هذه البنوك لا تزال تستعمل وسائل دفع تقليدية كالشيكات من أجل السحب أو الإيداع، أما بطاقات السحب تستخدم من طرف بعض الزبائن لكنها تبقى ضعيفة الإستعمال. أما بالنسبة لإتجاه الأفراد إلى درجة موافق نسبيا، غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

18. إتجاهات موظفو البنوك حول ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي:

إنطلاقا من معطيات الدراسة الميدانية ، تم تشكيل الجدول التالي:

الجدول (72): إتجاه موظفو البنوك حول ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي

	التكرار	النسبة %
موافق تماما	27	69.23
موافق	11	28.20
موافق نسبيا	1	2.56
غير موافق	0	0
لا أعرف	0	0
المجموع	39	100

المصدر: من إعداد الطالبة حسب نتائج الإستبيان

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و من خلال معطيات الجدول تم تمثيل الشكل البياني

الشكل (70): التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي

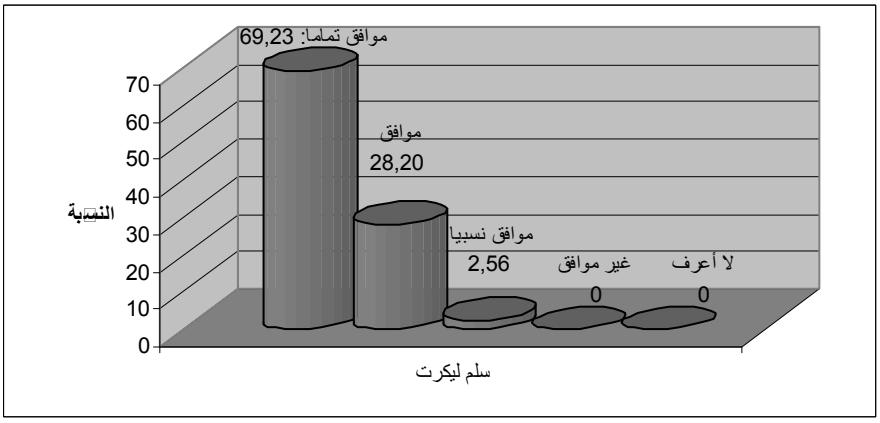

المصدر: من إعداد الطالبة حسب الجدول أعلاه

من خلال المعطيات المتوفرة تبين لنا أن إتجاه رؤساء المصالح و المدراء و الإطارات و مساعدي المدراء ذوي الدراسات العليا و الذين يتمتعون بخبرة تفوق 12 سنة في المجال المصرفي و موظفوا البنوك ذوي المستوى الجامعي إلى الإجابة بموافق تماما قد سجلت أعلى نسبة قدرها 69.23% (حيث بلغت نسبة المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء حوالي 12.82%، أما الباقي فهي نسبة إجابات الموظفين و المكلفين بالدراسات التي قدرت ب 56.40%)، ثم تليها الإجابة بموافق بنسبة مقدرة ب 28.20%، متبوعة بالإجابة موافق نسبيا التي سجلت نسبة ضئيلة جدا قدرها 2.56%، وعلى هذا الأساس، فإن غالبية موظفوا البنوك خاصة المدراء و رؤساء المصالح و مساعدي المدراء يوافقون و يصرون على ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي من أجل إنفتاح الأسواق على بعضها البعض و تسهيل عملية الإنضمام و التداخل مع الأسواق المالية الدولية، وعليه الإستفادة من الفرص المتاحة. أما بالنسبة لإتجاه العاملين إلى درجتي غير موافق و لا أعرف فهي معدومة.

المطلب الرابع: الإستنتاجات العامة للدراسة الميدانية

نتائج الدراسة الميدانية تعبر عن مدى إدراك موظفو البنوك للعبارات التي جاءت في الإستبيان المقترح عليهم ، و الذي من خلاله توضح لنا أن إجابات أفراد العينة كانت معضمها تتجه نحو الموافقة و ذلك بدرجات متفاوتة ، و كان ذلك كمايلي:

- من خلال الفصل الثاني تم تسليط الضوء على واقع المنظومة المصرفية في الجزائر، و هذا ما تم تأكيده من خلال الجانب التطبيقي ذلك عن طريق الإستبيان الذي تم توزيعه على موظفو البنوك . و قد كان إتجاه غالبية أفراد العينة كما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1. بالنسبة لإنعدام وجود منافسة بين البنوك الخاصة ، كانت غالبية ال هذا ما يمكن ملاحظته حقيقة في واقع القطاع المصرفي في الجزائر، حيث أنه لا توجد أية منافسة بين البنوك.
2. هناك ضعف في إستخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة على مستوى البنوك الجزائرية التي لا تزال تستعمل وسائل تقليدية و بالتالي لا تستطيع بها منافسة البنوك الأجنبية في حالة إجراء عملية التحرير المالي و المصرفي . و على هذا الأساس ، تعتبر بنوكنا دون المستوى المطلوب ، و كمثال لذلك: البنوك العمومية لا تزال تستعمل برنامج قديم من أجل القيام بمختلف العمليات المصرفية ما يسمى ببرنامج V 8 بينما البنوك الخاصة فتستعمل برنامج V 12 وهو الطبعة الجديدة و الأكثر تطورا للقيام بالعمليات المصرفية، كما أن البنوك الجزائرية لم تتبنى بعد فكرة البنوك الإلكترونية و القيام بالعمليات البنكية عبر شبكة الإنترنيت.
3. حسب واقع المنظومة المصرفية وحسب إتجاهات موظفو البنوك ، فإن البنوك الجزائرية لم تستطع بعد مسايرة مقررات لجنة بازل 2 ، و التي كان من واجب البنوك الجزائرية مسايرتها إبتداء من عام 2005 ، إلا أنها غير مطبقة في البنوك الجزائرية و هذا ما أكده العاملين بالبنوك.
4. أما فيما يتعلق بمشكلة القروض المتعثرة فقد أكد موظفو البنوك أنها مشكلة تؤثر سلبا و بشكل كبير على البنوك الجزائرية حيث بلغت قيمتها 50% من القروض القائمة، و هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني و الفصل الرابع.

◄بالنسبة للأثار الإيجابية للتحرير المالي و المصرفي ، فقد كان إتجاه موظفي البنوك:

1. يعتبر موظفو البنوك أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة، ذلك حسب رأيهم فإن التحرير يسمح بدخول حجما كبيرا من رؤوس الأموال الأجنبية أو رؤوس أموال محلية محتفظ بها في الخارج.
2. يعتبر كذلك العاملون بالبنوك أن التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة ، ذلك نظرا للإحتكاك مع البنوك الأجنبية و دخولها إلى السوق المحلية و كذا التعامل و الإتصال بين البنوك المحلية و الأجنبية ، وعليه سيكون هناك تبادل للخبرات و المعارف و التجارب.
3. إلا أن العاملين بالبنوك لا يعتبرون أن التحرير المالي و المصرفي يسمح بزيادة حجم المعملات التي تخفض من مخاطر السوق ، ذلك ربما لأنهم يعتقدون أن إرتفاع حجم المعاملات يؤدي إلى جعل البنوك تكون أكثر عرضة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للمخاطر و الأزمات، لكن الواقع يعكس ح
الفصل الرابع من خلال الإستبيان.

◄ بالنسبة للأثار السلبية للتحرير المالي و المصرفي ، فقد كان إتجاه أفراد العينة كما يلي:

1. إجابات موظفو البنوك حول أن التحرير المالي و المصرفي يمكن البنوك الأجنبية من السيطرة على السوق المحلية كانت مترددة و غير موافقة نوعا ما ، فحسب رأيهم حتى و لم تم إجراء عمليات التحرير إلا أن البنوك المحلية العمومية تبقى دائما مسيطرة على السوق المحلية.
2. حول أن التحرير قد يعرض البنوك إلى أزمات مالية و مصرفية ، فيعتبر موظفو البنوك أن المزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال عملية التحرير تمكن البنوك من مواجهة المخاطر و الأزماتن فقط يجب الدراسة الدقيقة و المضبوطة قبل القيام بعملية التحرير المالي.
3. يعتبر العاملون بالبنوك أن التحرير لا يؤدي إلى إفلاس و إغلاق البنوك الضعيفة و غير القادرة ، لأن موظفو البنوك يعتقدون أن البنوك الجزائرية قادرة على منافسة البنوك الأجنبية في تقديم الخدمات و تلبية حاجيات الزبائن في حالة إجراء عملية التحريرن لكن الواقع يبين عكس ذلك لأن البنوك الجزائرية لا تزال ضعيفة و غير قادرة مقارنة بالبنوك الأجنبية.

◄ أما بالنسبة للسياسات الضرورية الواجب تطبيقها و إتخاذها من أجل مواجهة عملية التحرير ، فقد كان رأي و إتجاه غالبية الموظفين على النحو التالي:

1. يؤكد الموظفون على ضرورة تحويل البنوك العمومية إلى بنوك خاصة ، ذلك أن فتح رأس المال المحلي أمام المبادرة الأجنبية أو المحلية يعتبر بمثابة إستثمار و يسمح من الإستفادة من التجارب و الخبرات و بالتالي تطوير مستوى أداء البنوك الجزائرية و تسييرها بأفضل طريقة.
2. كما قد أكد موظفو البنوك على ضرورة تكوين و تطوير الموارد البشرية عن طريق تأهيل العاملين و تكوينهم و تدريبهم على الطرق الجديدة في العمل المصرفي من أجل تكوين إطارات كفأة قادرة على إتخاذ القرارات و هذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث.
3. لكن في المقابل رأي موظفو البنوك مترددا فيما يخص تبني فكرة البنوك الشاملة من أجل تقوية الوساطة المالية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاع المصرفي الجزائري، فهناك عاملين ليس لديهم فكرة عن البنوك الشاملة و كيفية عملها.
4. و فيما يخص توفير الشروط الملائمة من أجل التعجيل بعملية التحرير ، فقد إعتبر العاملون بالبنوك أنه يجب العمل جاهدين من أجل الإنفتاح على العالم الخارجي و الإستفادة من المزايا التي توفرها عملية التحرير.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة الفصل

من خلال تسليط الضوء على المنظومة المصرفية في الجزائر ذلك عن طريق الدراسة الميدانية لبعض البنوك الجزائرية ، تبين لنا أن موظفو البنوك مدركون بأن البنوك الجزائرية ضعيفة و غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية في حالة إجراء عملية التحرير المالي و المصرفي، إضافة إلى سيطرة كاملة للبنوك العمومية على السوق المصرفية. كما ان عمليات الخوصصة لم تتم بعد و بشكل تام، بل أنها تتم بشكل بطيء جدا، سواء تعلق المر بفتح رأسمال البنوك الجزائرية أمام المستثمرين الجانب أو المستثمرين المحليين. و من جهة أخرى، هناك أيضا نقص في تكوين و تدريب الإطارات الكفأة، و إستخدام التكنولوجيا الحديثة.

و فيما يخص عملية التحرير المالي و المصرفي، فإن غالبية موظفو البنوك موافقون على توفير الشروط الملائمة من أجل التعجيل بعملية التحرير، ذلك للإستفادة من المزايا و الإيجابيات التي توفرها هذه العملية كإكتساب الخبرات و المعارف و التجارب من البنوك الجنبية، الإستفادة من الأسواق الدولية بإقتحامها، مواكبة التطورات الحاصلة من خلال التدرب على إستعمال التكنولوجيات، الإختراعات، الأساليب و الأدوات المصرفية الجديدة المستخدمة، و خاصة السماح بالتدفقات المالية إلى الداخل (الإستثمارات الأجنبية) إلى السوق المصرفية الجزائرية. لكن من جهة أخرى، يصر الموظفون بالبنوك على ضرورة إتخاذ الإحتياطات اللازمة عند إجراء عملية التحرير من أجل تفادي الأزمات المصرفية و المالية، و خروج رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

و لتحقيق هذا الغرض، و قبل إجراء عملية التحرير، لابد على السلطات الجزائرية إجراء عدة تعديلات و إصلاحات و القيام بعدة تدابير من بينها:

- تأهيل البنوك الجزائرية إضافة إلى تقوية الجهاز المصرفي الجزائري ككل.
- وضع إستراتيجيات واضحة و دقيقة من أجل تطوير المنظومة المصرفية في الجزائر.
- الإسراع في القيام بعمليات الخوصصة، إضافة إلى عمليات الإندماج المصرفي و الشراكات مع البنوك الأجنبية.
- تكوين و تطوير الموارد البشرية المناسبة خاصة الإطارات الكفأة.
- التنبؤ بالمخاطر المصرفية من خلال إستخدام أدوات و وسائل مصرفية حديثة و متطورة.
- خلق المنافسة بين البنوك الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة.
- تعزيز الرقابة و الشفافية على مستوى البنوك الجزائرية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العامة

بإعتبارالجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لأي تطور إقتصادي وإجتماعي، والمركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد و الشركات و المؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو منح التسهيلات الإئتمانية و القروض بمختلف أنواعها وآجالها، والمساهمة في تمويل الإستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الإقتصادية والإجتماعية المملوكة للدولة و القطاع الخاص، ذلك من أجل المساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الإقتصادي والإجتماعي، عملت الحكومة الجزائرية على القيام بإصلاح عميق لهياكل جهازها المصرفي و آليات عمله من خلال تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة البنكية بما يتماشى وتوجهات الإقتصاد الجزائري مع إقتصاد السوق.

وبإعتبارالنظام المصرفي قطاعا حساسا أيضا داخل أي إقتصاد، ونظرا لتواجده في مركز النشاطات الإقتصادية ، فإنه بذلك يلعب دورا خطيرا يتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي و صاحب الفائض المالي . ولأداء هذا الدور يقدم أدوات و وسائل دفع تسهل إنتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي أقصر وقت ممكن . وهذه التقنيات تتطور بفعل النشاطات البنكية ، وعليه أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الإقتصاد للشلل، وهذا ما يحصل في الإقتصاد الجزائري، حيث مازالت البنوك لا تلعب بعد الدور الحقيقي في الوساطة المالية، نظرا لتأخرها في مواكبة التطور الحاصل.

ونظرا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي، يجب تكييفه مع كل التغيرات و الظروف، خاصة مع الدخول في إقصاد السوق كإقتصاد لبيرالي حر، الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على تصرفاته و نشاطاته .

في ظل هذه التغيرات ، العوامل الكلاسيكية المشجعة لإنفتاح و تحريرالأسواق المالية عديدة: فهي تشجع التوجيه الفعال للإدخار، إمكانيات عديدة و مختلفة لمخاطر الإستثمارات و نمو سريع في الدول.

بما أن قطاع الخدمات يعتبر من أسرع القطاعات الإقتصادية نموا و أكثرها مساهمة في الناتج المحلي الخام لمختلف دول العالم ، و إعتبارا لأهميته و مكانته في التجارة العالمية أدرج قطاع الخدمات كأحد الموضوعات المهمة التي عالجتها إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت الإطار الوحيد الذي ينظم التجارة الدولية في ظل نظام متعدد الأطراف.

و على هذا الأساس، قد أصبحت عملية التحرير المالي والمصرفي عملية ضرورية لكل الدول الراغبة في الإستفادة من مختلف الفرص المتمثلة في إرتفاع الإستثمارات،

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العامة

نمو سريع و تحسين مستوى معيشة النظام الإقتصادي العالمي المفتوح للتكنولوجيات و الإتصالات .

ولكي يتحسن آداء البنوك الجزائرية ، لابد من التكيز على الإصلاح من خلال الأنظمة والأدوات ، تطوير تقنية التكنولوجيا البنكية ، تفعيل آداء السوق المالي، وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنوك ، تعزيز و تطويرأساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى والمعايير الدولية ، إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع والإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية .

ولكي يتمكن الإقتصاد الوطني من الشروع في سياسة نمو مستديم، من الضروري والملح والعاجل إعادة هيكلة المنظومة النقدية والمالية بشكل كلي في مجال التنظيم والتسيير، قصد مساهمتها في بروز إقتصاد سوق متنوع.

ولتحقيق هذا الهدف، قد سعت الدولة في ضبط الإصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق إستراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 ، بالسعي إلى إستقلالية البنوك العمومية، وإصدار قانون النقد والقرض . وإعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للإنتقال إلى إقتصاد السوق . فمرحلة تحديث البنوك المصرفية هي تحرير وإدخال و إستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا (أي المعاملات المصرفية الإلكترونية)، إدخال وسائل الدفع الجديدة و الحديثة وغيرها من الإجراءات. فعملية تحديث الخدمات المصرفية المصاحبة للإصلاح المالي والمصرفي المنتهج من طرف الدولة الجزائرية شرط أساسي من أجل إنجاح عملية التحرير المالي والمصرفي، والدخول في العولمة المالية و المصرفية .

ولاشك أن إصلاح هذا النظام سوف يكون عاملا أساسيا في نجاح الإصلاحات الإقتصادية الجارية، ويسمح للإقتصاد الوطني بالإندماج بنجاح في الإقتصاد الدولي من خلال عملية التحرير، ويتطلب هذا التحكم في تقنيات العمل المصرفي، وتعميق التجربة فيما يخص الأداء البنكي، وإستغلال التكنولوجيا في مجال المالية إستغلالا يسمح بإستثمار أفضل لإمكانيات النظام المالي الوطني بصفة خاصة، والإمكانيات الإقتصادية الوطنية بصفة عامة.

فقد تعددت الآراء حول إمكانية تطبيق سياسة التحريرالمالي والمصرفي ، حيث هناك من ينادي بتطبيقها، ولكن بشروط صارمة لكي تكون ناجحة ، وهناك من يرفض تطبيقها و يطالب بالتدخل الحكومي في المنظومة المصرفية . فمثلا :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العا

* بيل كلينتون يدعو للرجوع إلى النظرية الكنزية من جديد .
* فرنسا اللبيرالية تسعى للحفاظ على آليات تدخل الدولة في السوق الإقتصادية.
* السويد و ألمانيا تعملان على أن تقوم آلية تسيير الإقتصاد على البعد الإجتماعي.

فالتحرير المصرفي قد ساهم في إصلاح المنظومة المصرفية التي كانت تعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها ، كما أن تحرير الخدمات المصرفية يمكن البنوك من لعب دور الوساطة بين المؤسسات والسوق المالية، بإعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق ، ويمكن البنوك التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم إستقرارها حاليا.

حيث لم تعد النشاطات المالية والمصرفية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين، ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الإقتصاد من تحولات عميقة.

وعلى هذا الأساس، فإن سياسة التحرير المالي والمصرفي الهادفة إلى تعزيز التطور والنمو الإقتصادي، لا يمكن أن تتم في أية بيئة إقتصادية و مؤسساتية، وعدم إحترام القوانين التي تضمن الرقابة الفعالة لعملية التحرير المالي والمصرفي. فلذلك إذا إجتمعت كل هذه النقائص، تزداد الأثار السلبية لعملية التحرير المالي والمصرفي .

إختبار الفرضيات:

- حسب ما تم التوصل إليه من الفصل التطبيقي الذي تم من خلاله القيام بدراسة ميدانية لمعرفة مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي و المصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، فإن أغلب الموظفون في البنوك الجزائرية لديهم فكرة غامضة و محدودة حول عملية التحرير المالي. فمنهم من لا يدري ماذا يقصد بمصطلح التحرير المالي، ومنهم من هم على دراية بهذه الظاهرة لكن لديهم نوعا من الغموض حولها و حول الآثار الممكن أن تترتب على البنوك الجزائرية من خلال تطبيقها، خاصة و أن عملية التحرير لم تطبق بعد على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.
- إن عملية التحرير المالي و المصرفي حسب ما تم تناولها في الفصل الأول لها إيجابياتها و كذا سلبياتها. فعند تطبيق عملية التحرير المالي على مستوى القطاع المصرفي في أية دولة، و منها الجزائر، هذا سيؤدي إلى تغيير كامل و شامل في طريقة و أسلوب تعامل الموظفين و خاصة أنه سيكون هناك تغيير مطلق في أسلوب الأداء على مستوى هذه البنوك و هذا ما أجاب عليه بعض موظفو

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العامة

البنوك من خلال الدراسة الميدانية. ويكون التغيير في أسلوب الأداء من خلال التنويع في الخدمات المقدمة للزبائن، إستخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل تطوير الخدمات المصرفية، إستخدام البرامج الحديثة من أجل القيام بالعمليات البنكية...ذلك من أجل أن تكون البنوك الجزائرية قادرة على منافسة البنوك الأجنبية.

- إن عملية التحرير المالي و المصرفي تساعد على توسيع و تعميق الأسواق المالية الدولية من خلال زيادة حجم المعاملات و مجال الخدمات، فهذه الخطوة من شأنها خلق المزيد من النشاطات في هذه الأسواق المالية. و عليه فإن هذه الزيادة في النشاطات تسمح من الإستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق المالية نتيجة الإحتكاك بها و دخولها، ومن بين هذه الفرص نجد نشاطات الصيرفة و الوساطة المالية و الإستثمارية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة العامة حول موضوع التحرير المالي و المصرفي في ظل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS)، تم التوصل إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري يواجه عدة تحديات من بينها:

التحديات الداخلية:

- هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية في الجزائر.
- هناك مشكلة القروض المتعثرة التي تؤثر بشكل كبير على البنوك الجزائرية.
- نقص في تكوين الإطارات الكفأة و تدريبهم و تأهيلهم .
- ضعف و بطء عمليات الخوصصة في الجزائر.
- ضعف كبير في إستخدام التكنولوجيا المتقدمة و المتطورة.
- ضعف في المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

التحديات الخارجية:

- ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- مخاطر عمليات غسيل الأموال و التي تؤثر سلبا على الإقتصاد الجزائري.
- زيادة التعرض للأزمات المالية و المصرفية.
- تحديات عملية التحرير المالي و المصرفي.
- عدم مسايرة البنوك الجزائرية للمعايير الدولية خاصة مقررات لجنة بازل 2.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العامة

التوصيات و الإقتراحات:

إن البنوك الجزائرية و هي تقوم بأداء خدماتها المصرفية للمتعاملين معها سواء في الداخل وسواء في الخارج ، يجب أن تكون قوية في خنادقها، مستعدة في مؤسساتها حتى تستطيع أن تستفيد من الوضع المصرفي الحالي. حيث لا حدود و لا قيود ، ويشترط في ذلك أن تتوفر لدى قيادات هذه المصارف خاصة إدارة تسويق الخدمات وبحوث الكفاءة المهنية بغرض الدخول إلى صميم إحتياجات المجتمعات ، فيما تقدمه المصارف التقليدية وفقا لأساليب المشاركة التكميلية بشكل خاص . وبناء على ذلك، يمكن تقديم بعض التوصيات و النصائح و المتمثلة في:

- لمواجهة المنافسة العالمية، يجب على المصارف الجزائرية أن تعمل على معرفة تفاصيل إحتياجات السوق المصرفية، وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف، كما يجب أيضا التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.
- تأهيل البنوك العمومية الجزائرية سواء بفتح رأسمالها أمام القطاع الخاص الأجنبي أو المحلي، إضافة إلة تقوية رأسمالها لتكون قادرة على المنافسة الأجنبية و المحلية.
- بناء إستراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، لأن الإنفتاح (التحرير) والتوسع يجب أن يكون مرافقا الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف الجزائرية.
- تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال وإندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، لتخفيض التكاليف والإستفادة من إقتصاديات الحجم.
- تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب والتكوين بما يتناسب مع عمليات التحديث والتطوير، ومع ما تتكلبه التقنية المصرفية الحديثة.
- تحسين إجراءات الرقابة المالية.
- رفع درجة تنافسية نشاطات المصارف وتطوير منتجاتها المالية والمصرفية.
- التعاون ما بين المصارف الجزائرية والمصارف الأخرى خارج البلاد لتحقيق الأهداف المشتركة، مثل: تمويل المشروعات الإستثمارية الكبرى، تمويل عمليات التجارة الخارجية، تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة.
- إقامة نظام إعلامي عملي ذو مصداقية Fiable .
- إقامة نظام تسيير محاسبي قادر على ضمان مصداقية النتائج المصرفية .
- تخفيض مدة معالجة العمليات المصرفية.
- تطوير عملية تحصيل الحقوق تجاه المؤسسات العمومية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة العامة

- تأسيس أحسن تسيير للتدفقات.
- إقامة نظام قرض غير إداري، عن طريق أخذ قرار القرض من البنك.
- تتمة معالجة المخزون.
- تطوير المعلومات ، بإقامة نظام معلومات فعال في الجهاز المصرفي ، لمساعدة الأعوان الإقتصادية في إتخاذ القرار.
- تطوير الإتصالات كمدعم للجهاز المصرفي والمالي ، بإستعمال وسائل في التكنولوجية المتطورة للإتصال والإعلام ، التي تساعد على تطوير نظام الإستغلال والتسيير.
- توفير الشروط الملائمة من أجل التعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي.
- إنتقاء التكنولوجيات الحديثة و المتطورة في المجال المصرفي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و

1. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تخطيط يمثل ظاهرة التحرير المالي والمصرفي والعولمة المالية	7
2	مزايا وعيوب التحرير المالي والمصرفي	27
3	التحرير المالي والمصرفي والأزمات المصرفية	29
4	العلاقة بين التحرير المالي والمصرفي–المضاربة– الأزمات المالية والمصرفية	30
5	مخطط يلخص القطاعات المعنية بالإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS	34
6	بنية النظام المصرفي الجزائري ما بين(1990– 1999)	47
7	هيكل النظام المصرفي الجزائري ما بين (1999– 2000)	48
8	هيكل القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2000 – 2009	49
9	البنك كوسيط مالي	96
10	الأطر الرئيسية للإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية (الغاتس GATS)	103
11	تخطيط يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة	113
12	قنوات التحرير المالي والمصرفي المؤدية للنمو الإقتصادي	123
13	التمثيل البياني لتوزيع العينة جغرافيا	143
14	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب البنوك	144
15	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب الجنس	145
16	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب العمر	146
17	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	147
18	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب التأهيل العلمي	148
19	التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب الخبرة	149
20	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية	150
21	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إنعدام الثقافة المصرفية لديهم	151

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و

22	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول سعي السلطات المالية إضعاف إستقلالية البنك المركزي	152
23	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية و بينها و بين البنوك الخاصة	153
24	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف موظفو البنوك في إستخدام التكنولوجيا	154
25	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف موظفو البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و تلبية حاجيات الزبائن	156
26	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول نقص في الإطارات الكفأة و تكوينهم و تدريبهم	157
27	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم قدرة موظفو البنوك على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة	158
28	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم قيام البنوك الجزائرية بدورها كوسيط مالي كما ينبغي	159
29	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ظاهرة القروض المتعثرة	160
30	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف الرقابة و التدقيق المالي	161
31	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول عدم مسايرت البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل2	162
32	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضعف و بطء عمليات الخوصصة	163
33	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تحقيق التحرير المالي للنمو الإقتصادي و التنمية و زيادة الدخل	165
34	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية	166
35	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإكتساب الخبرات و المعارف و التجارب من البنوك الأجنبية	167
36	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بخلق المنافسة	168
37	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة	169
38	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج	170

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و

39	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة	171
40	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتحسين أداء البنوك و تسييرها بشكل أفضل	173
41	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة	174
42	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح من الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها	175
43	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية	176
44	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم	177
45	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول يسمح بزيادة حجم المعاملات التي تخفض مخاطر السوق	179
46	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول يسمح بتخفيض التكاليف المصرفية	180
47	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى تعرض البنوك لأزمات مالية و مصرفية	181
48	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج	182
49	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يجعل البنوك المحلية غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية	183
50	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى إفلاس ولإغلاق البنوك الضعيفة و غير القادرة	185
51	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير إلى سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية	186
52	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يزيد من مخاطر أنشطة غسيل الأموال	187
53	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إجراء عمليات الخوصصة في أقرب وقت ممكن	188
54	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول القيام بعقد الشراكات الأجنبية	189
55	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول القيام بالإندماجات المصرفية	190
56	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري	191

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و

57	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية	192
58	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة.	193
59	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية	194
60	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول إنتقاء التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي	196
61	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تنويع و تطوير الخدمات المصرفية	197
62	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تقوية الموارد المادية للبنوك من خلال زيادة رأسمال البنوك الأصغر و الأضعف	198
63	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تطوير الموارد البشرية بالتأهيل و التكوين و التدريب	199
64	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تطبيق نماذج مصرفية جديدة كالتسويق البنكي	200
65	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول خلق المنافسة بين البنوك الجزائرية	201
66	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي	202
67	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية	203
68	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تعزيز الرقابة و الشفافية في البنوك الجزائرية	204
69	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول تحديث نظام الدفع	206
70	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي	207

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و [illegible]

- **قائمة التمثيلات البيانية:**

الرقم	عنوان التمثيل البياني	الصفحة
1	شكل بياني يبين تطور التكنولوجيات والإبتكارات الحديثة ما بين دول العالم في فترة 1990 و 2000	17
2	شكل بياني يبين تطورالخدمات المالية بين دول العالم في الفترة (1990 – 2005)	115
3	شكل بياني يبين تطور قطاع الخدمات في الجزائر ما بين (1990 -2004)	116
4	شكل بياني لتطور مستوى التكنولوجيا في الجزائر ما بين (1992 – 2004)	132

2. **قائمة الجداول:**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أوجه الإختلاف بين التحرير المالي والكبح المالي	5
2	أهم الوقائع التي حدثت خلال مراحل التحرير المالي والمصرفي	9
3	الآثارالإيجابية والسلبية للعولمة المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي	73
4	أهم الإقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي	76
5	السياسات الهيكلية في القطاع المالي	77
6	فرق التكلفة بين القنوات التقليدية و الإلكترونية	78
7	هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2008 -2009)	88
8	هيكل القروض للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2008 -2009)	89
9	البنوك و المؤسسات المالية حديثة النشأة في الجزائر بعد عمليات الإصلاح	90

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و الجداول

10	إلتزامات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS)	102
11	صادرات الخدمات المالية في ثلاث دول المغرب العربي	113
12	واردات الخدمات المالية في ثلاث دول المغرب العربي	113
13	تصنيف الأجهزة المصرفية للدول الجنوبية للبحر المتوسط	120
14	مكاسب وخسائر التحرير المالي بالنسبة للقطاع المصرفي	124
15	توزيع العينة جغرافيا	143
16	توزيع العينة حسب البنوك	144
17	توزيع العينة حسب الجنس	145
18	توزيع العينة حسب العمر	146
19	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	147
20	توزيع العينة حسب التأهيل العلمي	148
21	توزيع العينة حسب الخبرة	149
22	إتجاه موظفو البنوك حول سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية	150
23	إتجاه موظفو البنوك حول إنعدام الثقافة المصرفية لديهم	151
24	إتجاه موظفو البنوك حول سعي السلطات المالية إضعاف إستقلالية البنك المركزي	152
25	إتجاه موظفو البنوك حول إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية و بينها و بين البنوك الخاصة	153
26	إتجاه موظفو البنوك حول ضعف موظفو البنوك في إستخدام التكنولوجيا	154
27	إتجاه موظفو البنوك حول ضعف موظفو البنوك في تقديم الخدمات المصرفية و تلبية حاجيات الزبائن	155
28	إتجاه موظفو البنوك حول نقص في الإطارات الكفأة و تكوينهم و تدريبهم	156
29	إتجاه موظفو البنوك حول عدم قدرة موظفو البنوك على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة	157
30	إتجاه موظفو البنوك حول عدم قيام البنوك الجزائرية بدورها كوسيط مالي كما ينبغي	159
31	إتجاه موظفو البنوك حول ظاهرة القروض المتعثرة	160
32	إتجاه موظفو البنوك حول ضعف الرقابة و التدقيق المالي	161
33	إتجاه موظفو البنوك حول عدم مسايرت البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل2	162

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

34	إتجاه موظفو البنوك حول ضعف و بطء عمل	

قائمة الأشكال و الجداول

35	إتجاه موظفو البنوك حول تحقيق التحرير المالي للنمو الإقتصادي و التنمية و زيادة الدخل	164
36	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية	165
37	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإكتساب الخبرات و المعارف و التجارب من البنوك الأجنبية	167
38	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بخلق المنافسة	168
39	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المتطورة	169
40	التمثيل البياني لإتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج	170
41	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بزيادة الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة	171
42	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بتحسين أداء البنوك و تسييرها بشكل أفضل	172
43	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة	174
44	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح من الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها	175
45	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بإرتفاع حجم المعاملات المالية	176
46	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يسمح بالإستفادة من إقتصاديات الحجم	177
47	إتجاه موظفو البنوك حول يسمح بزيادة حجم المعاملات التي تخفض مخاطر السوق	178
48	إتجاه موظفو البنوك حول يسمح بتخفيض التكاليف المصرفية	180
49	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى تعرض البنوك لأزمات مالية و مصرفية	181
50	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج	182
51	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يجعل البنوك المحلية غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية	183

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و الجداول

52	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يؤدي إلى إفلاس و إغلاق البنوك الضعيفة و غير القادرة	184
53	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير إلى سيطرة البنوك الأجنبية على السوق المحلية	186
54	إتجاه موظفو البنوك حول أن التحرير يزيد من مخاطر أنشطة غسيل الأموال	187
55	إتجاه موظفو البنوك حول إجراء عمليات الخوصصة في أقرب وقت ممكن	188
56	إتجاه موظفو البنوك حول القيام بعقد الشراكات الأجنبية	189
57	إتجاه موظفو البنوك حول القيام بالإندماجات المصرفية	190
58	إتجاه موظفو البنوك حول تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري	191
59	إتجاه موظفو البنوك حول تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية	192
60	إتجاه موظفو البنوك حول التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة.	193
61	إتجاه موظفو البنوك حول مواصلة الإصلاحات المصرفية	194
62	إتجاه موظفو البنوك حول إنتقاء التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي	195
63	إتجاه موظفو البنوك حول تنويع و تطوير الخدمات المصرفية	196
64	إتجاه موظفو البنوك حول تقوية الموارد المادية للبنوك من خلال زيادة رأسمال البنوك الأصغر و الأضعف	197
65	إتجاه موظفو البنوك حول تطوير الموارد البشرية بالتأهيل و التكوين و التدريب	199
66	إتجاه موظفو البنوك حول تطبيق نماذج مصرفية جديدة كالتسويق البنكي	200
67	إتجاه موظفو البنوك حول خلق المنافسة بين البنوك الجزائرية	201
68	إتجاه موظفو البنوك حول توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي	202

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الأشكال و الجداول

69	إتجاه موظفو البنوك حول تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية	203
70	إتجاه موظفو البنوك حول تعزيز الرقابة و الشفافية في البنوك الجزائرية	204
71	إتجاه موظفو البنوك حول تحديث نظام الدفع	205
72	إتجاه موظفو البنوك حول ضرورة إنشاء و تطوير سوق رأس المال و السوق المالي	206

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1. د.بخراز يعدل فريدة: **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005.
2. د.بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: الطبعة الثانية ، 2006.
3. د.عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة وإقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية– الإسكندرية، 2005.
4. د.عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** ، الدار الجامعية– الإسكندرية ، 2005.
5. د.عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ، الدار الجامعية– الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 2001.
6. د.عبد النبي إسماعيل الطوخي: **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام مؤشرات المالية القائدة** ، جامعة أسيوط – مصر ، دون تاريخ نشر.
7. د.عبد الغفار حنفي: **الأسواق والمؤسسات المالية** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، مصر ، 1994.
8. د.عبد الغفار حنفي – عبد السلام أبو قحف: **إدارة البنوك وتطبيقها** ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2000.
9. د.عبد الغفار حنفي: **إدارة البنوك:** السياسات المصرفية – القوائم المالية ، الدار الجامعية– 2008/2007 .
10. د.عبد الغفار حنفي – عبد السلام أبو قحف: **تنظيم وإدارة البنوك** ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، 2000.
11. عبد الواحد العفوري: **العولمة والجات: التحديات والفرص** ، مكتبة مدبولي– القاهرة– الطبعة الأولى ، 2000 .
12. د.عمر صقر: **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، 2003./2002
13. د.عادل أحمد حشيش – د.مجدي محمود شهاب: **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دارالجامعة الجديدة ، 2005.
14. د.الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية : الطبعة الثانية ، 2003.
15. الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك** ، الدارالجامعية للمطبوعات ، 2001.
16. د.طارق عبد العال: **إندماج وخصخصة البنوك** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1999.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

17. د.زينب حسين عوض الله: **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية ، مطابع الأمل: المكتبة الإقتصادية ، 2008.

18. د.زينب حسين عوض الله: **الإقتصاد الدولي: العلاقات الإقتصادية والنقدية- الإقتصاد الدولي الخاص بالأعمال- إتفاقية التجارة العالمية** ، دار الجامعة الجديدة ، 2005.

19. د. خليل السحمراني: **منظمة التجارة العالمية والدول النامية** ، دار النفائس: الطبعة الأولى، 2003.

20. أ.د. سمير محمد عبد العزيز: **وعالمية تجارة القرن الحادي والعشرين(1): التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين إنتهاء الجات وقيام منظمة التجارة العالمية** ، المكتب العربي الحديث ، 2006.

21. د.الهادي خالدي: **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ، دار الهومة للنشر: معهد العلوم الإقتصادية ، أفريل 1996.

22. د.مدني بن شهرة: **وصفة صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي**: مجلة الإقتصاد ، مصر ، العدد 479 ، 2005.

23. د.شاكر القروبني: **محاضرات في إقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.

24. د.الدسوقي حامد أبو زيد: **إدارة البنوك** ، الجزء الأول: مركز القاهرة للتعليم المفتوح ، دون تاريخ نشر.

25. أ.د. محمد الصيرفي: **إدارة البنوك** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية: الطبعة الأولى ، 2002.

26. د. محمد كمال خليل الحمزاوي: **إقتصاديات الإئتمان المصرفي** ، منشأة المعارف، الإسكندرية: الطبعة الثانية ، 2002.

27. أ.د. نهال فريد مصطفى – د. عبد الفتاح إسماعيل: **الأسواق والمؤسسات المالية** ، دار الفكر الجامعي ، 2007.

28. د. مصطفى سلامة: **منظمة التجارة العالمية ، النظام الدولي للتجارة الدولية** ، دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية ، 2006.

29. السيد يس: **مفهوم العولمة،العرب والعولمة** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية – بيروت ، 1998.

30. أ. أحمد هني: **إقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، 1991.

31. د. محمد محمد علي إبراهيم: **الجات؛ الآثار الإقتصادية لإتفاقية الجات** ، الدار الجامعية، 2002-2003.

32. د. ممدوح محمود منصور: "**العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**"، دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية ، 2003.

33. جاك آدا :"**عولمة الإقتصاد من التشكل إلى المشكلات**" ، ترجمة مطانيوس حبيب- طالاس للدراسات والترجمة ، الطبعة الأولى – ديمشق ، 1997

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

34. صلاح الدين محسن السيسي : " **قضايا إقتصادية معاصرة**" ، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، 2003.
35. شذا جمال الخطيب: " **العولمة المالية ومستقبل الأسواق والمؤسسات المالية**"، مركز الدراسات الجامعية للنشر– الإسكندرية ، 2001.
36. د. عبد القادر فتحي لاشين: "**الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و علاقتها بقطاع النقل في الدول النامية**" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – بحوث ودراسات ، 2005.
37. د. عدلي شحادة قندح: "**تأثير إتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية (1995–2001)**"، إدارة السياسات الإقتصادية، مصرف قطر المركزي، 2003 .

<u>قائمة التقارير والمقالات و المجلات:</u>

1. أحمد طلفاح: "**الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و آثارهما على التدفقات المالية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، أفريل 2005.
2. تقرير منظمة التجارة العالمية حول **التمويل التجاري والأزمات المالية** ، كلية مايكل ، نشر عام 1999 ، قيد جرائد طلال أبو غزالة في 26 أكتوبر 2002 ، عمان
3. منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، تقرير حول **إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش إجتماعي** ، نوفمبر 2000.
4. د. عبد المنعم محمد الطيبحمد النيل :"**العولمة وآثارها الإقتصادية على المصارف– نظرة شاملة** مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا : العدد 3 ، 2005.
5. أ. بريش عبد القادر:" **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: العدد 3 ، 2005.
6. لخضر عزي:"**التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية: العدد 3 ، 2005.
7. أ. عبد الحليم فضيلي: "**الإصلاح المالي والمصرفي– المسار و الأولويات**–"، برنامج نت، منتدى المال و الأعمال ، قسم الكتب و البرامج الإدارية المالية ، 2008.
8. د. عبد القادر بريش: "**قواعد تطبيق مباديء الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر العاصمة – رقم:01– 2006.
9. أتاك لبنان: الجمعيّة اللبنانيّة المناهضة للعولمة: نادي اللقاء ، عين المريسة – مقابل طلعة جنبلاط ، بيروت ، لبنان ، 2008
10. قاصب أحمد: " **الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) : عرض الجزائر**"، يوم دراسي لإستراتيجية الجزائر في التجارة الخارجية – المنتدى الجزائري للمواطنة و التجديد – وزارة المالية ، 2006 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

11. تقرير للمنظمة العالمية للتجارة حول **الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS) : الحقيقة والخيال:** شركة أبوغزالة للترجمة و التوزيع و النشر، 1999
12. عبد الرحمان يسري:" **نحو سياسة إقتصادية موحدة العالم الإسلامي في مواجهة العولمة**"، مؤتمر إقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة – القاهرة 17-19 محرم 1420 الموافق ل 17 يونيو 1999 ، مجلة الإقتصاد الإسلامي: بنك دبي الإسلامي ، العدد 217.
13. أ. عطيوي قارة علي سميرة:" **العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي**"، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 25 ، جوان 2006.
14. تقرير حول الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات للنشر، 2007.

قائمة الملتقيات و المؤتمرات:

1. أ. بن طلحة صليحة – أ. معوشي بوعلام:"**دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**"،الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
2. أ. باشوندة رفيق– أ. سليماني زناقي:"**عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
3. أ. خالد منة:"**العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم لأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
4.د. كمال رزيق – أ. عبد الحليم فضيلي:"**تحديث النظام المصرفي الجزائري**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
5. أ. زيدان محمد – أ. دريس رشيد:"**متطلبات إندماج البنوك الجزائرية**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
6. د. سليمان ناصر:" **النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.
7. أ.د. أحمد منير النجار:"**عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الإسارة إلى السوق المالي الكويتي**"، المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة – جامعة الأردن: 15- 16 مارس 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

8. أ. مليكة زغيب – أ. حياة نجار:" **النظام البنكي الجزائري: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.

9. أ. مصطفى عبد اللطيف – أ. بلعور سليمان:" **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.

10. أ. نجار حياة: "**الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية في الجزائر**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.

11. د. بلمقدم مصطفى – أ. بوشعور راضية: " **تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية**"، الملتقى الأول حول دورالتحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية – واقع وتحديات – جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: 14-15 ديسمبر 2004.

12. محمد بن بوزيان – فتحي بلدغم: "**التحرير المالي والبنكي والتنمية الإقتصادية: دراسة حالة الجزائر**"، الملتقى الدولي: السياسات الإقتصادية في الجزائر- الواقع و الآفاق، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان: 29- 30 ديسمبر 2004.

13. محمد الحسين الصطوف: "**دور المصارف في تطوير المناخ الإستثماري العربي في ضوء التحديات المعاصرة**"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة العلوم التطبيقية – عمان ، 2003.

14. د. جاسم المناعي:"**قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المالي الخليجي**" ، المؤتمر المصرفي الرابع لدول التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة و الأسواق المالية العالمية المتغيرة – الدوحة ، دولة قطر ، 24- 25 أكتوبر 1998.

15. الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية في الجزائر:منافسة – مخاطر – تقنيات، جامعة الجزائر ، جوان 2005.

16. د. الحسن أجوارين:" **قواعد منظمة التجارة العالمية وقطاع الوكالات التجارية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – وزارة الإقتصاد والتخطيط أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 .

17. د. محمد أحمد هلال:" **التجارة في الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية (الإسكو)**": الإستكشاف الأول العربي ، 2005 .

18. عبد المنعم محمد الطيب: "**أثر تحرير تجارة الخدمات على المصارف الإسلامية**"، بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للإقتصاد الإسلامي ، من 31 ماي إلى 2 جوان 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

19. أ.د. صفية أحمد أبوبكر: "**الإتفاقية العامة للتجارة فـي الخـدمات GATS** " ، مـؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية و الإجتماعية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، جامعة أسيوط، 1997.

20. د. محفوظ جبار: " **العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول المختلفة ، الجزائر والعولمة**" ، ملتقى حول تأثير العولمة في الجزائر ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2001.

21. عبد الغني حريري: "**دور التحرير المالي في الأزمات المالية والتعثر المصرفي**"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العلمية، جامعة سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 .

22. أ.د. زايري بلقاسم:" **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري**"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 – 25 أفريل 2006.

المذكرات الجامعية:

1. إبراهيم بن صالح العمر: "**النقود الإئتمانية دورها و آثارها في الإقتصـاد الإسـلامي**" ، رسالة ماجيستر في الإقتصاد ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 2006 .

2. حمزة عدنان العسلي:" **أثر التحرير المالي على عائد الأسهم وحجم أسهم قطاع البنـوك في الأردن**"، رسالة ماجيستر: كلية إدارة الأعمال والمال- جامعة البيت، المفرق ، 2006.

3. عياش قويدر: "**إصلاح السياسة النقدية**"، رسالة ماجيستر: كليـة العلـوم الإقتصـادية ، جامعة الجزائر العاصمة ، 1999.

4. قريشي محمد الجموعي: "**قياس الكفاءة المصرفية في المؤسسات الإقتصادية: دراسـة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003** "، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، 2006.

5. شريط عابد: "**دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية: حالـة المغرب العربي**"، أطروحة لنيل دكتوراه دولة: كلية العلوم الإقتصادية ، علوم تجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر العاصمة ، 2004.

2. قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

قائمة الكتب:

1. Alain Samuelson : "**Economie international contemporaine ; Aspects réels et monétaires**", édition Office des publications universitaires : 1991.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

2. Bruno Desgardins : **"Le nouvel environnement international ; Développement international de l'entreprise",** édition Dundod – Paris : 1997.
3. Charles Albert Michalet : "**Qu'est que la mondialisation** ?", édition : La Découverte : 2004.
4. François Chesnais : **"La mondialisation financière ; genèse, coûts et enjeux"**, édition : La Découverte, Syros : 1996.
5. Hocine Benissad : **"La réforme économique en Algérie"**, 2eme édition : Office des publications universitaires : 1991.
6. L.Carroué – D.Collet – C.Cruz : "**La mondialisation ; genèse, acteurs et enjeux**", édition : Bréal : 2005.
7. Mahfoud Lacheb :" **Organisation mondiale du commerce"** ; Collection Droit économique ; 1 ère édition ; Office des publications universitaires : 2006.
8. Michel Agliétta : "**La globalisation financière"**, édition : La découverte - CEPII : 2000.
9. Michel Henry Bouchet : "**La globalisation ; Introduction à l'économie du nouveau monde"**, édition : Pearson éducation, CERAM - Sophie Antipolis : 2005.
10. Philippe D'Avisenet – Jean Pierre Petit : "**Economie internationale ; La place des banques**" ; édition : Dundod : 1999.
11. Richard E. Caves – Jeffrey A. Frankel : "**Commerce et paiements internationaux**", édition : De Boeck : 2003.
12. Sid Ali Boukrami : "**Les mécanismes monétaires et financiers Internationaux"**, édition : Entreprise Algérienne de Presse – Entreprise Nationale du livre : 1986.

قائمة التقارير والمقالات والمجلات:

1. Baptiste Venet : " **Libéralisation financière et développement économique ",** une revue critique de littérature, CREFED – CERPEM, université Paris IX Dauphine, sans date de parution.
2. CNES : " **Problématique de la réforme du système bancaire "**, 16 eme session pléniaire : Novembre 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

3. Luis Miotti et Dominique Plihon : " **La libéralisation financière ; spéculation et crises bancaires** " ; Article publié dans : Economie internationale, N° : 85, 1er trimestre 2001.
4. Passad – Rogoff – Wei – Kose : " **Les effets de la globalisation financière sur les pays développés ; quelques preuves empériques** " , FMI ; papier occasionnel N° : 220, 2003.
5. Samouel Baji : "**Ouverture financière et développement financier dans la région du bassin sud méditerranéen ; Approche institutionnelle et calcule de seuils de développement** ", Article de l'université de Paris XIII, sans date de parution.
6. OMC, Rapport N° : 05-2335 sur " **La libéralisation des services financiers** ", communiqué présenté par les délégations de quelques pays tel que : l'Australie, Oman, Bahreïn, Canada, Japon, Etats-Unis, l'Union Européenne, Norvège, Suisse, Panama,…au comité du commerce des services financiers, 8 Juin 2005, p : 1.
7. Agnès Bénnasy – Quéré et Véronique Salinas : " **Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents** ", article du centre d'étude international CEPII, paru le 11 juillet 2005, p : 9.
8. Wajih Khallouli – Slim Tounsi : " **Libéralisation des services financiers et croissance économique ; évidence empérique** ", Etude empérique sur les pays MENA (Moyen Orient Nord Afrique), article paru dans l'école supérieur des sciences économiques et commerciales de Tunis (ESSECT), sans date de parution, p : 1.
9. Regular OTC Derivatives Market Statistics, article paru le 12 Novembre 2009, dans: The Bank of International Settlements (BIS).
10. BIS Quarterly Review, article paru en Decembre 2009, dans: The Bank of International Settlements (BIS).
11. World Trade Developpement, article paru en 2009, dans: The World Trade Organisation.
12. Arab Bank:" **A commitment to customers that reaches across borders**", 13/01/2010.
13. Note d'information sur "L'augmentation du capital des banques et établissements financiers" communiqué paru le 8/12/2009.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

قائمة الملتقيات:

1. Pierre Richard Agénor : "**Mouvements de capitaux, régime de change et libéralisation financière**", Colloque de l'IFID – Tunis : 10- 11 octobre 2001, Banque mondiale.
2. Rogoff, Wei, Kose et Prassad : "**La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés**", conférence sur la globalisation et la pauvreté ; NBER : 2005.
3. Oussama Ben Salha, Tarek Bouazizi et Chaker Aloui : " **Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique : Cas des pays du sud de la méditerranée** ", colloque international de l'OMC sur l'Ouverture et l'émergence en méditerranée, les 17-18 octobre 2008 – Maroc.
4. Ghislain Paradis : **" Globalisation financière : quelques réflexions "**, note de présentation pour la Conférence internationale sur le développement international Desjardins, université d'Ottawa, Mars 2000, p : 1-2.

المذكرات الجامعية:

1. Ben Salha Oussama : " **Libéralisation financière, crises bancaires et croissance économique ; une investigation empérique en données de panel**" : Mémoire de master, économie et finance internationales – Faculté des sciences économiques et sciences de gestion de Tunis : 2006.
2. Amel Ben Hassena : **" L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire "**, mémoire de fin d'étude pour l'obtention
3. d'un diplôme de magister en hautes études commerciales ; université de Sfax- Ecole Supérieur de Commerce - Tunisie, p : 34

التعليمات ، المراسيم و القوانين:

1. قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالقاعدة التشـــريعية الأساسية للإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الدولة في توجهها نحو لإقتصاد السوق.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

2. القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 جاء ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك.
3. القانون رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.
4. القانون رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري.
5. القانون رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.
6. القانون 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بالخوصصة.
7. النظام رقم 93-01 المؤرخ في 3 جانفي 1993 الملخص لشروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية.
8. التعليمة 47-49 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 الملخصة لمعضم المعدلات المتعلقة بقواعد الحذر.
9. الأمر 03-11 المؤرخ في 29 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض ويؤكد سلطة البنك المركزي.
10. المرسوم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 لتكميل قانون 95-22 لتفعيل سير عملية الخوصصة.
11. المادة 3 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 النتعلقة بتحديد قواعد الحذر.
12. المادة 11 من قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة ب 10/9 .

مواقع الإنترنيت:

1. www.wto.org
2. www.bank-of-algeria.dz
3. www.google.com/viewer/worldbank.org/ArabicWeb
4. www.la-fac.org/formationetactioncitoyennes
5. www.lubnan.attac.org.
6. www. bis.org.
7. www.dauphine.fr/eurisco/eur_wp/Nice2
8. www.google.fr
9. www.tagi.com
10. www.ityarabic.org/e-buiseness
11. www.arab-api.org/cds

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جامعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية

إلى السيد مدير بنك:

يسرني أن أضع بين يديك هذه الإستبانة، التي تهدف لجمع المعلومات الميدانية اللازمة، للبحث الذي أقوم بإعداده إستكمالا لمتطلبات الحصول على **شهادة الماجستير** في العلوم الإقتصادية، **تخصص: اقتصاد دولي**، والموسوم موضوعه بالعنوان الآتي:

تحليل و قياس مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري

دراسة مسحية على عينة من الموظفون بولايات الغرب الجزائري

اعتبارا من كونكم جزء مهما من عينة البحث، أرجوا منكم التفضل والتكرم بالإجابة على كامل أسئلة الإستبانة بما يحاكي الواقع العملي، وينقل تجسيدا حقيقيا لما هو كائن، حتى يتسنى لنا اقتراح الحلول الملائمة كمحصلة لمخرجات الإشكالية محل البحث.

و لذا نرجو التكرم بتعبئة جميع بنود الاستبانة بدقة و موضوعية، حيث أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية و لأغراض البحث العلمي فقط.

هذه الإستمارة سيتم توزيعها على موظفو البنوك العمومية، حيث اعتمدنا فيها ترتيب العبارات ترتيبا عشوائيا. كما نرجو منكم وضع علامة (X) في المكان الذي ترونه مناسبا.

ـ المعلومات الشخصية لدى الموظفون في عينة الدراسة:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- الجنس: ☐ ذكر. ☐ أنثى.

2- العمر:

☐ أقل من 25 سنة. ☐ بين 25 و 35 سنة.

☐ بين 36 و 45 سنة. ☐ بين 46 و 55 سنة.

☐ بين 56 و 65 سنة. ☐ أكثر من 65 سنة.

3 ــ المسمى الوظيفي:

☐ مدير

☐ رئيس مصلحة:

☐ مساعد مدير:

☐ موظف:

☐ مكلف بالدراسات

4-المؤهل العلمي:

☐ بكالوريا

☐ ليسانس

☐ دراسات عليا

☐ تقني

☐ مهندس

☐ أخرى

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5-الخبرة:

5 سنوات فاقل ☐

10-6 ☐

15-12 ☐

20-16 ☐

21 فأكثر ☐

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإستبيان

المحور الأول: تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري (نقاط القوة و نقاط الضعف)

رقم الفقرة	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق نسبيا	غير موافق	لا أعرف
1	تسيطر البنوك العمومية على السوق المصرفي في الجزائر					
2	تنعدم الثقافة المصرفية لدى موظفو البنوك					
3	تسعى السلطات المالية إلى إضعاف استقلالية البنك المركزي					
4	إنعدام وجود منافسة بين البنوك العمومية، وبينها و بين البنوك الخاصة					
5	ضعف في إستخدام التكنولوجيا الحديثة					
6	ضعف في تقديم الخدمات المصرفية وتلبية حاجيات الزبائن					
7	نقص في الإطارات الكفأة، إضافة إلى نقص في تكوين هذه الإطارات وتدريبها					
8	الموظفين غير قادرين على تقديم أفكار و إبتكارات جديدة					
9	البنوك الجزائرية لا تقوم بدورها كما ينبغي كوسيط مالي					
10	ظاهرة القروض المتعثرة تؤثر بشكل كبير على البنوك الجزائرية					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

11	الرقابة و التدقيق المالي الداخليين على مستوى البنوك الجزائرية ضعيفة نوعا ما					
12	البنوك الجزائرية لم تساير ، لحد الآن ، مقررات لجنة بازل 2					
13	ضعف و بطء عمليات الخوصصة					

المحور الثاني: الآثار الإيجابية و السلبية للتحرير المالي و المصرفي

1. الآثار الإيجابية للتحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري:

رقم الفقرة	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق نسبيا	غير موافق	لا أعرف
1	التحرير المالي يمكن من تحقيق النمو الإقتصادي و التنمية في البلاد و يسمح بزيادة مداخيل البنوك					
2	التحرير المالي يسمح بتوزيع أمثل للموارد حيث يتم إستثمار الأموال الأجنبية و المحلية بطريقة جيدة					
3	التحرير يمكن من إكتساب خبرات و تجارب و معارف من البنوك الأجنبية					
4	الإنفتاح يؤدي إلى خلق المنافسة بين البنوك					
5	يسمح الإنفتاح الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة والمتطورة					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإستبيان

6	التحرير يسمح بجذب رؤوس الأموال المحتفظ بها في الخارج					
7	التحرير يسمح بزيادة حجم الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة					
8	يسمح بتحسين أداء البنوك العمومية و تسييرها بشكل أفضل خاصة في ظل المنافسة الشديدة					
9	التحرير يمكن من تطوير مستوى الخدمات المالية و المصرفية المقدمة					
10	الإنفتاح يؤدي إلى الإستفادة من الأسواق الدولية من خلال الدخول إليها و إقتحامها					
11	إرتفاع حجم المعاملات المالية					
12	الإستفادة من إقتصاديات الحجم					
13	زيادة حجم المعاملات التي تخفض من مخاطر السوق					
14	تخفيض التكاليف المصرفية					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2. الآثار السلبية للتحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري:

رقم الفقرة	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق نسبيا	غير موافق	لا أعرف
1	ممكن زيادة تعرض البنوك للأزمات المالية والمصرفية					
2	هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج					
3	عدم قدرة البنوك المحلية على منافسة البنوك الأجنبية					
4	إفلاس و إغلاق البنوك المحلية الضعيفة وغيرالقادرة على مواكبة التطورات					
5	في حالة إجراء عملية التحرير ، يمكن للبنوك الأجنبية السيطرة على السوق المحلية					
6	تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإستبيان

المحور الثالث: السياسات الضرورية لمواجهة التحرير المالي و المصرفي

رقم الفقرة	الفقرة	موافق تماما	موافق	موافق نسبيا	غير موافق	لا أعرف
1	إجراء عمليات الخوصصة في إقرب وقت ممكن					
2	القيام بعقد الشراكات مع البنوك الأجنبية					
3	القيام بعمليات الإندماجات المصرفية					
4	تقوية بنية الجهاز المصرفي الجزائري					
5	تكوين إطارات كفأة للقيام بالأنشطة المصرفية المختلفة					
6	التنبؤ بالمخاطر و إدارتها بإستعمال أساليب متطورة					
7	مواصلة الإصلاحات المصرفية					
8	إنتقاء التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي					
9	تنويع و تطوير الخدمات المصرفية					
10	تقوية الموارد المادية للبنوك الجزائرية عن طريق زيادة رأس مال البنوك الأصغر و الأضعف					
11	تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب والتكوين بما يتناسب مع عمليات التطوير و التحديث					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

12	تطبيق نماذج مصرفية جديدة مثل التسويق البنكي					
13	خلق المنافسة ما بين البنوك الجزائرية					
14	توفير الشروط الملائمة للتعجيل بعملية التحرير المالي و المصرفي					
15	تبني فكرة البنوك الشاملة لتقوية الوساطة المالية					
16	تعزيز الرقابة و الشفافية التامة في البنوك الجزائرية					
17	تحديث نظام الدفع					
18	ضرورة إنشاء سوق رأس مال و كذا سوق مالي					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

algérien

	Tout a fais d'accord	D'accord	A moitié d'accord	Pas d'accord	Je ne sais pas
1-Les banques publiques contrôlent le marché algérien					
2-Absence de la culture bancaire entre le personnel des banques					
3- Les autorités financières cherchent à affaiblir l'indépendance de la Banque centrale					
4- Absence de concurrence entre les banques publiques, et entre elles et les banques privées					
5- La technologie est plus au moins faible					
6- L'offre des services bancaires aux clients est plus au moins faible					
7- Manque d'efficacité et de formation du personnel					
8- Le manque d'innovation chez le personnel					
9- Les banques algériennes ne jouent pas leur rôle d'intermédiaire financier bien comme il faut					
10- Le problème des créances douteuses (Litigieuses) et irrécouvrables (est une créance dont le recouvrement apparaît incertain (en totalité ou en partie) affectent les banques algériennes					
11- Le contrôle financier et l'audit interne au niveau des banques algériennes est plutôt faible					
12- Jusqu'à présent, les banques algériennes n'ont pas pu suivre le rythme des décisions du Comité de Bâle 2					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

13- Le processus de privatisation est encore faible et lent au niveau des banques algériennes					

2- Avantages et inconvénients de la libéralisation (L'ouverture) financière

a- Avantages de la libéralisation (L'ouverture) financière

	Tout a fais d'accord	D'accord	A moitié d'accord	Pas d'accord	Je ne sais pas
1- La libéralisation financière peut réaliser la croissance économique et le développement dans le pays et elle permet aux banques d'accroître leurs revenus					
2- La libéralisation financière permet une répartition optimale des ressources ou les fonds locaux et étrangers sont bien investit					
3- La libéralisation financière permet l'acquisition de compétences, l'expérience et connaissances des banques étrangères					
4- La libéralisation financière permet de créer la concurrence entre les banques					
5- La libéralisation financière permet l'acquisition de technologies modernes, nouvelles et avancée					
6- La libéralisation financière permet d'attirer les capitaux détenus à l'étranger					
7- La libéralisation financière augmente les investissements directs et indirects					
8- La libéralisation financière permet d'améliorer la performance des banques, surtout à la lumière de la forte concurrence.					

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

9- La libéralisation financière permet d'améliorer la qualité des services financiers et services bancaires.				
10- La libéralisation financière permet d'accéder aux avantages des marchés internationaux.				
11- La libéralisation financière permet de bénéficier du volume (Les flux) des transactions financières internationales.				
12- La libéralisation financière permet de profiter des économies d'échelle (Produire de grandes quantités à coûts bat)				
13- La libéralisation financière permet de réduire les risques financiers grâce au volume des transactions.				
14- La libéralisation financière permet de réduire les coûts et les frais bancaires.				

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ation (l'ouverture) financière

	Tout a fais d'accord	D'accord	A moitié d'accord	Pas d'accord	Je ne sais pas
1- La libéralisation financière peut accroître l'exposition des banques aux crises financières et bancaires					
2- La libéralisation financière peut conduire a une fuite des capitaux vers l'étranger					
3- La libéralisation financière peut conduire à une incapacité des banques locales à rivaliser et concurrencer avec les banques étrangères					
4- La libéralisation financière peut conduire à la faillite et la fermeture des banques locales en difficulté et les banques incapables de suivre le progrès					
5- Au cour du processus de libéralisation financière, les banques étrangères peuvent contrôler le marché local.					
6- La libéralisation financière peut crée un risque accru d'activité de blanchiment d'argent par les banques.					

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

entreprendre pour procéder à la libéralisation (Résultats et Stratégies)

	Tout a fais d'accord	D'accord	A moitié d'accord	Pas d'accord	Je ne sais pas
1- Effectuer le processus de Privatisation le plus tôt possible.					
2- Effectuer des Partenariats étrangers					
3- Procéder à des Fusions bancaires					
4- Renforcer la structure du système bancaire algérien					
5- Former le personnel adéqua pour les activités bancaires					
6- Prévoir les risques en utilisant les méthodes les plus modernes					
7- Poursuivre les réformes bancaires					
8- Se procurer les technologies les plus modernes dans le secteur bancaire					
9- Diversifier et développer les services bancaires					
10- Renforcer les fonds des banques à travers l'augmentation du capital des banques					
11- Développent des ressources humaines grâce à la réhabilitation et formation du personnel en rapport avec le processus de développent et de modernisation.					

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

méthodes pour développer les services bancaires tel que le marketing bancaire.					
13- Créer la concurrence entre les banques locales.					
14- Fournir les conditions appropriées pour accélérer le processus de libéralisation financière.					
15- Adopter l'idée des banques universelles (la banque qui exerce, généralement en tant que groupe bancaire, l'ensemble des activités de banque, et en particulier celle de banque de dépôt et de banque d'investissement .) pour renforcer l'intermédiation financière.					
16- Renforcer le contrôle et la transparence dans les banques.					
17- Développer les systèmes de paiement					
18- Créer un marché de capitaux ainsi qu'un marché financier.					

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إتفاقية (الغاتس GATS)

تتكون الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتس GATS) من ستة أقسام و ستة ملاحق هي:

القسم الأول: يختص بتحديد نطاق الإتفاقية و تعريف الخدمات و أساليب توريدها.

المادة 1: مفاهيم و نطاق

القسم الثاني: الأحكام و المباديء العامة التي تحكم تجارة الخدمات و هي عبارة عن إلتزامات عامة تطبق على الدول.

المادة2: مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية

المادة3: الشفافية و الإفصاح عن المعلومات السرية

المادة4: زيادة مشاركة الدول النامية

المادة5: التكامل الإقتصادي و تكامل في أسواق العمل

المادة6: التنظيم المحلي

المادة7: الإعتراف

المادة8: الإحتكارات و موردي الخدمات الوحيدين

المادة9: الممارسات التجارية

المادة10: الطرق العاجلة للحماية

المادة11: المدفوعات و التحويلات

المادة12: العراقيل لحماية توازن ميزان المدفوعات

المادة13: الأسواق العامة

المادة14: الإستثناءات العامة و الإستثناءات الأمنية

المادة15: الدعم (الإعانات)

القسم الثالث: الإلتزامات المحددة.

المادة16: النفاذ إلى الأسواق

المادة17: المعاملة الوطنية

المادة18: الإلتزامات الإضافية

القسم الرابع: التحرير التدريجي.

المادة19: التفاوض حول الإلتزامات المحددة

المادة20: لائحة الإلتزامات المحددة

المادة21: تغيير اللائحة

القسم الخامس: التنظيمات المؤسسية.

المادة22: الإستشارات

المادة23: حل المنازعات و تنفيذ الإلتزامات

المادة24: مجلس التجارة في الخدمات

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المادة25: التعاون التقني
المادة26: علاقات مع المنظمات الدولية
القسم السادس: تنظيمات نهائية.
المادة27: رفض منح الإمتيازات
المادة28: المفاهيم
المادة29: الملاحق

الملاحق: تتعلق ببعض مجالات قطاع الخدمات
ملحق يخص الإعفاء من الإلتزامات المحددة في المادة الثانية.
ملحق يخص حركة الأشخاص موردي الخدمات في إطار الإتفاقية.
ملحق يخص خدمات النقل الجوي.
ملحق يخص الخدمات المالية.
ملحق ثاني يخص الخدمات المالية.
ملحق يخص التفاوضات حول خدمات النقل البحري.
ملحق يخص الإتصالات.
ملحق يخص التفاوضات حول الإتصالات الأساسية.

المصدر: د. عبد القادر لاشين: " الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS و علاقتها بقطاع النقل في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – بحوث و دراسات، 2005.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Annexe sur les Services Financiers

1. *Portée et définition*

a) La présente annexe s'applique aux mesures qui affectent la fourniture de services financiers. Dans la présente annexe, la fourniture d'un service financier s'entendra de la fourniture d'un service telle qu'elle est définie au paragraphe 2 de l'article premier de l'Accord.

b) Aux fins de l'alinéa 3 b) de l'article premier de l'Accord, les “services fournis dans l'exercice du pouvoir gouvernemental” s'entendent de ce qui suit:

i) activités menées par une banque centrale ou une autorité monétaire ou par toute autre entité publique dans l'application de la politique monétaire ou de la politique de taux de change;

ii) activités faisant partie d'un régime de sécurité sociale institué par la loi ou de plans de retraite publics; et

iii) autres activités menées par une entité publique pour le compte ou avec la garantie de l'Etat ou en utilisant les ressources financières de l'Etat.

c) Aux fins de l'alinéa 3 b) de l'article premier de l'Accord, si un Membre permet qu'une activité visée à l'alinéa b) ii) ou b) iii) du présent paragraphe soit menée par ses fournisseurs de services financiers en concurrence avec une entité publique ou un fournisseur de services financiers, les “services” comprendront une telle activité.

d) L'alinéa 3 c) de l'article premier de l'Accord ne s'appliquera pas aux services couverts par la présente annexe.

2. *Réglementation intérieure*

a) Nonobstant toute autre disposition de l'Accord, un Membre ne sera pas empêché de prendre des mesures pour des raisons prudentielles, y compris pour la protection des investisseurs, des déposants, des titulaires de polices ou des personnes à qui un droit de garde est dû par un fournisseur de services financiers, ou pour assurer l'intégrit é et la stabilité du système financier. Dans les cas où de telles mesures ne seront pas conformes aux dispositions de l'Accord, elles ne seront pas utilisées par un Membre comme un moyen d'éviter ses engagements ou obligations au titre de l'Accord.

b) Aucune disposition de l'Accord ne sera interprétée comme obligeant un Membre à révéler des renseignements en rapport avec les affaires et les comptes des différents clients ou tout autre renseignement confidentiel ou exclusif en la possession des entités publiques.

3. *Reconnaissance*

a) Un Membre pourra reconnaître les mesures prudentielles de tout autre pays pour déterminer comment les mesures du Membre se rapportant aux services financiers seront appliquées. Cette reconnaissance, qui pourra se faire par une

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

harmonisation ou autrement, pourra se fonder sur un accord ou arrangement avec le pays concerné ou être accordée de manière autonome.

b) Un Membre partie à un accord ou arrangement visé à l'alinéa a), futur ou existant, ménagera aux autres Membres intéressés une possibilité adéquate de négocier leur accession à cet accord ou arrangement ou de négocier des accords ou arrangements comparables avec lui dans des circonstances où il y aurait équivalence au niveau de la réglementation, du suivi, de la mise en oeuvre de la réglementation et, s'il y a lieu, des procédures concernant le partage de renseignements entre les parties à l'accord ou à l'arrangement. Dans les cas où un Membre accordera la reconnaissance de manière autonome, il ménagera à tout autre Membre une possibilité adéquate de démontrer que de telles circonstances existent.

c) Dans les cas où un Membre envisagera de reconnaître les mesures prudentielles de tout autre pays, le paragraphe 4 b) de l'article VII ne sera pas d'application.

4. ***Règlement des différends***

Les groupes spéciaux chargés d'examiner les différends concernant des questions prudentielles et d'autres questions financières auront les compétences nécessaires en rapport avec le service financier spécifique faisant l'objet du différend.

5. ***Définitions***

Aux fins de la présente annexe:

a) Un service financier est tout service de caractère financier offert par un fournisseur de services financiers d'un Membre. Les services financiers comprennent tous les services d'assurance et services connexes et tous les services bancaires et autres services financiers (à l'exclusion de l'assurance). Les services financiers comprennent les activités ci-après:

Services d'assurance et services connexes

i) Assurance directe (y compris coassurance):

A) sur la vie

B) autre que sur la vie

ii) Réassurance et rétrocession;

iii) Intermédiation en assurance, par exemple activités de courtage et d'agence;

iv) Services auxiliaires de l'assurance, par exemple service de consultation, service actuariel, service d'évaluation du risque et service de liquidation des sinistres.

Services bancaires et autres services financiers **(à l'exclusion de l'assurance)**

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

v) Acceptation de dépôts et d'autres fonds remboursables du public;

vi) Prêts de tout type, y compris crédit à la consommation, crédit hypothécaire, affacturage et financement de transactions commerciales;

vii) Crédit-bail;

viii) Tous services de règlement et de transferts monétaires, y compris cartes de crédit, de paiement et similaires, chèques de voyage et traites;

ix) Garanties et engagements;

x) Opérations pour compte propre ou pour compte de clients, que ce soit dans une bourse, sur un marché hors cote ou autre, sur:

A) instruments du marché monétaire (y compris chèques, effets, certificats de dép ôt);

B) devises;

C) produits dérivés, y compris, mais non exclusivement, instruments à terme et options;

D) instruments du marché des changes et du marché monétaire, y compris swaps, accords de taux à terme;

E) valeurs mobilières négociables;

F) autres instruments et actifs financiers négociables, y compris métal;

xi) Participation à des émissions de tout type de valeurs mobilières, y compris garantie et placement en qualité d'agent (dans le public ou à titre privé) et prestation de services relatifs à ces émissions;

xii) Courtage monétaire;

xiii) Gestion d'actifs, par exemple gestion de trésorerie ou de portefeuille, toutes formes de gestion d'investissement collectif, gestion de fonds de pension, services de garde, services de dépositaire et services fiduciaires;

xiv) Services de règlement et de compensation afférents à des actifs financiers, y compris valeurs mobilières, produits dérivés et autres instruments négociables;

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

xv) Fourniture et transfert d'informations financières, et traitement de données financières et logiciels y relatifs, par les fournisseurs d'autres services financiers;

xvi) Services de conseil, d'intermédiation et autres services financiers auxiliaires de toutes les activités énumérées aux alinéas v) à xv), y compris cote de crédit et analyse financière, recherche et conseil en investissements et en placements et conseil en matière d'acquisitions, de restructurations et de stratégies d'entreprises.

b) Un fournisseur de services financiers s'entend de toute personne physique ou morale d'un Membre qui souhaite fournir ou qui fournit des services financiers, mais l'expression “fournisseur de services financiers” n'englobe pas une entité publique.

c) L'expression “entité publique” s'entend:

i) de pouvoirs publics, d'une banque centrale ou d'une autorité monétaire d'un Membre, ou d'une entité détenue ou contrôlée par un Membre, qui sont principalement engagés dans l'exécution de fonctions gouvernementales ou d'activités à des fins gouvernementales, à l'exclusion de toute entité principalement engagée dans la fourniture de services financiers à des conditions commerciales; ou

ii) d'une entité privée, s'acquittant de fonctions dont s'acquitte normalement une banque centrale ou une autorité monétaire, lorsqu'elle exerce ces fonctions.

Seconde Annexe sur les Services Financiers

1. Nonobstant l'article II de l'Accord et les paragraphes 1 et 2 de l'Annexe sur les exemptions des obligations énoncées à l'article II, un Membre pourra, pendant une période de 60 jours commençant quatre mois après la date d'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC, énumérer dans cette annexe les mesures relatives aux services financiers qui sont incompatibles avec le paragraphe 1 de l'article II de l'Accord.

2. Nonobstant l'article XXI de l'Accord, un Membre pourra, pendant une période de 60 jours commençant quatre mois après la date d'entrée en vigueur de l'Accord sur l'OMC, améliorer, modifier ou retirer en totalité ou en partie les engagements spécifiques concernant les services financiers inscrits dans sa Liste.

3. Le Conseil du commerce des services établira toutes procédures nécessaires à l'application des paragraphes 1 et 2.

Source: www.wto.org/french/docs_f/legal_f/